

التمويل والتنمية

سبتمبر ٢٠١٢ - السعر ٨ دولارات

كمال درويش يتحدث عن
الترايط
كلام صريح من كريستين
لاغارد
كاواي ولومباردي والإقليمية
المالية



القرية العالمية

تحقيقات

الترباط العالمي

٨ القرية العالمية تتحول إلى واقع ملموس

نمو سريع في وتيرة التواصل
كيشور مهبوباني

١٠ الاقتصاد العالمي: التقارب والتكافل والتباعد

على المدى البعيد، يقل اعتماد النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على الاقتصادات المتقدمة ولكن على المدى القصير، تشترك هذه الاقتصادات جميعها في رقصة واحدة
كمال درويش

١٥ الوقوع في الشبكة

التحليل الشبكي يتناول الروابط المالية في عالم تسوده العولمة والمخاطر التي تفرضها
كاميليا مينويو

١٨ الهجرة تواجه بطء النمو

حركة العمالة العالمية ستتغير مع استمرار الأزمة الاقتصادية في الاقتصادات المتقدمة
ديميتريوس باباديميتريو

٢٣ الإقليمية المالية

تقوم الترتيبات الإقليمية في الوقت الحالي بإعادة تشكيل البنيان المالي الدولي والمساعدة على تحقيق الاستقرار المالي العالمي
ماساهيرو كاواي ودومينيكو لومباردي

٢٦ كلام صريح: مخاطر التجزؤ

يجب الحفاظ على منافع العولمة بتعزيز الهياكل الدولية التي تضمن الاستقرار المالي
كريستين لاغارد

آسيا المترابطة

٢٨ الإنفاق الصيني

يجب أن تعطي الصين دفعة أكبر لإنفاق الأسر المعيشية حتى يكون نموها أكثر شمولا للجميع
ستيفن بارنيت وألاميرفودا ومالهار نابار

٣٢ تغير البؤرة

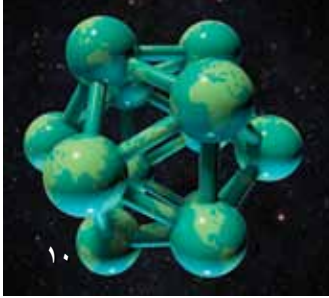
الفائض الخارجي للصين يتضاءل، مع تردد الأصدقاء عند شركائها التجاريين الآسيويين
مالهار نابار وأولاف أونترويردورستر

٣٦ النمر والتنين

يمكن أن تتعلم الهند والصين من إحداهما الأخرى مع تقدمهما على طريق التنمية
مرتضى سيد وجيمس والش

٤٠ العودة إلى الخريطة

إعادة دمج ميانمار في الاقتصاد العالمي يعد بمستقبل أفضل لشعبها
ميرال كاراسولو وسيرجي دودجين



حلول متعددة الأطراف لعالم تسوده العولمة

نحن

الاقتصاد العالمي تترتب عليها تصحيحات كبيرة في التوازن بين الشرق والغرب. ويشير إلى أن العالم المستقبلي سوف يشهد اتجاها مستمرا نحو مزيد من التعددية القطبية والتعاقد، مما يستدعي زيادة دور البلدان الصاعدة والنامية في المؤسسات الدولية.

وفي باب "كلام صريح"، تشير كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، إلى أن الصندوق يحقق تقدما في استكشاف المخاطر المالية العالمية والروابط بين القطاع المالي والاقتصاد "الحقيقي"، وإن كان التحدي الأكبر في رأيها يكمن في إقناع صانعي السياسات الوطنية باعتماد منظور عالمي في رسم سياساتهم.

ويتناول ماساهيرو كاواي، عميد معهد بنك التنمية الآسيوي، ودومينيكو لومباردي، رئيس معهد أوكسفورد للسياسة الاقتصادية، مجموعة متنامية من الترتيبات المالية الإقليمية التي تساعد على تعزيز الاستقرار المالي العالمي.

ويتضمن هذا العدد أيضا لمحة عن شخصية جاستين ييفولين، أول من يشغل منصب كبير الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي من بلد صاعد، والذي يرى في علم الاقتصاد الهيكلي الجديد وسيلة لمراجعة سياسات التنمية المستدامة. كذلك يتناول العدد كيفية إعادة دمج ميانمار في الاقتصاد العالمي، إلى جانب دراسة المقترحات المطروحة للتوسع في فرض الضرائب على القطاع المالي في أوروبا.

جيري كليف

رئيس التحرير

نعيش في عالم متزايد العولمة والترابط، مما يساعد على نشر الأفكار والمعلومات والتكنولوجيا بمعدل تتزايد سرعته باستمرار. وقد نشأت عن النظام الاقتصادي المتعولم شبكة معقدة ومتشابكة من التدفقات الرأسمالية والتجارية ساعدت في تحقيق مكاسب اقتصادية مهمة، مما أدى إلى انتشار مئات الملايين من الناس حول العالم من براثن الفقر.

ولكن كما اتضح لنا من الأزمة المالية العالمية المطولة، فإن هذا الترابط يحمل لنا في طياته مخاطر جسيمة إلى جانب مزاياه. فالارتباط المباشر يصاحبه خطر العدوى السريعة. وبالتالي فثمة مصلحة عامة كبيرة في ضمان دعم التكامل الاقتصادي العالمي بمجموعة متجانسة من السياسات الاقتصادية الكلية الوطنية المتناسقة وإطار تنظيمي دولي منسق. ويؤكد هذا الترابط على مصطلحتنا المشتركة في إقامة تعاون متعدد الأطراف، ليس فقط لتيسير إجراء التصحيحات الاقتصادية الضرورية، ولكن لمواجهة جوانب الضعف في نظامنا المالي العالمي أيضا.

ويتناول هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية مختلف جوانب الترابط. ويشير كيشور مهبوباني، عميد كلية لي كوان يو للسياسة العامة في جامعة سنغافورة الوطنية ومؤلف كتاب سيصدر قريبا بعنوان The Great Convergence: Asia, the West, and the Logic of One World، إلى ازدياد حاجة "القرية العالمية"، كما يطلق عليها، إلى إيجاد حلول عالمية للمشكلات الكبيرة التي طرأت حديثا، مثل مشكلة تغير المناخ.

ويتناول كمال درويش المدير السابق لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والنائب الحالي لرئيس مؤسسة بروكينغز ثلاثة تحولات أساسية في

٥٢ عودة إلى الأسس

ما هي النقود؟

بدونها، لا يمكن أن تعمل الاقتصادات العصرية
إيرينا أسموندسون وسيدا أونر

٥٤ استعراض الكتب

إصلاح ما أفسد الدهر: دروس من نيجيريا، نغوزي أوكونجو-إيويلا

روسيا: نظرة طويلة، بيغور غيرد
نظام القيد المزدوج: كيف أنشأ تجار البندقية التمويل الحديث، جين غليسون-وايت

٥٧ أضاء على البيانات

متابعة استخدام قواعد المالية العامة

استحداث حدود رقمية كإجراء أساسي لمواجهة تبعات الأزمة على المالية العامة
نينا بودينا وأندريا شختر

وفي هذا العدد أيضا

٤٤ فرض ضرائب على التمويل

يتزايد تحمس كثير من صانعي السياسات الأوروبيين لفكرة توسيع نطاق الضرائب على القطاع المالي
جيف غوتليب وغريغوريو إيمبافيدو وأنا إيفانوف

٤٨ إنكفاء المخاطر

دعم الطاقة في البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل يمكن أن يؤثر بشدة على سلامة مالياتها العامة
ديفيد كودي وفالنتينا فلأميني وماتياس أنطونيو

٥٠ حل الأحجية وفهم حقيقة الأحداث

ترتيب "الحلقات المفقودة" في أحجية مجموعات البيانات يساعد في إلقاء الضوء على الأزمة المالية العالمية
أدلهيد بيرغي - شملتس وألفريدو ليون

أبواب ثابتة

٢ باختصار

٤ شخصيات اقتصادية

الرجل الذي يستطيع بصره أن يطهو الحجر

التمويل والتنمية تقدم لمحة عن شخصية جاستين ييفولين، أول من يشغل منصب رئيس الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي من أحد الاقتصادات النامية أو الصاعدة

٤٢ تأمل معي

الاستفادة من الخدمات المصرفية

قواعد البيانات الجديدة تبين وجود ثغرات في طرق الأشخاص في الاستثمار والاقتراض وأداء المدفوعات وإدارة المخاطر أسلي ديميرجوك-كونت وليورا كلابر

الرسوم التوضيحية IMF/Seemeen Hashem؛ p. 10, Randy Lyhus؛ p. 44, Seemeen Hashem/IMF

المصور الفوتوغرافية؛ p. 3, Radius Images/Corbis, ROM Image Broker/Newscom؛ p. 2, Radius Images/Corbis, ROM Image Broker/Newscom؛ p. 3, Radius Images/Corbis, ROM Image Broker/Newscom؛ p. 4, Strauss/Curtis/Corbis؛ Kike Calvo/National Geographic Society/Corbis؛ p. 4, Michael Spilotro/IMF؛ pp. 8-9, Jose Fuste Raga/Corbis؛ p. 15, Erich Kuchling/Westend61/Newscom؛ p. 18, Piotr Malecki/Panos؛ p. 21, Mike Blake/Reuters/Newscom؛ p. 23, Imaginechina/Corbis؛ p. 26, Stephen Jaffe/IMF؛ p. 28, Mads Nissen/Panos؛ p. 32, Justin Jin/Panos؛ p. 36, imago stock&people/Newscom؛ p. 40, Sergey Maximishin/Panos؛ p. 43, iStock, iStock, Philippe Lissac/Godong/Corbis؛ p. 48, Associated Press؛ p. 52, Eugene Salazar/IMF.

اقرأ على الموقع الإلكتروني www.imf.org/fandd



صفحة مجلة التمويل والتنمية على الفيسبوك
www.facebook.com/FinanceandDevelopment

إنهاء التسريب

كان من الممكن أن يحصل ملايين الأشخاص في آسيا والمحيط الهادئ على مياه نظيفة لو أنهيت تسريبات المياه واعتمدت إصلاحات مرافق المياه. ورد ذلك في دراسة جديدة أجراها بنك التنمية الآسيوي.

ويقول بيندو لوهاني، نائب رئيس بنك التنمية الآسيوي لشؤون إدارة المعارف والتنمية القابلة للاستمرار إنه "في حين تواجه منطقة آسيا والمحيط الهادئ أزمة مياه كبيرة بصورة متزايدة، فإننا نشهد فقدان مستويات غير مقبولة من المياه من خلال التسريبات وأوجه عدم الكفاءة. ويمكن، إذا خفضت كمية المياه المفقودة إلى النصف، تزويد ١٥٠ مليون شخص بمياه معالجة".



ويقدر بنك التنمية الآسيوي أن مقداراً من المياه يبلغ ٢٩ مليار متر مكعب من المياه — ما يكفي لملء أكثر من ١١ مليون مسبح أولمبي — يُفقد كل عام في المنطقة، مما يضيع على مرافق المياه في آسيا إيرادات تزيد على ٩ مليارات دولار أمريكي كل عام.

زيادة النمو بمقياس غير إجمالي الناتج المحلي

تجاهل المقاييس المعيارية للنمو الاقتصادي حدوث نزوب سريع في الموارد الطبيعية من شأنه أن يلحق ضرراً بالغاً بأجيال المستقبل، وفقاً لتقرير جديد صادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ويكشف تقرير الثروة الشاملة ٢٠١٢ عن مؤشر جديد — مؤشر الثروة الشاملة — ينظر إلى ما وراء مقياسين تقليديين هما إجمالي الناتج المحلي ومؤشر التنمية البشرية ليشمل طائفة كاملة من الأصول مثل رأس المال المصنوع ورأس المال البشري ورأس المال الطبيعي. ويبين هذا المؤشر للحكومة المعنية الحالة الحقيقية لثروة البلد وقابلية استمرار النمو فيه، طبقاً لما جاء في التقرير.



أشجار وخيزران في اليابان

ويتناول التقرير تغيرات في الثروة الشاملة في ٢٠ بلداً — تمثل في مجموعها نحو ثلاثة أرباع إجمالي الناتج المحلي — من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٨. وعلى مدى تلك الفترة، تراجع نصيب الفرد من الموارد الطبيعية بنسبة ٣٣٪ في جنوب إفريقيا، و ٢٥٪ في البرازيل، و ٢٠٪ في الولايات المتحدة الأمريكية، و ١٧٪ في الصين. وكان اليابان هو البلد الوحيد الذي لم يتراجع فيه رأس المال الطبيعي، وذلك نتيجة لزيادة غطاء الغابات.

وباستخدام إجمالي الناتج المحلي مقياساً، نمت اقتصادات كل من الصين والولايات المتحدة والبرازيل وجنوب إفريقيا بنسب ٤٢٢٪ و ٣٧٪ و ٣١٪ و ٢٤٪ على التوالي بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٨. غير أنه عند تقييم أدائها باستخدام المؤشر الجديد، يظهر أن الاقتصاديين الصينيين والبرازيليين لم ينمووا إلا بنسبتي ٤٥٪ و ١٨٪. ولم يزد الاقتصاد الأمريكي إلا بنسبة ١٣٪، بينما تناقص اقتصاد جنوب إفريقيا فعلياً بنسبة ١٪.

أحداث في عام ٢٠١٢

٧-١ سبتمبر، نابولي، إيطاليا
المنتدى الحضري العالمي التابع للأمم المتحدة

٩-٨ سبتمبر، فلاديفوستوك، روسيا
مؤتمر قمة التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ

٩-١٤ أكتوبر، طوكيو، اليابان
الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي

١٦-١٩ أكتوبر، نيودلهي، الهند
المنتدى العالمي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعني بالإحصاءات والمعرفة والسياسات

٨-٩ نوفمبر، واشنطن العاصمة
مؤتمر بحوث جاك بولاك السنوي الثالث عشر لصندوق النقد الدولي

١٢-١٤ نوفمبر، دبي، الإمارات العربية المتحدة
مؤتمر قمة المنتدى الاقتصادي العالمي المعني بجدول الأعمال العالمي ٢٠١٢

يتوقع زيادة حالات خرف الشيخوخة بثلاثة أضعاف

على الصعيد العالمي، يعيش ما يقرب من ٣٥,٦ مليون شخص بمرض خرف الشيخوخة. ويتوقع أن يتضاعف هذا العدد بحلول عام ٢٠٣٠ ليصل إلى ٦٥,٧ مليون شخص، وأن يزيد على ثلاثة أضعاف بحلول عام ٢٠٥٠ ليصل إلى ١١٥,٤ مليون شخص، وفقاً لتقرير جديد صادر عن منظمة الصحة العالمية. ويؤثر هذا المرض على الأشخاص في جميع البلدان، مع وجود أكثر من نصف المصابين به (٥٨٪) في البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل، ويتنبأ تقرير *Dementia: A Public Health Priority* الصادر عن المنظمة أنه من المرجح أن ترتفع النسبة إلى أكثر من ٧٩٪ بحلول ٢٠٥٠ ويتكلف العالم أكثر من ٦٠٤ مليار دولار أمريكي سنوياً لعلاج ورعاية المصابين به. ويشمل ذلك تكلفة توفير رعاية صحية واجتماعية فضلاً عن انخفاض أو فقدان دخل الأشخاص المصابين به ومقدمي الرعاية لهم. وعلى مستوى العالم، لا يوجد سوى ثمانية بلدان لديها في الوقت الحالي برامج وطنية لمعالجة خرف الشيخوخة.



سيدة من نديبيلي مع طفل تتحدث في الهاتف المحمول.

ثورة الخدمات الصحية الإلكترونية

تشهد إفريقيا حالياً ثورة في الخدمات الصحية الإلكترونية — ممارسات الرعاية الصحية التي تدعمها وسائل الاتصال الإلكترونية — يرجع الفضل فيها بدرجة كبيرة إلى ارتفاع نمو استخدام الهواتف المحمولة في القارة. فمع وجود ٢٨١ مليون مستخدم للهواتف المحمولة في القارة، تمثل إفريقيا الآن أكبر سوق للهواتف المحمولة في العالم. ولا يزال استخدام الإنترنت في القارة منخفضاً نسبياً، ولكن من المتوقع أن ينمو بسرعة.

ويؤدي نمو الخدمات الصحية الإلكترونية إلى نمو قوة الأصوات والمساءلة والحوكمة الجيدة في قطاع الصحة الإفريقي، وفق ما ذكره بنك التنمية الإفريقي. ففي شمال غانا، على سبيل المثال، يوفر مشروع القابلات باستخدام الهواتف المحمولة للنساء معلومات صحية خلال فترة الحمل ويشجعهن على طلب الرعاية قبل الولادة من خلال رسائل نصية أو صوتية. وتتيح سهولة الحصول على هذه المعلومات الحيوية للنساء تولي أمور صحتهن بأنفسهن.

وقد أصبحت خدمات الصحة الإلكترونية جزءاً لا يتجزأ من قطاع الصحة في إفريقيا. وأصبحت كينيا، البلد الذي ولد فيه نظام M-PESA الثوري للصيرفة باستخدام الهواتف المحمولة، أول بلد يضع استراتيجية وطنية للخدمات الصحية الإلكترونية في عام ٢٠١١.

دعم النقل القابل للاستمرار



فتاتان في مترو الأنفاق في ميدلين، كولومبيا.

أعلن بنك التنمية للبلدان الأمريكية — بالاشتراك مع بنك التنمية الآسيوي، والبنك الدولي، وبنك التنمية الإفريقي، وأربع منظمات أخرى — التزاماً قوياً بالنقل القابل للاستمرار. وتعهدت بنوك التنمية متعددة الأطراف الثمانية في يونيو أنها ستستثمر ١٧٥ مليار دولار أمريكي لتمويل نظم نقل أكثر قابلية للاستمرار على مدى العقد القادم، بما يشجع التنمية الاقتصادية الشاملة مع حماية البيئة أيضاً.

ويمكن أن تكلف الاختناقات المرورية وتلوث الهواء وحوادث الطرق وإدارة آثار التغير المناخي على نظم النقل العام ٥٪ إلى ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي سنوياً. ويمثل قطاع النقل في الوقت الحالي المصدر الأسرع نمواً لغازات الدفيئة نتيجة عقود من التخطيط الحضري التي ركزت على تحسين النقل للسيارات على حساب مستخدمي النقل العام وراكبي الدراجات والمشاة. وقد جعل هذا المنهج الحياة أكثر صعوبة على سكان المدن، لا سيما فقراء المناطق الحضرية.

Dismal science?



Listen to our podcast interviews with top economic experts and decide: www.imf.org/podcasts

الرجل الذي يستطيع بصبره أن يطهو الحجر

التمويل والتنمية تقدم لمحة عن شخصية جاستين ييفو لين، أول من يشغل منصب كبير الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي من أحد الاقتصادات النامية أو الصاعدة.

في حفل استقبال أقيم في بداية هذا العام بمناسبة انتهاء فترة تولي جاستن ييفو لين لمنصبه كبير الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي، وكما تجري العادة في هذه المناسبات، ألقى الضوء على الإنجازات التي حققها لين طيلة حياته: جاستن لين أول صيني من أبناء جيله يحصل على درجة الدكتوراه من جامعة شيكاغو، وجاستن لين ثاني مواطن يمتلك سيارة خاصة في بكين، وجاستن لين أول من يشغل منصب كبير الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي من أحد البلدان النامية أو الأسواق الصاعدة.

وإلى جانب هذه الإنجازات، أشاد الحضور بالسماوات الأكثر تميزاً لشخصية جاستن لين: عزمه ومرونته وروحه العملية. وأبرز ما قاله أحد زملائه أثناء الحفل مستشهداً بأحد الأمثلة الشعبية الإفريقية عن أن لين يستطيع بصبره أن يطهو الحجر.

ما المقصود بالاقتصاد الهيكلي الجديد؟

الاقتصاد الهيكلي الجديد هو تطبيق من تطبيقات الاقتصاد الكلاسيكي الجديد يدرس تأثير الهياكل الاقتصادية على عملية التنمية. ويشير جاستين لين إلى أن التكوين الصناعي لأي بلد هو نتاج مواطن القوة والمزايا المتأصلة فيه - أي أن التكوين الصناعي يتحدد بعوامل الإنتاج المتاحة، بما في ذلك القوة العاملة، أو الموارد الطبيعية، أو رأس المال البشري أو المادي. ونقتبس هنا قول لين بأن "الهيكل الاقتصادي لأي اقتصاد ينشأ من داخل هيكل عوامل الإنتاج المتاحة له". ولتشجيع المسيرة التنموية قدر الإمكان، ينصح لين البلدان بالتركيز على القطاعات التي تكون لها فيها ميزة تنافسية (أي القطاعات التي تحسن نسبيا العمل بها) على أساس ما تملكه في الوقت الحالي (أي الموارد المملوكة لها). وسوف يؤدي ذلك إلى تعزيز القدرات التنافسية للبلدان قدر الإمكان، وتحقيق أكبر عائد ممكن على الاستثمار، وتكوين أكبر قدر ممكن من المدخرات، وإرساء الأساس اللازم للارتقاء إلى قطاعات أكثر كثافة في استخدام رأس المال بأقصى سرعة ممكنة. فالنجاح يولد نجاحا على حد قول لين.

ووفقا للإطار الذي وضعه لين، وكما في علم الاقتصاد التقليدي، يكون للسوق التنافسية الدور الأساسي في توزيع الموارد، بينما تكون الدولة مسؤولة عن مساعدة الشركات في عملية التحديث الصناعي من خلال مواجهة المؤثرات الخارجية ومشكلات التنسيق. ولكن الاختلاف الأساسي في إطار الاقتصاد الهيكلي الجديد الذي وضعه لين يكمن في تشجيع الحكومات على استخدام مواردها المحدودة استخداما استراتيجيا بتوجيه الدعم للقطاعات التي يحتمل أن يكون فيها ميزة تنافسية بما يتيح للبلدان تحقيق انطلاقة اقتصادية أسرع.

ففي عام ١٩٧٩، قرر الضابط المثالي في الجيش التايواني المرابط في جزيرة كينمين ذات الحساسية السياسية والذي كان يبلغ من العمر ٢٦ عاما ويدعى لين جونغي آنذاك أن يعبر مضيقا عاتي الأمواج يبلغ طوله ٢٠٠٠ متر إلى الصين القارية الخاضعة لهيمنة الحزب الشيوعي كي يبدأ حياة جديدة.

وعقب اختفائه، سجلته السلطات التايوانية في عداد المفقودين وصرفت تعويضا لزوجته بما يساوي أكثر من ٣٠٠٠٠ دولار أمريكي، واتهمته بعد فترة طويلة بالفرار من الجيش.

وإذا سألت لين اليوم عن هذا القرار، ستجده يتفادى أي أسئلة أخرى حول الموضوع - وهي المرة الأولى خلال المقابلة التي تجمدت فيها ابتسامته التي لا تفارق وجهه وظهرت عليه علامات التوتر رغما عنه. وقد ترك لين وراءه ولده البالغ من العمر ثلاث سنوات وزوجته تشن يون ينغ التي كانت تنتظر ولادة ابنتهما. وعند سؤاله عن رد فعل زوجته حيال انشقاغه، قال:

"لقد شجعتني. وهي سعيدة ما دمت أنا سعيد".
"هل أخبرتها إذن أنك تعترزم الرجيل؟"
"لقد ألمحت في حديثي إلى ذلك."

التحول الاقتصادي في الصين

عندما وصل لين إلى الصين القارية، قام بتغيير اسمه إلى لين ييفو، ويعني "الرجل المثابر". ونظرا لأنه لم يستطع الاتصال بعائلته مباشرة، فقد بعث بخطاب إلى أحد أقاربه في طوكيو وصف فيه شعوره بالوحدة وشوقه لزوجته وأطفاله. وإلى جانب التفاصيل العائلية المعتادة - بما في ذلك طلب لين من قريبه إرسال هدايا الكريسماس إلى عائلته نيابة عنه مستخدما الاسم المستعار السري الذي اختاره لين لنفسه — تضمن الخطاب وصفا للصين خلال إحدى المراحل المهمة

وإذا وُجد من يطبق عليه وصف "الرجل المناسب في المكان المناسب في الوقت المناسب"، فلين هو ذلك الشخص. ولحسن الحظ، فمن المحطات المهمة في حياته وصوله إلى الصين القارية في الوقت الذي بدأ فيه الحزب الشيوعي في تنفيذ مجموعة من الإصلاحات السوقية التاريخية. ثم جمعت المصادفة السعيدة بين لين الذي يتمتع بمهارات في اللغة الإنجليزية وخبير اقتصادي زائر حاصل على جائزة نوبل في حاجة إلى مترجم، وانتهت بترشيح لين لمنحة دراسية لنيل درجة الدكتوراه من جامعة شيكاغو. وفي يونيو ٢٠٠٨ قبيل انزلاق العالم نحو حالة الركود الأسوأ على الإطلاق خلال ما يزيد على نصف قرن، ووسط مطالبات متزايدة بإسناد دور أكبر للاقتصادات الصاعدة والنامية في إدارة البنك الدولي، اختير لين لشغل منصب كبير الخبراء الاقتصاديين — وهو أول من يشغل هذا المنصب من أحد البلدان النامية. وهكذا كان التاريخ كريما مع لين ذي الستين عاما.

إعادة تقييم عملية التنمية

مرت السنوات الأربع سريعا، وها هو لين يستعد للعودة إلى الصين بعد انتهاء فترة إقامته القصيرة في واشنطن العاصمة مقر البنك الدولي حيث شغل أيضا منصب نائب أول رئيس البنك. وينظر هذا الخبير الاقتصادي المنزحل للغاية ذو العينات إلى المرحلة الأخيرة في حياته المهنية الحافلة برضا كبير. فقد وجد في البنك الدولي منبرا عالميا أتاح له تعزيز الإطار الذي صممه لإعادة تقييم عملية التنمية. أو "الاقتصاد الهيكلي الجديد" كما يسميه (راجع الإطار).

ويقول عن ذلك "لقد فتحت الباب أمام الناس للتفكير، وأمام زملائي للتفكير والنقاش".

ولين، وهو خبير في الاقتصاد الصيني، يرى نفسه في معزل إلى حد ما عن دوائر صنع القرار الغربية التي هيمنت على اقتصاديات التنمية على مر التاريخ. فبصفته كبير الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي، سار على خطى شخصيات بارزة مثل لورانس سامرز، الوزير الأسبق لوزارة الخزانة الأمريكية، وجوزيف ستيجليتز الحائز على جائزة نوبل. غير أن نظرياته تنطوي على نقد دقيق وحاد لتوافق آراء واشنطن، وهو عبارة عن مجموعة كبيرة من السياسات "الليبرالية الجديدة" التي اقترنت اقترانا وثيقا في السابق بمؤسسات واشنطن العاصمة، مثل صندوق النقد الدولي والخزانة الأمريكية والبنك الدولي. وعند سؤاله عما إذا كان بالفعل أول شخص يشغل منصب كبير الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي من أحد البلدان النامية، أجاب قائلا "لست فقط أول شخص من أحد البلدان النامية، ولكنني أيضا أول شخص على دراية كبيرة بالبلدان النامية".

ووفقا لسليستين مونغا، أحد زملاء لين بالبنك الدولي والذي اشترك معه في تأليف كتاباته، فإن لين "هو الشخص الوحيد في تاريخ جميع كبرى الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي الذي شارك بالفعل في تحرير ٦٠٠ مليون شخص من براثن الفقر. وهل يوجد ما هو أكثر من ذلك؟"

كما يقول ستيجليتز إن لين كان له دور كبير في الربط بين دروس النمو في شرق آسيا، المنطقة الأسرع نموا في العالم، واقتصاديات التنمية.

ضابط جيش مثالي

خلفية لين المتواضعة - حيث ولد عام ١٩٥٢ ضمن ستة أبناء لعائلة فقيرة في إيلان بشمال شرق مقاطعة تايوان الصينية - قد تميزه عن سبقوه من كبرى الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي، ولكنه الوحيد بينهم دون شك الذي يلاحقه أمر اعتقال.

في مسيرة تنميتها حينما كانت تسعى إلى التحول من اقتصاد موجه مركزيا إلى اقتصاد سوقي، حيث جاء في خطابه: "تعكف الصين في الوقت الحالي على دراسة الأعوام الثلاثين التي مضت منذ قيام جمهورية الصين الشعبية دراسة جدية وصادقة — وتحاول التعلم من أخطائها — لبناء صين حديثة. ومنذ الإطاحة بعصابة الأربعة، أحرزت الصين القارية ككل تقدما سريعا للغاية، فالشعب لديه طموح وشعور غامر بالثقة. وأنا على يقين تام أن الصين ينتظرها مستقبل مشرق، وللمرء أن يفخر بأنه صيني وأن يقف في هذا العالم مرفوع الرأس والصدر".

يقول ستيفليتز إن لين كان له دور كبير في الربط بين دروس النمو في شرق آسيا واقتصادات التنمية.

وتمثل الصين وغيرها من البلدان - لا سيما في آسيا — التي خرجت من دائرة تأخر النمو وانتشار الفقر أمثلة نموذجية على فرضية لين بشأن التنمية. ويقدم لين في كتابه بعنوان الاقتصاد الهيكلي الجديد New Structural Economics (راجع الإطار) وصفا للبلدان متأخرة النمو يمكن إيجازها ببساطة على النحو التالي "أستغل ما لديك على النحو الأمثل".

ومن أهم المبادئ التي يستند إليها "إطار التنمية الجديد" الدور الأساسي للحكومة في دعم صناعات معينة من أجل تعزيز التحول الهيكلي. وهو ما يسمى باللغة العامية "سياسة الخيار والفقوس" أو السياسة الصناعية، وقد حققت نجاحا متفاوتا على مر التاريخ، وعاد العمل بها مجددا إلى حد ما عقب الأزمة المالية.

ويظل الانتقاد الأساسي لهذا الإطار هو إحلال التقدير المنقوص للحكومة ومصالحها المشوهة محل القرارات السوقية الرزينة والواضحة. ومن الأمثلة على ذلك وزارة التجارة والصناعة اليابانية التي يشيد الكثيرون بإنجازاتها والتي عارضت في السابق الخطط التصديرية لصانعي السيارات المحليين وحاولت منع شركة هوندا من توسيع نطاق نشاطها ليشمل السيارات إلى جانب الدراجات البخارية لأنها لم ترغب في دخول شركات أخرى في هذا القطاع.

وتجنبنا لهذه الأخطاء، يشير لين إلى أن سر النجاح يكمن في تحديد الصناعات التي تتماشى مع هيكل عوامل الإنتاج المتاحة للبلد ومستوى تنميته. ويسوق أمثلة مثل شيلي التي تحولت عن الصناعات الأساسية مثل التعدين والحراجه والصيد والزراعة إلى صهر الألومنيوم ومزارع السلمون وصناعة الخمور بدعم من الحكومة. ويقول لين إن السياسة الصناعية غالبا ما أخفقت في الماضي لأن الحكومات حاولت فرض تنمية صناعات معينة غير متوافقة مع عوامل الإنتاج المتاحة، أي أنها "تحدث" مميزاتها التنافسية.

وقد اختار لين لإطاره النظري اسم "الاقتصاد الهيكلي الجديد" الذي يذكرنا بمفهوم الاقتصاد الهيكلي - وهو الموجة الأولى من التفكير التنموي كما يصفه لين - الذي ظهر في أمريكا اللاتينية في أربعينات القرن الماضي ودعا إلى تدخل الحكومة لتشجيع التنمية. غير أن شانتايمانان ديفاراجان، كبير الخبراء الاقتصاديين لمنطقة إفريقيا بالبنك الدولي يعتقد أن إطار الاقتصاد الهيكلي الجديد الذي وضعه لين تقترب أصوله الفكرية من موطن لين، وتعود إلى الماضي القريب.

وفي ندوة أقيمت في بداية العام بمناسبة صدور كتاب لين الجديد الذي يعرض فيه فرضيته، افتتح ديفاراجان فعاليات الندوة بمقولة مثيرة للجدل جاء فيها "عندما قرأت عنوان كتاب الاقتصاد الهيكلي الجديد، تبادر إلى ذهني ما ذكره فولتير عن الإمبراطورية الرومانية المقدسة، حيث قال «إنها ليست إمبراطورية ولا رومانية ولا مقدسة». ولذلك فإنني أتحدى جاستين أن ينجح في إقناعنا بأن هذا الإطار اقتصادي وهيكلي وجديد".

وديفاراجان متشكك في أصل فرضية لين التي تمثل كما يقول "تطبيقا نموذجيا لعلم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد في مجال التنمية. فوفقا لعلم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، ينبغي أن تؤدي الأسواق دورها التشغيلي ما لم يحدث انهيار سوقي، نتيجة مؤثرات خارجية على سبيل المثال. وفي هذه الحالة، ينبغي أن تتدخل الحكومة لمواجهة هذه المؤثرات".

ويعترف لين بأنه مدين لعلم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، لكنه يؤكد أن الدور الأساسي الكبير المنوط بالحكومة في نظريته يجعلها مختلفة. وإذا كان توافق آراء واشنطن هو الموجة الثانية من التفكير التنموي، فهو يعتبر أن منهجه هو الموجة الثالثة، أو "التفكير التنموي ٣". ويقول يوري دادوش، باحث أول في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، إن أعمال لين تحتد الأعراف الاقتصادية.

ويشرح لين في كتاب جديد له بعنوان «The Quest for Prosperity» مفهوم الاقتصاد الهيكلي الجديد ويعرض الدروس المستفادة من السنوات الأربعة التي قضاها في البنك الدولي. ويوضح لين كيف يمكن للبلدان حتى أفقرها على الإطلاق باتباع هذا الإطار أن تحقق النمو السريع لعدة عقود، وتحد من الفقر بدرجة كبيرة وتصبح في عداد البلدان متوسطة الدخل أو حتى البلدان مرتفعة الدخل في غضون جيل أو اثنين. ويقول جورج أكرلوف الحائز على جائزة نوبل "إن لين يجروء على أن يتصور عالما خاليا من الفقر".

مشكلة الميزة التنافسية

تبدو بعض المبادئ التي يستند إليها لين بديهية على خلاف حقيقتها. فقد يبدو واضحا للعيان أن البلدان ينبغي عليها استغلال مواطن قوتها. ولكن في ضوء توجهات لين بتركيز البلدان على مميزاتها التنافسية الأساسية، هل كان ليوافق على إقامة كوريا قطاع لبناء السفن في سبعينات القرن الماضي في ظل محدودية المعروض المحلي من المواد الخام، مثل الحديد والفحم والصلب، وافتقارها لأي معلومات عن هذا القطاع؟ بعض خبراء الاقتصاد الآخرين متشككون في ذلك أيضا، ولكن هذه كانت الوصفة الناجحة لتنمية كوريا.

ويقول ها-جون تشانغ، الأستاذ بجامعة كامبريدج، "نظرا لطبيعة عملية مراكمة عوامل الإنتاج وبناء القدرات التكنولوجية، لا يمكن ببساطة لاقتصاد متأخر النمو أن يراكم قدرات في قطاعات جديدة دون أن يتحدى مميزاته التنافسية ويدخل القطاع بالفعل قبل أن تتاح له عوامل الإنتاج "المناسبة".

والتأثير القوي لعلم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد على إطار لين ربما لا يدعو للدهشة: فقد تلقى تدريبه في جامعة شيكاغو. وكان دخوله في قلعة فكر السوق الحرة مثلا آخر على الحظ السعيد الذي لازمه في حياته. فخلال عام من وصوله إلى الصين، عمل مترجما للخبير الاقتصادي الزائر ثيودور شولتز مستعينا بمهاراته في اللغة الإنجليزية

التي تعلمها في تايوان. وخلال هذا العام، حصل شولتز على جائزة نوبل للاقتصاد عن بحوثه الرائدة حول المشكلات التي تواجه البلدان النامية.

وقد أعجب شولتز بالمرجع الفوري الشاب— الذي كان يدرس في ذلك الوقت الاقتصاد الماركسي في جامعة بكين—وعرض ترتيب منحة دراسية له لدى عودته لوظيفته في التدريس في جامعة شيكاغو. وسألت: كم أمضى لين من الوقت مع هذا الخبير الاقتصادي البارز ليلتقى هذا العرض الكريم؟ فأجابني دون أن تفتر ابتسامته: يوم واحد فقط، “ولكنني كنت مترجما ماهرا للغاية”. وكان معروفا عن شولتز قدرته الحدسية على تمييز المواهب الشابة، حيث تتلمذ على يديه على سبيل المثال جورج ستيغلر الحائز على جائزة نوبل، ودي غيل جونسون، أحد الرؤساء السابقين للجمعية الاقتصادية الأمريكية. وما أن التحق لين بجامعة شيكاغو، بدأ الشاب دراسته لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد. وانضمت له زوجته تشن يونغ وطفلاه لاحقا. وبينما أنهى لين دراسته للحصول على درجة الدكتوراه ثم التحق بجامعة ييل كطالب في مرحلة دراسات ما بعد الدكتوراه، نالت زوجته درجة الدكتوراه من جامعة جورج واشنطن.

حياة عملية زاخرة

عندما عاد لين وعائلته إلى بكين عام ١٩٨٧، كانت الصين في غمار ثروة اقتصادية لتتحول من اقتصاد موجه مركزيا إلى “اقتصاد سوقي اشتراكي”. وعلى خلفية تقسيم الشركات المملوكة للدولة إلى شركات خاصة أصغر، وإلغاء نظام الإنتاج الزراعي الجماعي، وإقامة مناطق اقتصادية خاصة، بدأ لين حياة عملية زاخرة. فقبل أن يلتحق للعمل بالبنك الدولي، كان قد ألف ١٨ كتابا وأبحاثا عديدة.

وفي عام ١٩٩٤، ساهم لين في تأسيس مركز الصين للبحوث الاقتصادية في جامعة بكين الذي أنشئ لاجتذاب العقول الصينية التي تلقت تعليمها بالخارج في الوقت الذي كانت تطوق فيه الصين إلى تحصيل المعارف حول كيفية استغلال إمكاناتها الاقتصادية. وقد كان للمركز تأثير متنامي في تشكيل السياسة الاقتصادية الصينية.

خبير اقتصادي رائد

تقلد لين منصب كبير الخبراء الاقتصاديين ونائب أول الرئيس بالبنك الدولي — بناء على اختيار روبرت زوليك، رئيس البنك الدولي — أي أنه كان كبير المستشارين الاقتصاديين لرئيس البنك الدولي، والمتحدث الرسمي للبنك في سياسات التنمية، ورئيس الإدارات المعنية بالبحوث والآفاق الاقتصادية (الرصد والتوقعات على المستوى العالمي) والبيانات. وأثناء توليه هذا المنصب، عمل تحت إشرافه ما يقرب من ثلاثمائة خبير اقتصادي وإحصائي وباحث أسندت لهم مهمة الحد من الفقر وتشجيع التنمية العالمية.

وقد اكتسب لين سمعة كشخصية مثابرة وبارعة في عملها. وهو “دائما ما يبدو جادا وعمليا” حسب قول زميله مونغا الذي رافق لين في رحلات عمل عديدة وحكى كيف كان لين بعد انتهاء عمله خلال اليوم يواصل العمل لساعات متأخرة ليلا بدلا من الانخراط في الأجواء الاجتماعية. “فجاستين لم يكن يهتم إلا بعمله”.

لا مناص من أن تمر تجربة لين في منصب كبير الخبراء الاقتصاديين دون تحديات. فقد واجه معارضة داخلية حول آرائه، وغالبا ما كان هناك اختلاف شديد في الآراء بينه وبين زملائه في إدارة البحوث التي كان يشرف عليها. ويقول لين إنه كان يستمع إلى الآراء المعارضة، لكن بعض خبراء البنك الدولي يقولون إنه غالبا ما كان يتجنبهم. وذكر أحد كبار الخبراء الاقتصاديين في البنك أن لين “لم يحاول التأثير على عمل الإدارة أو صياغته بأي شكل من الأشكال، بل عزل نفسه عنها فقط. ولكنني أعتقد أن العمل على هذا النحو لم يكن مثمرا كما كان يمكن أن يكون”.

وقد أراد لين أن يترك عمله في مجال اقتصاديات التنمية بصمة داخل البنك مما دفعه إلى تشكيل فريق بحثي للعمل على قطاع الصناعة في إفريقيا الذي يرى لين أنه مستعد للنمو. ويشير في هذا الصدد إلى أن الأسواق الصاعدة، مثل الصين والهند والبرازيل، قد صعقت درجات سلم الصناعة و “خرجت” من قطاعات الصناعة التحويلية التي تتطلب مستويات مهارية منخفضة مما سيتيح الفرصة أمام البلدان منخفضة الدخل في إفريقيا وغيرها للدخول في هذه القطاعات. “وسوف يخلق ذلك معينا هائلا من فرص العمل التي يمكن أن تستفيد منها البلدان منخفضة الدخل في إفريقيا وغيرها” على حد قوله. وإن كان على البلدان الإفريقية التخطيط لهذا الإحلال.

ويقول حسن طه المدير التنفيذي الذي يمثل ٢١ بلدا إفريقيا بالبنك الدولي إن لين “شجع تطور الفكر” الذي عزز قدرة البلدان النامية على مواجهة التحدي المتمثل في الحد من الفقر.

العودة إلى بكين

عاد لين الآن إلى بكين لاستئناف عمله كمدرس في مركز الصين للبحوث الاقتصادية. وفي حين يشعر بالامتنان إزاء الفرص التي أتاحتها له منصبه ككبير الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي، فقد قال إنه كان يتوق للعودة إلى الصين بعد أن كون نظرة شاملة عن التنمية العالمية من واشنطن. فحبه للصين على المستوى الشخصي والمهني يمنعه من الابتعاد عنها لفترة طويلة.

وربما هناك مكان واحد لا يزال لين منجذب له دون أن يستطيع زيارته. فخلال ندوة نظمها مركز التنمية العالمية في واشنطن قبل انتهاء إقامة لين في العاصمة الأمريكية بعدة أسابيع، كشف أنه ما زال يلازمه “حلم” العودة إلى مقاطعة تايوان الصينية لزيارة قبور أجداده والالتقاء بأقاربه وأصدقائه.

وفي عام ٢٠٠٢، قدم لين عقب وفاة والده طلبا للعودة لحضور الجنازة. ووافقت السلطات على طلبه، لكن الجيش أصدر أمرا باعتقاله بتهمة الفرار من الجيش - ولم يُبطل هذا الأمر حتى الآن. لذلك حضرت زوجته جنازة والده نيابة عنه — وفي ذلك تقصير كبير من الابن في آسيا.

ويؤكد لين على أن جزيرة تايوان والصين القارية ستتحدان مرة أخرى في نهاية المطاف.

وحتى الآن لم تلق التماسات مؤيديه لإبطال أمر الاعتقال أي استجابة. وفي بداية هذا العام، طرحت لجنة الدفاع القومي والخارجي بالبرلمان استفسارا في هذا الشأن، لكن وزير الدفاع التايواني، كاو هوا -شو، الذي كان قائد فرقة لين وصديق مقرب له، أجاب قائلا للجنة إنه سوف يستقيل من منصبه على سبيل الاعتراض إذا لم يواجه لين التهمة الموجهة له في حالة رجوعه. وكان رد لين على ذلك أنه يمكنه الانتظار. وهكذا يبدو أن الحياة ستختبر قوة صبره لمدة أطول. ■

القرية العالمية

كيشور مهبوباني

بهدوء

اللقاء الثلاثي — من الخمس إلى أربعة أخماس تقريبا خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٦. كذلك ظهرت أفكار أخرى لإنقاذ الحياة البشرية وانتشرت حول العالم وأصبحت مقبولة بشكل متزايد—مثل غسل اليدين وعدم التبرز في الحقول التي يؤكل منها (راجع دراسة Kenny 2011). وهكذا نجد أن القدرة على الاتصال تنقذ الحياة البشرية.

كذلك تتيح التكنولوجيا للناس عبور الحدود بأعداد كبيرة. ففي عام ١٩٥٠، نجد أن المسافرين بين البلدان بلغ عددهم بالكاد ٢٥ مليون شخص، في حين يُتوقع أن يصل هذا الرقم إلى ١,٦ مليار شخص في ٢٠٢٠. ويعني ذلك باختصار أن ١ من ٥ من ساكني كوكب الأرض سوف يعبر حدودا دولية. وهو مستوى من الاتصال لم يخطر ببال قط. غير أن التكنولوجيا ليست القوة المحركة الوحيدة وراء هذا التواصل العميق. فقد قام بمرور الوقت اقتصاد عالمي واحد أيضا. لذلك فعندما يهدد الاقتصاد اليوناني الضئيل بالانهيار، يهتز العالم أجمع — فقطعة الدومينو اليونانية يمكنها الآن أن تؤدي إلى سقوط قطع دومينو كبيرة مثل الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الصيني. ونجد أيضا أن البورصات حول العالم تنتعش وتنهال بالتزامن مع بعضها البعض عند وقوع أحداث عالمية كبرى. كذلك يتضح من سلاسل العرض العالمية أن أي كارثة طبيعية يتعرض لها بلد ما تقع تبعاتها على المصانع عبر المحيطات أيضا. فنحن نعيش في عالم اقتصادي واحد.

ويؤكد الاحترار العالمي على رسالة مفادها أننا نحيا في عالم متضائل. فتقريبا يوميا ما تظهر لنا من الشواهد الدالة على أن تغير

و دون مقدمات كثيرة، يمكننا القول أن الإنسانية قد تخطت علامة فارقة في مسيرة تطورها. فالיום يتجاوز عدد الهواتف عدد البشر. ولا يعني ذلك أن كل إنسان له هاتفه الخاص، فالبعض يمتلك هاتفين أو ثلاثة. وفي عام ١٩٩٠، بلغ عدد مقتني الهواتف الخلوية ١١ مليون شخص فقط. أما في عام ٢٠١١، فقد بلغ عدد الهواتف الخلوية ٥,٦ مليارات هاتف، بينما وصل عدد الهواتف الأرضية إلى ١,٣٢ مليار هاتف، وذلك في الوقت الذي بلغ فيه تعداد سكان العالم ٧ مليارات نسمة تقريبا. ويمكننا أيضا الاتصال بأي مكان في العالم تقريبا دون تكلفة تذكر من خلال خدمات الإنترنت مثل سكايب Skype. ويعكس هذا القدر من كثافة الاتصالات السلكية واللاسلكية مستوى من التواصل البشري لم يشهده التاريخ من قبل.

وتخلق التكنولوجيا حالة من التقارب العالمي. فسوف تؤدي الزيادة الحادة في عدد الهواتف الخلوية حول العالم، وفي عدد الهواتف الذكية قريبا، إلى إيصال الإنترنت وما ينقله من معلومات إلى كافة أرجاء الكرة الأرضية. وقد حققت بطارية صغيرة تعمل بالطاقة الشمسية وجهاز كمبيوتر ضئيل الحجم هذا الغرض بالفعل في القرى الإفريقية والهندية النائية. كذلك يساعد هذا "الوج الهائل" من المعلومات. والتعليم أيضا. على تحسين حياة الناس. فمع ازدياد عدد الناس الذين تعرفوا على وسائل التحصين عن طريق اللقاحات، ارتفعت نسبة الرضع حول العالم الذين تم تحصينهم ضد الدفتيريا والسعال الديكي والكزاز — باستخدام جرعة

تتحول إلى واقع ملموس

نمو التواصل بسرعة فائقة

ومع انتشار المعلومات والأفكار في ظل الزيادة السريعة في وتيرة التواصل العالمي، ستتجاوز البوصلة الأخلاقية الحدود الوطنية. ومع الوقت سنجد أنفسنا جميعا نتجاوز حدودنا لنصبح مواطنين في بلدنا ومواطنين في كوكب الأرض ككل. وسيكون العالم مكانا أفضل عندما نتحد لتعزيز قريتنا العالمية. ■

كيشور مهبوباني هو عميد كلية لي كوان يو للسياسة العامة في جامعة سنغافورة الوطنية ومؤلف كتاب سيصدر قريبا بعنوان *The Great Convergence: Asia, the West, and the Logic of One World*.

المراجع:

Aguilar, Mario, 2012, "Kony 2012 Is the 'Most Viral' Video of All Time," Gizmodo, March 12.

Kenny, Charles, 2011, "Getting Better in Pictures," Center for Global Development Essay, p. 25. www.cgdev.org/content/publications/detail/1424862

Rodin, David, 2012, "Toward a Global Ethic," Ethics & International Affairs, Vol. 26, No. 1, pp. 33-42.

Wong, Scott, 2012, "Joseph Kony Captures Congress' Attention," Politico, March 22.

المناخ أصبح أمرا واقعا، مثل ذوبان الجليد في القطب الشمالي وأحوال الطقس غير المعتادة. ولا يمكن لبلد واحد أن ينقذ العالم من الاحترار العالمي. وبالمثل، فعندما يستقل أحد المسافرين المصابين بالأنفلونزا الطائرة، تنتقل عدوى المرض سريعا إلى آلاف الأشخاص حول العالم. ولذلك يجب أن تتعاون القرية العالمية وتبذل جهدا كبيرا لإنقاذ نفسها، وهو ما يدعو إلى نشر الوعي بالقيم العالمية الجديدة لتتذكر أن حياة ٧ مليارات شخص أصبحت مرتبطة الآن ارتباطا وثيقا. ويقول الفيلسوف ديفيد رودين من جامعة أوكسفورد "إن حاجتنا لمواجهة قضايا ضرورية تتخذ طابعا عالميا متزايدا 'تدفعنا' لنشر الوعي بالقيم العالمية" (راجع دراسة Rodin 2012). وأنا أوافقه الرأي.

ومن باب المفارقة أن التكنولوجيا، وهي قوة مادية، ينشأ عنها أيضا تواصل عاطفي عبر الحدود. لذلك فعندما حوضر ٣٣ من عمال المناجم في شيلي تحت الأرض لمدة ٦٩ يوما، صلى الناس من أجلهم في جميع أنحاء العالم. كذلك تم عزل القائد العسكري الأوغندي جوزيف كوني وتجريده من قوته، وهو متهم بقتل الآلاف وتشويههم على مدار عدة عقود، وذلك فور انتشار فيديو له سجل أعلى نسبة مشاهدات لم يسجلها أي فيديو آخر على الإطلاق. ففي ستة أيام فقط، شوهد الفيديو أكثر من ١٠٠ مليون مرة، أغلبها على يوتيوب (راجع دراسة Aguilar 2012). وطرح مجلس الشيوخ قرارا ضد كوني في مارس ٢٠١٢ دعمه ٤٦ عضوا. وعلق أحد الأعضاء، وهو السيناتور ليندسي غراهام، قائلا "عندما يشاهد ١٠٠ مليون أمريكي شيئا ما، فسيسترعي هذا الشيء انتباه أمريكا" (راجع دراسة Wong, 2012).

الاقتصاد العالمي التقارب والتكافؤ والتباعد

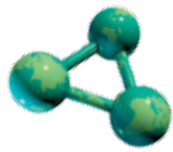
على المدى البعيد، يقل اعتماد النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على الاقتصادات المتقدمة ولكن على المدى القصير، تشترك هذه الاقتصادات جميعها في رقصة واحدة

كمال درويش

أغلبنا أننا نعيش في عالم متكامل تسوده العولمة. ولكن عندما ننظر إلى التاريخ الحديث، ما الذي يمكن أن نقوله فعلا عن طبيعة هذا التكامل؟ ويبدو أن هناك ثلاثة اتجاهات عامة أساسية نشطة تميز اقتصاد العالم اليوم.

يشعر





تزيد على قرن. (راجع المقال بعنوان «أكثر أم أقل»، في عدد سبتمبر ٢٠١١ من مجلة التمويل والتنمية. وأسفرت هاتان الحقيقتان عن زيادة التباعد بين أغنى الأشخاص في العالم وأفقر الأشخاص، على الرغم من التقارب العام في متوسط الدخل.

التقارب الجديد

دخل الاقتصاد العالمي عصرا جديدا من التقارب قرابة العام ١٩٩٠، حين بدأ متوسط نصيب الفرد من الدخل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ككل، في النمو بوتيرة أسرع بكثير من نموه في الاقتصادات المتقدمة. ويحدث الآن تراجع في الانقسام الحاد بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، الذي كان سمة للعالم منذ قيام الثورة الصناعية في أوائل القرن التاسع عشر. وأحد الأسئلة الأساسية في هذا السياق هو ما إذا كان يرجح أن يستمر هذا التقارب الجديد ويؤدي إلى تعديل جوهري في هيكل الاقتصاد العالمي على مدى العقد التالي أو نحوه.

وقد أحدثت الثورة الصناعية والاستعمار قدرا كبيرا من التباعد (Maddison, 2007). ففي الفترة بين بداية القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين، زادت الفجوة في متوسط نصيب الفرد من الدخل بين "الشمال" الأغنى والأكثر اعتمادا على الصناعة و"الجنوب" الأقل نموا من عامل ٣ أو ٤ إلى عامل ٢٠ أو أكثر (Milanovic, 2012). وتباطأ هذا التباعد بعد الحرب العالمية الثانية، مع نهاية الاستعمار، إلا أن فجوة الدخل النسبية ظلت مستقرة في المتوسط بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٩٠. ولكن على مدى العقدين الماضيين، نما نصيب الفرد من الدخل في الاقتصادات الصاعدة والنامية بنحو ثلاثة أضعاف وتيرته في الاقتصادات المتقدمة، بالرغم من وقوع الأزمة الآسيوية في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨. وزادت وتيرة النمو في الأسواق الصاعدة في التسعينات، تبعثها وتيرة متسارعة للنمو في البلدان الأقل نماء مع انتهاء القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين (راجع الرسم البياني ١).

ويوضح الرسم البياني ٢ معدلات النمو في الاتجاه العام الأساسي محسوبة باستخدام أسلوب إحصائي، هو مرشح هودريك - بريسكوت،

ثلاثة اتجاهات عامة أساسية

الاتجاه الأول هو حدوث تقارب جديد. ويقول اقتصادي التنمية الراحل السير آرثر لويس، في المحاضرة التي ألقاها بمناسبة فوزه بجائزة نوبل في عام ١٩٧٩، "إن معدل نمو الناتج في العالم النامي اعتمد على مدى مئات الأعوام الماضية على معدل نمو الناتج في العالم المتقدم. فعندما ينمو العالم المتقدم بسرعة، ينمو العالم النامي بسرعة، وعندما تتباطأ وتيرة النمو في العالم المتقدم، تتباطأ أيضا وتيرة نمو العالم النامي. فهل هذا الارتباط حتمي؟"

تشير البيانات الأخيرة إلى أنه في حين لا تزال هذه الرابطة موجودة، فمن المهم في الوقت الحالي التمييز بين الاتجاهات العامة طويلة الأجل والحركات الدورية. ومنذ عام ١٩٩٠ تقريبا، تسارعت وتيرة نمو نصيب الفرد من الدخل في الاقتصادات الصاعدة والنامية بطريقة قابلة للاستمرار وتزيد بدرجة كبيرة على وتيرته في الاقتصادات المتقدمة. ويمثل ذلك تحولا هيكليا رئيسيا في ديناميكية الاقتصاد العالمي.

وهناك سمة جوهريّة ثانية في الاقتصاد العالمي وهي التكاثر الدوري. ورغم أن الصلة بين معدلات النمو في الاتجاه العام طويل الأجل للاقتصادات الصاعدة والنامية من ناحية، ومعدلاته في الاقتصادات المتقدمة من ناحية أخرى قد زالت - أو تفككت إلى عنصرين - على مدى العشرين عاما الماضية، لم يؤد ذلك إلى حركات دورية حول الاتجاه العام لتفكيك الصلة.

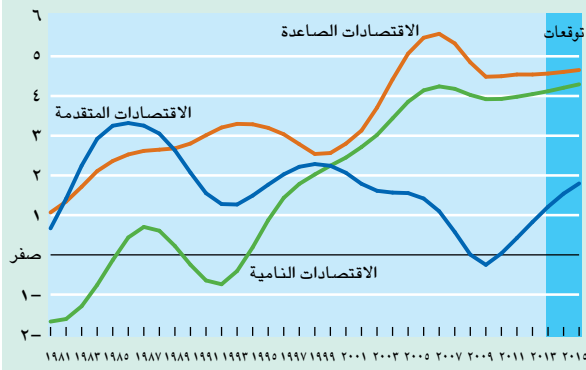
ويتوافق اتجاهها التقارب الجديد وتزايد التكافل مع اتجاه عام ثالث، يتعلق بتوزيع الدخل. ففي كثير من البلدان، أصبح هناك تفاوت أكبر في توزيع الدخل، وارتفعت حصة أصحاب أعلى الدخل على وجه الخصوص بصورة هائلة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية زادت حصة أعلى ١٪ من أصحاب الدخل بنحو ثلاثة أضعاف على مدى العقود الثلاثة الماضية، لتمثل الآن نحو ٢٠٪ من مجموع الدخل الأمريكي (Alvaredo and others, 2012). وفي الوقت نفسه، في حين أدى التقارب الجديد المذكور أعلاه إلى خفض المسافة بين الاقتصادات الصاعدة والاقتصادات النامية عند أخذهما كجملين، فلا يزال هناك ملايين الأشخاص في بعض من أشد البلدان فقرا ظلت دخولهم شبه راكدة لفترة

الرسم البياني ٢

استمرار الفرق

الاقتصادات الصاعدة والنامية تتمتع بنمو اتجاهي أسرع على المدى الطويل بالمقارنة بالاقتصادات المتقدمة.

(معدل نمو نصيب الفرد في الاتجاه العام، %)



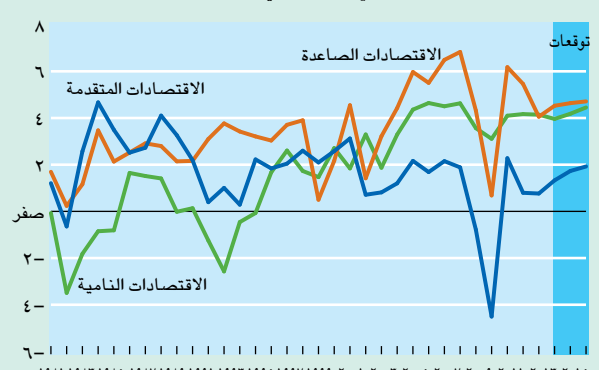
المصدر: حسابات المؤلف على أساس بيانات من عدد إبريل ٢٠١٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي.

الرسم البياني ١

النمو والدورات

شهدت الاقتصادات المتقدمة والصاعدة والنامية نموا كبيرا ولكنها شهدت كذلك تحركات دورية قوية على مدى العقود الثلاثة الماضية.

(معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، %)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، إبريل ٢٠١٢.

لفصل الحركة الدورية عن الاتجاه الأطول أجلا. ونجد أن انفصال معدل النمو في الاتجاه العام لدى بلدان الأسواق الصاعدة اعتبارا من التسعينات فصاعدا، ومعدله في البلدان النامية في العقد السابق، ملفتا للنظر إلى حد كبير.

وتفسر ثلاثة تطورات جزءا كبيرا من هذا التقارب الجديد.

أولا، تيسر العولمة — من خلال تعزيز الصلات التجارية وارتفاع مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر — النمو للحاق بالركب مع قيام المتأخرين باستيراد الدراية والتكنولوجيا وتطويرها لأغراضهم. وتطويع التكنولوجيا أسهل بكثير من اختراعها.

وثانيا، أدى التحول الديمغرافي الذي شهدته معظم الاقتصادات الصاعدة وعدد كبير من الاقتصادات النامية والذي اقترن ببطء أكبر في معدلات نمو السكان إلى دعم استخدام رأس المال بكثافة أكبر وزيادة وتيرة نصيب الفرد من النمو. وفي الوقت نفسه، تمتع عدد كبير من هذه البلدان بعصر ذهبي مع بلوغ نسبة الأشخاص النشطين اقتصاديا إلى مجموع السكان الذروة. وفي الوقت نفسه، زادت نسبة المسنين بصورة كبيرة في الاقتصادات المتقدمة، لا سيما في أوروبا واليابان.

وثمة سبب ثالث مهم للتقارب وهو ارتفاع نسبة الدخل المستثمر في البلدان الصاعدة والنامية — ٢٧,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي على مدى العقد الماضي مقارنة بنسبة ٢٠,٥٪ في الاقتصادات المتقدمة. ولا يزيد الاستثمار فحسب إنتاجية العمالة بإعطائها قدرا أكبر من رأس المال لتعمل به، وإنما يمكنه أيضا أن يزيد الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج — الإنتاجية المشتركة لكل من رأس المال والعمالة — بدمج المعارف الجديدة وأساليب الإنتاج وتيسير التحول من القطاعات منخفضة الإنتاجية مثل الزراعة إلى القطاعات مرتفعة الإنتاجية مثل الصناعات التحويلية، وهو ما يعجل وتيرة النمو للحاق بالركب. ويتسم هذا العامل الثالث، ارتفاع معدلات الاستثمار، بأهمية خاصة في آسيا — وبصورة ملحوظة للغاية في الصين، وإن لم يكن فيها وحدها. وقد زادت معدلات النمو في الاتجاه الآسيوي في مرحلة أبكر وبمقدار أكبر على معدلاته في الاقتصادات الصاعدة الأخرى.

وهل سيستمر هذا التقارب؟ تتسم التوقعات دائما بقدر من المخاطر، ويمكن أن تفقد بعض العوامل التي أدت إلى التقارب في السنوات العشرين الماضية قوتها قريبا. وقد تحقق بالفعل جزء كبير من النمو للحاق بالركب في مجال الصناعات التحويلية، وأدت إعادة توزيع العمالة من القطاعات منخفضة الإنتاجية إلى القطاعات مرتفعة الإنتاجية أيضا إلى استنفاد جزء من إمكاناته، ففي بعض البلدان لم يولد حتى النمو السريع في مجال الصناعات التحويلية الكثير من فرص العمل، مما أدى إلى زيادة نسبة العمالة في الأنشطة منخفضة الإنتاجية (Rodrik, 2011).

لكن التقارب الذي نشير إليه هو التقارب المجلد لعالم الاقتصادات الصاعدة والبلدان النامية في مقابل التحليل الذي تحصل فيه البلدان الصغيرة على وزن متساو مع الصين والهند وإندونيسيا. ولكن توجد في السنوات العشر إلى الخمسة عشر القادمة على الأقل إمكانية كبيرة لتحقيق مزيد من النمو للحاق بالركب. ويمكن أن تتباطأ وتيرة إعادة توزيع العمالة من القطاعات منخفضة الإنتاجية إلى القطاعات مرتفعة الإنتاجية، ولكن يرجح أن تستمر إعادة توزيع العمالة من الشركات منخفضة الإنتاجية إلى الشركات مرتفعة الإنتاجية ضمن قطاعات فرعية محددة بشكل ضيق حتى بخطوة ثابتة. ويمكن أيضا أن تكون هناك إمكانيات كبيرة في قطاعات الخدمة والطاقة والبنية التحتية لتطويع التكنولوجيا الجديدة. ومع استثناء الصين الملحوظ، يتوقع أن تكون العوامل الديمغرافية في صالح الاقتصادات الصاعدة والنامية بدرجة أكبر من أن تكون في صالح المجتمعات الغنية "المسنة" لأكثر من عقد قادم. وأخيرا، سيؤدي الارتفاع الشديد في نسب الدين التي راكمتها معظم الاقتصادات المتقدمة إلى فرض قيود على سياساتها الاقتصادية الكلية وإبطاء الاستثمار.

ويتوقع أن يحدث هذا التقارب المستمر، برغم احتمال بطئه بعض الشيء، تحولا عميقا في الاقتصاد العالمي. فبحلول الفترة ٢٠٢٥-٢٠٣٠، سيكون نصيب الفرد من الدخل في كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة أقرب بكثير منه في الاقتصادات المتقدمة، بما يبين فروق النمو من ناحية والارتفاع المرجح في أسعار عملاتها من ناحية أخرى. ولا شك في أن اقتصاد الصين سيصبح أكبر اقتصاد في العالم، وسيكون اقصادا البرازيل والهند أكبر بكثير من اقتصاد المملكة المتحدة أو فرنسا. وسيتهيئ التقسيم الصارخ إلى حد ما للعالم إلى اقتصادات "متقدمة" وأخرى "فقيرة"، الذي بدأ مع الثورة الصناعية، ليحل محله اقتصاد عالمي بفروق أكبر بكثير وأقطاب متعددة.

التكافل الدوري

كان هناك وقت، خصوصا في بداية الأزمة المالية في أواخر عام ٢٠٠٧ وأوائل عام ٢٠٠٨، بدا فيه أن الأسواق الصاعدة وآسيا على وجه الخصوص ستنمو بوتيرة سريعة بغض النظر عما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. ثم حل الذعر في أواخر عام ٢٠٠٨، عقب انهيار المنشأة المصرفية الاستثمارية ليمان براذرز. وأشعل التباطؤ الملحوظ في النشاط الاقتصادي العالمي، حتى في الصين، شرارة القلق من أن تؤدي الأزمة التي بدأت في وول ستريت إلى انهيار النمو في الاقتصادات الصاعدة والنامية.

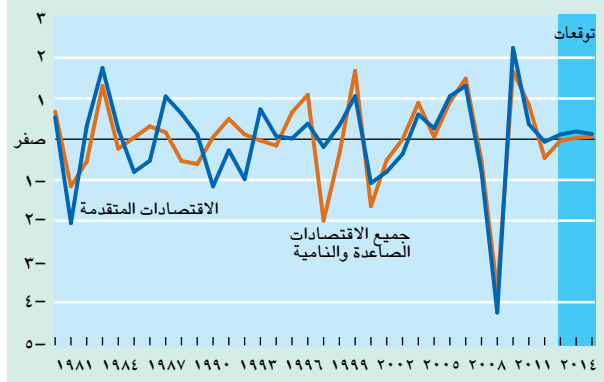
وشهد العالم في عام ٢٠٠٩ فعليا تباطؤا في النشاط الاقتصادي، مع تباطؤ وتيرة النمو للفرد في الاقتصادات الصاعدة والنامية إلى أقل من ١٪ وتراجع بنحو ٤٪ في الاقتصادات المتقدمة. إلا أن الأولى تعافت بسرعة، مع بلوغ معدل النمو فيها ٦٪ في عام ٢٠١٠ مقارنة بمعدل ٢,٣٪ في الاقتصادات المتقدمة. وأدت صلاية المجموعة الأولى خلال الأزمة إلى تجدد المزاعم بتباعد الحظوظ.

ويوضح الرسم البياني ٢ التباعد في الاتجاهات العامة في معدلات النمو لدى المجموعتين: فقد نما نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي

الرسم البياني ٢

التكافل الدوري

على الرغم من انفصال الروابط في اتجاهات النمو العامة على المدى الطويل، لا تزال هناك روابط دورية قوية بين الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية. (معدل نمو نصيب الفرد، ٪)



المصدر: حسابات المؤلف على أساس بيانات من عدد إبريل ٢٠١٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي.

السندات طويلة الأجل يكون أقوى بكثير عندما تزداد الأوضاع المالية الضاغطة — مثلما يحدث عند انفجار فقاعة في أسعار الأصول أو إفراط البنوك في الاعتماد على الرفع المالي — وهو ما يشير إلى أن قوة القناة المالية تتوقف على حالة الأسواق المالية العالمية بشكل عام. ويمكن أيضا أن تؤثر التغيرات في هيكل آجال أسعار الفائدة — الذي يبين وجود أوجه تماثل في السياسات النقدية وأوضاع الأسواق المالية — على الحركة المشتركة للدورات الاقتصادية من خلال ربحية المؤسسات المالية وأوضاع الائتمان (Claessens, Kose, and Terrones, 2011).

وأخيرا يبدو أن هناك قناة ثالثة للتكافل — ربما تكون مرتبطة بصورة وثيقة بالثانية، وإن كانت ملموسة بدرجة أقل — في صورة انتشار الثقة على الصعيد العالمي، أو ”روح القطيع“ التي تؤثر بشدة على الأسواق المالية والقرارات الاستثمارية. ويبدو أن الأنباء المتعلقة

في الأولى بوتيرة زادت بضعفين إلى ثلاثة أضعاف على وتيرة نموه في الاقتصادات المتقدمة ويرجع استمرار هذا النمو. ويوضح الرسم البياني ٣ أن ذلك التباعد لم يكن موجودا في الدورات حول الاتجاه العام. وعلى وجه الخصوص منذ الأزمة الآسيوية في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، كان هناك تكافل دوري، ربما تكون قوته قد زادت إن لم تظل ثابتة (Kose and Prasad, 2010 و IMF, 2010). وأصبح التكافل أيضا أكثر تعقيدا، مع وجود روابط أقوى بين الاقتصادات النامية. ويكون لتأثير زيادة النشاط الاقتصادي وهبوطه في البلدان الكبيرة المستوردة للمواد الخام مثل الصين تأثير فوري على صادرات عدد كبير من البلدان النامية من المواد الخام.

ولا يزال الاقتصاد العالمي يتسم بطابع تكافلي، تنتقل فيه الدورات الاقتصادية عبر الحدود. وتنمو الاقتصادات الصاعدة والنامية في الوقت الراهن بوتيرة أسرع بكثير من نمو الاقتصادات المتقدمة، وهو ما يعود الفضل الأول فيه إلى عوامل طويلة الأجل على جانب العرض



بحلول الفترة ٢٠٢٥-٢٠٣٠، سيكون نصيب الفرد من الدخل في كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة أقرب بكثير منه في الاقتصادات المتقدمة، بما يبين فروق النمو من ناحية والارتفاع المرجح في أسعار عملاتها من ناحية أخرى.

بأزمة القروض مرتفعة المخاطر أثرت بصورة مباشرة على فروق مبادلات مخاطر الائتمان في الأسواق الصاعدة من خلال انتشار ”المشاعر“ (Dooley and Hutchinson, 2009).

ولهذه الأسباب كلها، يتزامن انفصال اتجاهات النمو طويلة الأجل مع الارتباط المستمر بين الحركات الدورية، حيث تؤدي العوامل العالمية والإقليمية إلى دمج الاقتصاد العالمي في وحدة كلية تقوم على الاعتماد المتبادل.

التباعد في التوزيع

إضافة إلى التقارب العام في أنصبة الفرد من الدخل والتكافل الدوري في الأنشطة الاقتصادية عبر الحدود، يؤدي ارتفاع التفاوت داخل البلدان واتساع الفجوة بين أغنى الأشخاص وأفقرهم في العالم فيما يبدو إلى التباعد بين أعلى الدخول وأدناها، وهو اتجاه عام أساسي ظاهر. فقد أصبح الدخل متركزا في الجزء الأعلى من القمة في كثير من البلدان. ويضاف إلى هذا التطور في توزيع الدخل داخل البلدان عدم نمو نصيب الفرد من الدخل في مجموعة من البلدان الفقيرة للغاية غير القادرة على المشاركة في التقارب العام الموصوف أعلاه.

والمؤكد هو أن التقارب الناشئ عن النمو السريع للحاق بالركب الذي يؤثر على أغلبية كبيرة في البلدان الصاعدة والنامية ينشئ طبقة متوسطة عالمية تنمو بسرعة. إلا أن مجموعة مختلفة من العوامل — تشمل طبيعة التغير التكنولوجي، وزيادة علاوة المهارات، والتوسع الهائل في السوق العالمية وما يرتبط به في كثير من الأسواق من خصائص مفادها أن الفائز يحصل على كل شيء، وتنقل رأس المال مقابل الثبات النسبي للعمالة، لا سيما العمالة غير الماهرة، وتراجع تأثير النقابات العمالية — أدت جميعها إلى زيادة تركيز الدخل في الجزء الأعلى من القمة في عدد كبير من أكبر البلدان، المتقدمة وكذلك الصاعدة والنامية.

وفي الوقت نفسه، لم تزد الدخول الحقيقية لمئات الملايين من الأشخاص، في بعض البلدان الفقيرة للغاية، التي يشهد كثير منها صراعات وإخفاق الحكومات، كثيرا على ما كانت عليه منذ ٢٠٠

مثل تراكم رأس المال، واللحاق بالتكنولوجيا، والعوامل الديمغرافية. إلا أن الارتباط يرجح أن يكون قويا بين الحركات الدورية حول الاتجاهات العامة، والتي تتصل على نحو أوثق بعوامل أقصر أجلا على جانب الطلب. ويظهر هذا التكافل العالمي بجلاء شديد في حالات التراجع التي شهدتها النمو العالمي مؤخرا في أوائل عام ٢٠١٢، والتي تعزى إلى مسائل تتعلق بالإدارة الاقتصادية الكلية وإدارة القطاع المالي أكثر بكثير مما تعزى إلى عوامل طويلة الأجل على جانب العرض.

وتوجد فيما يبدو ثلاث قنوات رئيسية للتكافل الدوري. وأول هذه القنوات التجارة. فمع تزايد حصة التجارة في النشاط الاقتصادي العالمي، يمكن أن يتوقع حدوث زيادة في التغيرات التي تحدث في الطلب في بلد واحد نتيجة التطورات الاقتصادية الكلية التي تحدث في بلد آخر. وعلى سبيل المثال، ينتشر أثر ركود يحدث في بلد واحد عبر الحدود بخفض الطلب على الصادرات من البلدان الأخرى. ومن حيث النظرية، إذا شجعت التجارة قدرا أكبر من التخصص في الإنتاج، فإن الصدمات التي تختص بها قطاعات بعينها ستؤدي غالبا إلى خفض التكافل الدوري. ولكن في الواقع العملي، تكون الآثار الاقتصادية الكلية للطلب أكبر بكثير.

وتعمل القناة الثانية من خلال أسواق مالية يتزايد طابعها العالمي وحجمها العملاق وتعقيدها. ويقاس تقرير جديد لصندوق النقد الدولي ”الآثار الانتشارية“ — أي تأثيرات السياسات التي يعتمدها بلد ما على بلد آخر نتيجة لكبر حجم الروابط التجارية والمالية في اقتصاد اليوم — ويوثق أهمية القناة المالية. وباستخدام منطقة اليورو كمثال، ينتهي التقرير إلى إمكانية التعامل مع التداعيات المباشرة (المرتبطة بالتجارة) والناشئة عن الضغوط التي تخضع لها البلدان المستفيدة من برامج في منطقة اليورو، ولكن التداعيات تصبح أكبر على بقية أنحاء العالم إذا كانت الضغوط تثير الشكوك حول مدى سلامة البنوك في منطقة اليورو — وتصل في حجمها إلى التداعيات اللاحقة لانهايار مؤسسة ليمان براذرز“ (IMF, 2011). ويخلص التقرير أيضا إلى أن الارتباط بعوائد

عام (Milanovic, 2012). وبذلك المعنى، يوجد تباعد جديد هائل في الاقتصاد العالمي، له أبعاد عالمية وأبعاد داخل البلد الواحد. واتسعت المسافة بين أطراف توزيع الدخل في العالم ككل. ويشكل التباعد الهائل بين الشريحة التي تمثل أعلى ١٪ من السكان وبقية السكان داخل عدد كبير من البلدان واقعا جديدا. وتبدو زيادة حصة الشريحة التي تمثل أعلى ١٪ من السكان واضحة في الولايات المتحدة وفي بعض البلدان الناطقة بالإنجليزية، وكذلك في الصين

وسيكون عالم المستقبل عالما أكثر أقطابا وتكافلا

والهند وإن كان بدرجة أقل. ولكن من غير الواضح من البيانات المتاحة ما إذا كان هذا التركيز المتزايد في القمة ظاهرة عالمية فعلا. وتبين قاعدة بيانات (Alvaredo and others, 2012) World Top Income أنه، حتى عام ٢٠٠٧ على الأقل، لم تشهد قارة أوروبا واليابان نفس تحول الدخل إلى قمة توزيع الدخل. ولكن نظرا لأن أسباب التركيز عالمية بدرجة كبيرة ولا يمكن أن تنص على السياسات الوطنية إلا بصورة جزئية، يكون من المرجح أن يزيد هذا التركيز الشديد في القمة. وكانت أجور كبار التنفيذيين في بلدان مثل ألمانيا وهولندا، على سبيل المثال، تزيد بسرعة شديدة خلال العقد الماضي (Fabbri and Marin, 2012). ويرجح أن تؤدي أزمة منطقة اليورو وما يصاحبها من سياسات تقشفية إلى زيادة التفاوت في أوروبا مع تقييد الإنفاق الاجتماعي نتيجة للقيود المفروضة في الميزانية في الوقت الذي يصعب فيه فعليا زيادة الضرائب على الشرائح الأغنى نتيجة انتقال رأس المال والعملية مرتفعة المهارة.

ويمكن ألا يعني هذا التباعد الجديد في توزيع الدخل دائما زيادة التفاوت على الصعيد الوطني. إلا أنه يمثل بالتأكيد تركيزا للدخل، والنفوذ السياسي المحتمل، من خلال الدخل، في أعلى القمة، وهو ما قد يحفز حدوث تركيز أكبر حتى للدخل. فالعوامل التي أدت إلى هذه الديناميكية – التكنولوجيا والمالية العامة والمالية والسياسية، لا تزال نشطة.

التعاون من أجل زيادة تكامل الاقتصاد العالمي

يعتمد مستقبل الاقتصاد العالمي بدرجة كبيرة على التفاعل بين التقارب في متوسطات الدخل الوطنية، وزيادة التكافل عبر البلدان، واتساع الفجوة بين القمة والقاع في طرفي توزيع الدخل، سواء داخل البلدان أو بالنسبة لسكان العالم ككل. وتوجد لهذه الاتجاهات العامة انعكاسات سياسية واجتماعية وجيوستراتيجية ستشكل الجدول المستقبلي بشأن السياسات التي ينبغي اعتمادها.

فأولا، يجب أن تنعكس الأهمية المتزايدة للاقتصادات الصاعدة والنامية في حوكمة المؤسسات الدولية، التي تعتمد شرعيتها وفعاليتها عليها. ويدعو التكافل العالمي إلى تعزيز التعاون داخل هيكل مؤسسي يعكس النقل المتزايد للاقتصادات الصاعدة والنامية. وثانيا، تدعو الدورة الاقتصادية العالمية الموصوفة أعلاه والآثار الانتشارية التي قام صندوق النقد الدولي مؤخرا بتوثيقها إلى تنسيق السياسة الاقتصادية الكلية. وأخيرا، تتطلب اتجاهات توزيع

الدخل التي يحتمل أن تكون مزعومة للاستقرار تنسيقا ماثلا في السياسة الدولية، يكون من الصعب في غيابه تنفيذ سياسات إعادة توزيع الدخل في فرادى البلدان. ويجب بدرجة ما على الأقل تنسيق الأوعية الضريبية والمعدلات الضريبية، والحد بقدر الإمكان من فرص التهرب الضريبي، وإدارة سياسات الهجرة مع وضع مصالح كل من البلدان المضيفة والبلدان المصدرة في الاعتبار. وأخيرا، لا يزال تقديم مساعدة إلى البلدان الأكثر فقرا ضرورة أخلاقية وكذلك سياسية.

وسيكون عالم المستقبل عالما أكثر أقطابا وتكافلا، مع وجود إمكانات في الأسواق العالمية لإحراز تقدم اقتصادي سريع. ويمكن أن تعتمد مسألة ما إذا كان من الممكن تحقيق هذه الإمكانيات بدرجة كبيرة على مدى الجودة التي يحسن التعاون الدولي بها كلا من فعالية السياسات الاقتصادية الكلية الوطنية، بمراعاة آثارها الانتشارية، ومقدار تشجيعه لتحقيق قدر أكبر من التوازن والإنصاف في توزيع ثمار النمو. ■

كمال درويش نائب رئيس مؤسسة بروكينغز ومدير إدارة الاقتصاد العالمي والتنمية فيها.

المراجع:

Alvaredo, Facundo, Tony Atkinson, Thomas Piketty, and Emmanuel Saez, "The World Top Incomes Database," accessed June 1, 2012.

<http://g-mond.parisschoolofeconomics.eu/topincomes>

Claessens, Stijn, M. Ayhan Kose, and Marco Terrones, 2011, "How Do Business and Financial Cycles Interact?" IMF Working Paper 11/88 (Washington: International Monetary Fund).

Dooley, Michael, and Michael Hutchinson, 2009, "Transmission of the U.S. Subprime Crisis to Emerging Markets: Evidence on the Decoupling-Recoupling Hypothesis," paper prepared for the JIMF/Warwick Conference, April 6.

Fabbri, Francesca, and Dalia Marin, 2012, "What Explains the Rise in CEO Pay in Germany?" CESifo Working Paper Series No. 3757 (Munich: CESifo Group).

International Monetary Fund (IMF), 2010, World Economic Outlook (Washington, October).

—, 2011, "Consolidated Spillover Report: Implications from the Analysis of the Systemic-5" (Washington).

Kose, M. Ayhan, and Eswar S. Prasad, 2010, Emerging Markets: Resilience and Growth amid Global Turmoil (Washington: Brookings Institution Press).

Lewis, Arthur, 1979, "The Slowing Down of the Engine of Growth," Nobel Prize lecture, Stockholm, December 8. www.nobelprize.org/nobel_prizes/economics/laureates/1979/lewis-lecture.html

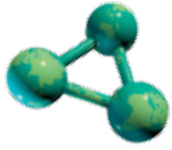
Maddison, Angus, 2007, Contours of the World Economy, 1–2030AD (Oxford, United Kingdom: Oxford University Press).

Milanovic, Branko, 2012, "Global Inequality: From Class to Location, from Proletarians to Migrants," Global Policy, Vol. 3, No. 2, pp. 125–34.

Rodrik, Dani, 2011, "The Future of Economic Convergence," paper prepared for the 2011 Jackson Hole Symposium of the Federal Reserve Bank of Kansas City, August 25–27.

الوقوع في الشبكة

التحليل الشبكي يتناول الروابط
المالية في عالم تسوده العولمة
والمخاطر التي تفرضها



كاميليا مينيويو



ذات

مرة، شبّه أندرو هالدين، المدير التنفيذي لإدارة
الاستقرار المالي في بنك إنجلترا، انهيار منشأة ليمان
برادرز المصرفية الاستثمارية في أواخر عام ٢٠٠٨

بتفشي فيروسي.

وقد تسبب الخوف من هذا الانهيار في حدوث حالة ذعر واسعة
الانتشار أدت إلى تجميد الاقتراض والإقراض في عدد من الأسواق المالية
— فيما يشبه كثيرا احتمال أن يؤدي تخوف الأشخاص من الإصابة
بفيروس إلى تجنبهم لقاء بعضهم البعض. وكان من الصعب عزل آثار
سقوط مؤسسة ليمان برادرز. والحقيقة أن نطاق آثار انهيار هذه المؤسسة
وما صاحبه من تكاليف اقتصادية كلية كان أكبر بكثير مما كان يمكن
توقعه استنادا إلى حجم الحدث الأولي وحده (Haldane, 2009).

وليس من الواضح السبب الذي يعطي الصدمات الصغيرة نسبيًا،
مثل انهيار مؤسسة ليمان برادرز، القدرة على أن تدوي أصداؤها
عبر الاقتصادات الأوسع، ولماذا يكون من الصعب غالبا عزل تلك
الصدمات. وتكمن الإجابة فيما يبدو في تعقيد الروابط المالية بين
الوكلاء والمؤسسات والبلدان. وعندما تقع أحداث سيئة غير متوقعة
(صدمات عكسية، بلغة الاقتصاد)، تشيع حالة من عدم اليقين وتؤدي
إلى اضطراب النشاط الاقتصادي. ويشير إخفاق مؤسسة ليمان برادرز،
الذي يعتقد كثيرون أنه أشعل شرارة الأزمة المالية العالمية، إلى أن
بعض المؤسسات تشغل مركزا محوريا للغاية في النظام المالي إلى حد
أن إخفاقها يمكن أن يمثل كارثة. وبالمثل، فإن بعض البلدان مندمجة
بشدة في النظام المالي العالمي إلى حد أن وقوع صدمة عكسية يمكن أن
يدوي عبر الاقتصاد العالمي كله.

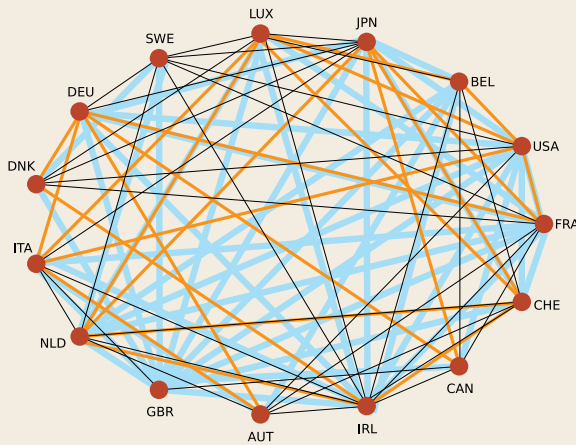
وابتكر المعلقون عبارة "أكبر ترابطا من أن يخفق" لتعريف أطراف
فاعلة (مؤسسات مالية وبلدان) تقع في الشبكات إلى الحد الذي تشكل فيه
مخاطرة نظامية — أي يشكل إخفاقها تهديدا لاستقرار النظام المالي
بأسره. وأصبح واضحا بعد مضي عدة سنوات في قلب الأزمة، أنه حتى
يتسنى تأمين الاستقرار المالي، فمن المهم أن نفهم كيف يمكن تعريف
درجة الترابط وقياسها وطبيعة علاقتها بمفهوم المخاطرة النظامية.
وإحدى المنهجيات التي يمكن أن تساعد على القيام بذلك هي التحليل
الشبكي، المستخدم في علم الأوبئة لدراسة انتشار الأمراض.

وينظر التحليل الشبكي إلى النظام المالي باعتباره مجموعة من
الأطراف الفاعلة المربوطة ببعضها البعض من خلال عقود مالية (راجع
الإطار). وعلى سبيل المثال، يمثل سوق التداول بين البنوك شبكة من
البنوك التي تقرر بعضها البعض لآجال قصيرة، غالبا ما تكون لليلة
واحدة. وفي كل نقطة زمنية، تكون البنوك في الشبكة منكشفة لبعضها
البعض، ويمثل هذا الانكشاف مجموع المطالبات أو الالتزامات المراكمة
من خلال عمليات الإقراض والاقتراض. وهناك عدة طرق تزداد بها
أهمية البنك المعني أو محوريته في الشبكة. فيمكن أن تكون له علاقات

الرسم البياني ١

في المركز

توجد تدفقات مالية كبيرة بين الاقتصادات المتقدمة الخمسة عشر في جوهر
الشبكة المصرفية العالمية.



المصدر: (Minoiu and Reyes (2011)

ملحوظة: تمثل الخطوط التدفقات التي تقوم بنوك بالوساطة فيها بين فرائد البلدان في ٢٠٠٧. وتمثل الخطوط
الرفيعة تدفقات تتراوح بين مليار دولار أمريكي و ٥ مليارات دولار أمريكي، وتمثل الخطوط المتوسطة تدفقات
تتراوح بين ٥ مليارات دولار أمريكي و ١٠ مليارات دولار أمريكي، وتمثل الخطوط السميكة التدفقات التي تزيد
على ١٠ مليارات دولار أمريكي. والبلدان هي: AUT= النمسا، BEL= بلجيكا، CAN= كندا، CHE= سويسرا، و
DNK= الدانمرك، DEU= ألمانيا، و FRA= فرنسا، و GBR= المملكة المتحدة، و IRL= أيرلندا، و ITA= إيطاليا،
و JPN= اليابان، و LUX= لكسمبرغ، و NLD= هولندا، و SWE= السويد، و USA= الولايات المتحدة الأمريكية.

اقتراض وإقراض مع عدد كبير من البنوك. ويمكن أن تكون له مطالبات على بنوك مهمة أخرى. ويمكن أن تكون حصته في مجموع التعاملات فائقة الحجم. ويمكن أن يقوم بالوساطة في إيصال تدفقات بين بنوك لا تقوم بإقراض بعضها البعض بصورة مباشرة.

وهناك أيضا شبكة عالمية من البلدان المنكشفة لبعضها البعض من خلال التدفقات الرأسمالية أو التجارة أو الهجرة — أو العوامل الثلاثة مجتمعة.

وتتمثل إحدى الخطوات الأولى لتقييم الاستقرار باستخدام التحليل الشبكي في البحث عن أنماط في العلاقات بين الأطراف الفاعلة في النظام المالي. وقد قمت مؤخرا بالاشتراك مع خافيير ريبس برسم خريطة للعلاقات المصرفية بين البلدان منذ أواخر السبعينات من خلال عدسة إحدى الشبكات (Minoiu and Reyes, 2011). وطرحنا الأسئلة التالية: كيف يمكن تقييم مستوى الترابط المالي على الصعيد العالمي؟ وهل تغير ذلك الترابط بمرور الوقت؟ وهل كان مرتفعا على غير العادة قبل وقوع الأزمة المالية الأخيرة؟ وهل توجد أي أنماط للترابط ملفتة للنظر قد لا تكون واضحة بمجرد النظر إلى مجموع التدفقات؟

بناء الشبكة

لبناء شبكة عالمية من الروابط المالية، نسميها الشبكة المصرفية العالمية، استخدمنا مجموعة فريدة من البيانات تتضمن معلومات عن تدفقات مالية عبر الحدود تقوم نظم مصرفية بالوساطة فيها، في عينة كبيرة من البلدان خلال الفترة ١٩٧٨-٢٠١٠. وتدعى مجموعة البيانات هذه، التي أعدها بنك التسويات الدولية، الإحصاءات المصرفية الدولية على أساس الموقع. وتقوم المؤسسات المالية التي تبلغ بياناتها إلى بنك التسويات الدولية عموما بإدراج البنوك المرخصة، كما تقوم، حسب البلد، بإدراج كبرى شركات الأوراق المالية والبنوك في الخارج. وتقوم هذه المؤسسات بإبلاغ معلومات عن أدوات مالية مثل القروض والودائع وسندات الدين. وتعد البيانات على أساس إقامة البنوك التي تبلغ البيانات إلى بنك التسويات الدولية، وهو ما يجعلها ملائمة لتحليل الأنماط الجغرافية في الارتباطات المالية.

واستخدمنا التحليل الشبكي في مجموعتين من البلدان: مجموعة جوهرة الشبكة، وتتألف من ١٥ اقتصادا متقدما تقوم منذ فترة طويلة بإبلاغ بياناتها إلى بنك التسويات الدولية؛ ومجموعة الأطراف، وتتألف من ١٦٩ بلدا في مختلف مراحل التنمية. وحالة بلدان الأطراف

ما هو التحليل الشبكي

لبنات البناء في أي شبكة هي العقد (تمثل الوكلاء والوسطاء الماليين والبلدان وما إلى ذلك) والصلات (أو الحواف) بينها (تمثل العلاقات بين العقد، مثل الملكية أو الانكشافات أو التدفقات). ويمكن تمثيل العلاقات في شكل ثنائي، بحيث إنها تكون موجودة (القيمة ١) إذا كان هناك تدفق أو انكشاف بين العقد، أو لا تكون موجودة إذا لم تكن هناك صلة (القيمة صفر). ويمكن تمثيلها أيضا في صورة أوزان مرجحة، تقيس حجم العلاقة - مثل حجم التدفقات بين العقد. والتحليل الشبكي هو مجموعة من الطرق تصف مركز العقد في الشبكة وتقيم هيكل الشبكة ككل.

وقد استخدم التحليل الشبكي في مجالات مثل علم الأوبئة وعلم الاجتماع. وفي السنوات الأخيرة، حفز الاهتمام بالدور الذي أسهمت به درجة الترابط خلال الأزمة الأخيرة إجراء بحوث في التطبيقات الشبكية على علم الاقتصاد والمالية.

في العينة موضوع دراستنا هي أنها إما لم تبلغ بياناتها إلى بنك التسويات الدولية إلا مؤخرا أو أنها لا تقوم بإبلاغها إليه إطلاقا. وقد اقتصر اختيارنا لبلدان الجوهرة على الاقتصادات الخمسة عشر التي تبلغ بياناتها باستمرار إلى بنك التسويات الدولية منذ عام ١٩٧٨ حتى لا تختلط التغيرات في الشبكة بالتغيرات في عينة البلدان المبلغة.

وقمنا ببناء شبكتين. إحدهما شبكة أسمينها الجوهرة-الجوهرة، وهي ترصد التدفقات فيما بين الاقتصادات الخمسة عشر المتقدمة وتشبه الرسم البياني ١. والأخرى شبكة أسمينها الجوهرة-الأطراف، وهي ترصد التدفقات المتجهة من الاقتصادات الخمسة عشر إلى بقية العالم (لا تبلغ التدفقات من بقية العالم إلى اقتصادات الجوهرة). ويتم الحصول على الشبكة المصرفية العالمية بمطابقة شبكتي الجوهرة-الجوهرة والجوهرة-الأطراف. وتمثل العلاقات (الصلات) بين البلدان تدفقات مالية موجبة تقوم نظم مصرفية بالوساطة فيها، أي بعبارة أخرى، تمثل استثمارات صافية.

الترابط والتجمع

قمنا بالتركيز على مؤشرين للترابط، بسيطين ومستخدمين على نطاق واسع، يرصدان كثافة العلاقات في الشبكة المصرفية العالمية ويركزان على وجود علاقة بين البلدان وليس على حجم التدفق المالي بينهما - أسمينها مؤشر الموصولية ومؤشر التجمع.

ويقاس مؤشر الموصولية كثافة العلاقات الثنائية، أي عدد الصلات بين البلدان في الشبكة مقسوما على العدد الكلي للصلات المحتملة. ويقاس مؤشر التجمع كثافة العلاقات ثلاثية الاتجاه - التي يقوم فيها المقروضون في بلد ما أيضا بإقراض بعضهم البعض. ويعرف بشكل عام بأنه عدد المثلثات التي تظهر في الشبكة مقسوما على العدد الكلي للمثلثات المحتملة. وفي شبكة الجوهرة-الجوهرة، يتكون المثلث عندما تقوم ثلاثة من اقتصادات الجوهرة بإقراض بعضها البعض؛ وفي شبكة الجوهرة-الأطراف، يتكون المثلث عندما يقترض أحد بلدان الأطراف من اثنين من اقتصادات الجوهرة يقومان بإقراض أحدهما الآخر.

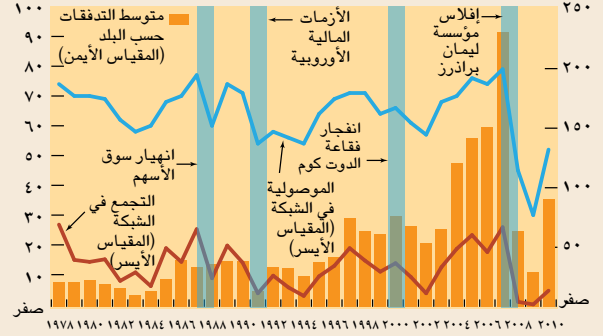
وقد بدأنا بالنظر إلى مجموع التدفقات. وثمة زيادة ملحوظة في حجم التدفقات التي تقوم فيها بنوك بالوساطة إلى بلدان في العينة موضوع دراستنا. وبمقارنة متوسط الفترة ١٩٧٨-٢٠٠٢ بالذروة السابقة على الأزمة، نخلص إلى أن التدفقات المالية التي تقوم بنوك بنقلها من أحد اقتصادات الجوهرة إلى آخر بلغت بالقيمة الموجبة الصافية ٣٦ مليار دولار أمريكي سنويا في المتوسط ووصلت إلى ٢٣٠ مليار دولار أمريكي قبيل الأزمة الأخيرة (راجع الرسم البياني ٢). وبالمثل، بلغت التدفقات المصرفية من الجوهرة إلى الأطراف ما متوسطه ١,٥ مليار دولار أمريكي في الفترة المبكرة وارتفعت لتصل إلى ٦,٤ مليار دولار أمريكي قبل الأزمة الأخيرة (راجع الرسم البياني ٣).

إلا أنه لا توجد زيادة مماثلة في الترابط المالي. ويشبه الترابط مجموع التدفقات من حيث إنه يرتفع قبل الأزمات المالية وينخفض بعدها. غير أن الترابط لم يكن مرتفعا على غير العادة قبل الأزمة الأخيرة. وفي الواقع، يوحي كل من مؤشر الموصولية والتجمع في حالة شبكة الجوهرة-الجوهرة بتحقيق مستويات مماثلة من الترابط قبل الأزمات المالية الأخرى، مثل انهيار سوق الأسهم في عام ١٩٨٧. وتظهر أيضا شبكة الجوهرة-الأطراف زيادة في الترابط قبل وقوع الأزمة، وهو ما يدل على الأرجح على اتجاه طويل الأجل نحو زيادة الانفتاح المالي في الأطراف. وفضلا على ذلك، أدت الزيادة غير المسبوقة في مجموع التدفقات في كلتا الشبكتين بوضوح إلى تقزيم الزيادة التي حدثت في كثافة العلاقات بين البلدان قبل وقوع الأزمة الأخيرة. وإحدى السمات التي تفرقت بها الأزمة الأخيرة هي أنه عقب وقوعها، تراجع كثافة الشبكة إلى أدنى نقطة لها على مدى الفترة

التدفقات فيما بين اقتصادات الجوهر

نمت التدفقات التي قامت بنوك بالوساطة فيها من أحد اقتصادات الجوهر إلى آخر في الفترة السابقة على أزمة ٢٠٠٨. ولكن لم تكن هناك زيادة مماثلة في مؤشري الموصولية والتجمع في الشبكة بين الاقتصادات المتقدمة.

(ثابت ٢٠٠٩ بلايين الدولارات) (%)



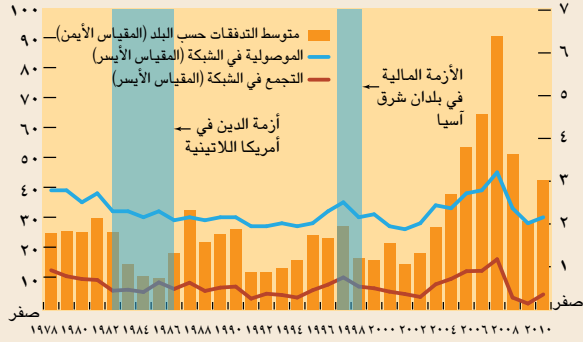
المصدر: Minoiu and Reyes (2011).

ملحوظة: اقتصادات الجوهر هي النمسا وبلجيكا وكندا والدانمرك وفرنسا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا واليابان وكسمبرغ وهولندا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. ويقاس مؤشر الموصولية كثافة العلاقات الثنائية، أي عدد الصلات بين البلدان في الشبكة مقسوما على العدد الكلي للصلات المحتملة. ويقاس مؤشر التجمع كثافة العلاقات ثلاثية الاتجاه التي يقوم فيها المقرضون في بلد ما أيضا بإقراض بعضهم البعض وحسب بقسمة عدد العلاقات ثلاثية الاتجاهات على العدد الكلي للعلاقات ثلاثية الاتجاهات المحتملة.

الانتشار إلى بلدان الأطراف

قبل الركود، نمت التدفقات المصرفية من اقتصادات الجوهر إلى البلدان في الأطراف، وارتفعت درجة الترابط - الموصولية والتجمع - بدرجة طفيفة أيضا.

(ثابت ٢٠٠٩ مليارات الدولارات) (%)



المصدر: Minoiu and Reyes (2011).

ملحوظة: اقتصادات الجوهر هي النمسا وبلجيكا وكندا والدانمرك وفرنسا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا واليابان وكسمبرغ وهولندا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. ويقاس مؤشر الموصولية كثافة العلاقات الثنائية، أي عدد الصلات بين البلدان في الشبكة مقسوما على العدد الكلي للصلات المحتملة. ويقاس مؤشر التجمع كثافة العلاقات ثلاثية الاتجاه التي يقوم فيها المقرضون في بلد ما أيضا بإقراض بعضهم البعض وحسب بقسمة عدد العلاقات ثلاثية الاتجاهات على العدد الكلي للعلاقات ثلاثية الاتجاهات المحتملة.

في شدة الأزمة الأخيرة. وسبب ذلك هو أن الصدمة التي كان يعتقد في البداية أنها صدمة محلية — إفلاس مؤسسة مالية على درجة عالية من الترابط — ترتبت عليها آثار تجاوزت بكثير حدود تلك المؤسسة وحدود بلدها. ولو كان التحليل الشبكي من بين الأدوات التي يستخدمها صانعو السياسات، لربما كانوا قد فهموا بشكل أفضل الآثار المحتملة للسماح بإخفاق مؤسسة مالية متوسطة الحجم. إن التحليل الشبكي، بنظره إلى العوامل، ليس بمعزل عن بعضها البعض وإنما في تناغم فيما بينها، يوفر أدوات لتحليل الترابطات التي يمكن أن تستخدم لتقييم المخاطرة النظامية. ويمكن أن يضيف التحليل الشبكي، بنظره إلى العوامل إلى جانب الصلات بينها، رؤى مهمة بشأن النظام المالي ككل، الذي يمثل شبكة معقدة من الأطراف المترابطة والمتكافلة. ■

كاميليا مينوايو اقتصادية في معهد صندوق النقد الدولي لتنمية القدرات.

المراجع:

Gai, Prasanna, and Sujit Kapadia, 2010, "Contagion in Financial Networks," Proceedings of the Royal Society A, Vol. 466, No. 2120, pp. 2401-2423.

Haldane, Andrew G., 2009, "Rethinking the Financial Network," Speech delivered at the Financial Student Association Conference in Amsterdam, April 28.

Minoiu, Camelia, and Javier A. Reyes, 2011, "A Network Analysis of Global Banking: 1978-2009," IMF Working Paper 11/74 (Washington: International Monetary Fund).

الزمنية البالغة ٢٢ عاما. وقد اختلف مؤشر التجمع، أي انتشار العلاقات ثلاثية الأطراف، بصورة شبه كاملة في كل من شبكتي الجوهر-الجوهر والجوهر-الأطراف. ويبدو أن الأزمة تسببت في خفض كثافة الشبكة بحجم لم يشهد من قبل. ولكن ترى ما السبب؟

من الناحية التاريخية، اتبع مؤشر الموصولية والتجمع دورة كساد وانتعاش، فيما يشبه كثيرا مجموع التدفقات. إلا أن هذا النمط لم يتماسك خلال الأزمة الأخيرة. ففي حين كانت كثافة الشبكة في عام ٢٠٠٧ مماثلة لمستويات ما قبل الأزمة المشاهدة في مرحلة مبكرة، فإن المدى الذي انخفضت إليه في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ كان بارزا. ورغم أن بعض المحللين يعزى شدة الأزمة إلى مستوى الترابط المالي، فإن النتائج التي خلصنا إليها تشير إلى أن الطفرة التي سبقت الأزمة في الموصولية لا تفسر عمق الأزمة إلا جزئيا. ونستبه في أن عاملين إضافيين أسهما بدور. فأولا، كانت الشبكة المصرفية العالمية تقوم قبل الأزمة بالوساطة في تدفقات عبر الحدود كانت أكبر بكثير من التدفقات المعهودة في العقود السابقة. وثانيا، كانت الصدمة الأولية في النظام المالي في جوهر الشبكة المصرفية العالمية، وضمن هذا الجوهر كانت الأطراف المشاركة المتضررة هي نفسها مترابطة فيما بينها بدرجة عالية. وقد بينت الدراسات أنه من الممكن أن تترتب على صدمات مماثلة آثار مختلفة للنظام المالي الذي يعتمد على النقطة المعينة التي تحدث فيها الصدمة في هيكل الشبكة (Gai and Kapadia, 2010). ويرجح أن يكون موقع الأزمة، إلى جانب الحجم الكبير غير المعتاد لتدفقات الأدوات المالية العابرة للحدود، هما العاملان اللذين تسببا في أن تكون هذه الأزمة أشد وطأة بكثير من الأزمات السابقة.

أداة للمستقبل

غالبا ما يطلق على الترابط المالي — نمط التفاعلات بين المؤسسات والبلدان في النظام المالي العالمي — الجاني الرئيسي

الهجرة

تواجه ببطء النمو



ديميتريوس باباديميتريو

عاملات مهاجرات صينيات يحكن ملابس في أحد المصانع في رومانيا.

كانوا عرضة بوجه خاص لضياح وظائفهم في معظم الاقتصادات المتقدمة. وأصبحت الهجرة — التي لا تزال القوة الدافعة للعولمة ونتاجا جانبيا لها والترابط المتزايد دوما الذي تغذيه — تقف وجها لوجه أمام الأزمة العالمية.

وربما تكون الأزمة قد أنهت فترة غلّفت فيها منافع الانفتاح، بما في ذلك الهجرة واسعة النطاق، بعدد قليل نسبيا من المسائل على نطاق الاقتصادات المتقدمة. ويرجّح أن تصبح الهجرة في السنوات القادمة أكثر انتقائية، وأن يقل الترحيب بالمهاجرين أصحاب المهارات الأقل — على الأقل كأشخاص يحتمل أن يحملوا إقامة دائمة، دع عنك أن يكونوا مواطنين.

تدمير الوظائف

بلغ العسر في سوق العمل في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، مستويات غير مشهودة منذ الكساد الكبير. فعدد العاطلين عن العمل كليا أو جزئيا — بمن فيهم العاملون غير المتفرغين بصورة لإرادية والعاملون الذي يصبحون مرتبطين بقوة العمل بشكل هامشي أو مثيرين — يقارب ٢٣ مليون شخص، أي نحو ١٥٪ من القوة العاملة (راجع الرسم البياني ١). وتبلغ نسبة الرجال الذين يحتفظون بوظيفة أدنى مستوياتها منذ عام ١٩٤٨، حين بدأت وزارة العمل

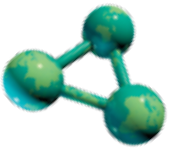
جدال الولايات المتحدة الأمريكية طويل الأمد مع المكسيك بشأن الهجرة غير الشرعية على الانتهاء. فصافي عدد المهاجرين من المكسيك إلى الولايات المتحدة يقترب من صفر وتبلغ حالات القبض على المهاجرين غير الشرعيين (كثير منهم غير مكسيكين) عند الحدود الجنوبية للولايات المتحدة مستويات شوهدت آخر مرة في عام ١٩٧٠ (U.S. Border Patrol, n.d.).

ويُعزى جزء كبير من تراجع الهجرة غير الشرعية إلى الاستثمارات الأمريكية الضخمة في مراقبة الحدود، والتدابير الداخلية النشطة الرامية إلى إنفاذ القانون، واستمرار نمو الاقتصاد المكسيكي منذ عام ٢٠١٠ بوتيرة أسرع بكثير من الاقتصاد الأمريكي، وبلوغ مستويات التعاون مع الولايات المتحدة بشأن هذه المسألة أفاق أرحب من أي فترة مضت. ولكن الأهم حتى من ذلك هو أن استمرار تراجع معدلات الخصوبة المكسيكية يعني دخول عدد أقل من العمالة المكسيكية الجديدة في قوة العمل كل عام في نفس الوقت الذي أصبحت فيه فرص العمل في الولايات المتحدة أقل بكثير نتيجة لاستمرار العسر الاقتصادي.

ولم تؤثر توابع الركود الكبير على الهجرة بين الولايات المتحدة والمكسيك فحسب. فالمهاجرون القادمون من بلدان أقل دخلا وبلدان متوسطة الدخل

يوشك

حركة العمالة العالمية ستتغير مع استمرار الأزمة الاقتصادية في الاقتصادات المتقدمة



وعلاوة على ذلك، تبلغ بطالة الشباب مستويات مرتفعة للغاية ولا تزال ترتفع في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي (راجع الرسم البياني ٢). وتبعث العواقب التي يمكن أن تترتب على هذه الظاهرة على الفلق. وتشمل هذه العواقب "حدوث ندبات اقتصادية" طويلة الأجل، ومخاطرة وجود "جيل مفقود" من العاملين، واحتمال حدوث اضطرابات اجتماعية — تكون الأيديولوجيات المتطرفة أقوى بريفا للذين يواجهون أفاقا مظلمة.

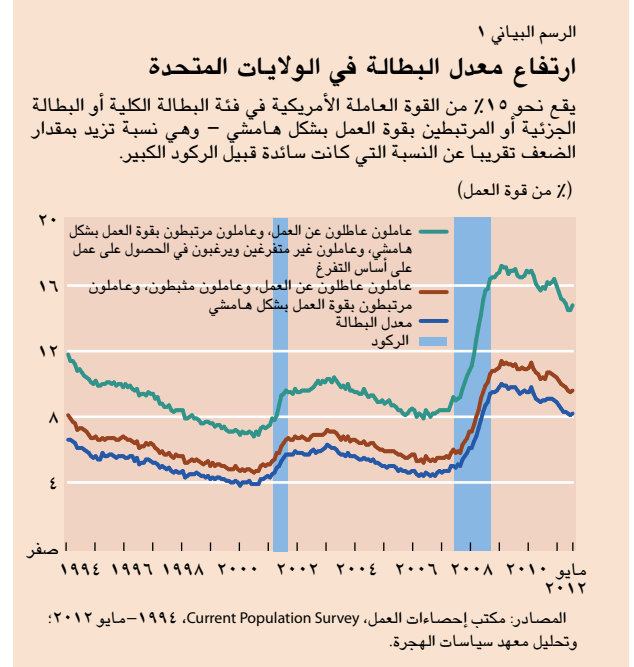
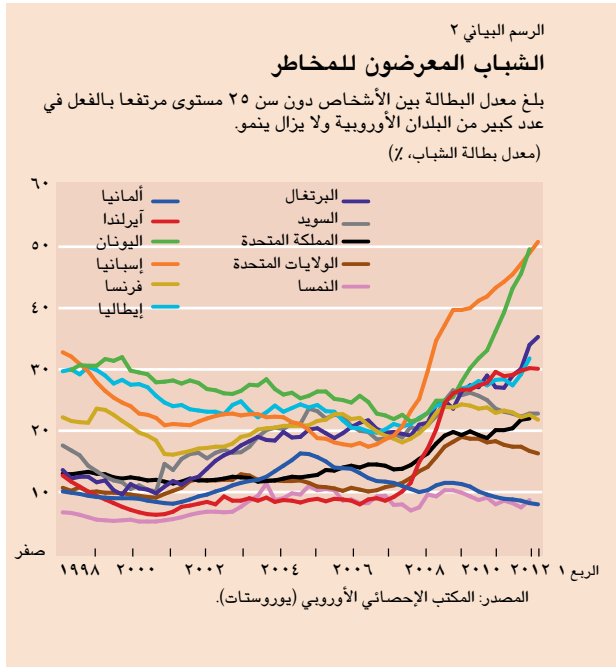
وفي حين تضرر ملايين العمال من الأزمة، فقد تباينت درجة الألم. ففي حالة الرجال والعاملين الشباب — لا سيما المهاجرين الشبان — وأبناء الأقليات، كانت المعاناة أشد. وفي الولايات المتحدة، تضرر الأمريكيون اللاتينيون الناطقون بالإسبانية والسود والعاملون في منتصف العمر والمراهقون بدرجة أكبر من الجماعات الأخرى. وفي أوروبا، تشمل جماعات المهاجرين التي استوعبت صدمة غير متكافئة على صعيدي الاقتصاد وسوق العمل المهاجرين من بلدان منطقة الأندلس وشمال إفريقيا في إسبانيا؛ والمهاجرين من بنغلاديش وباكستان والبرتغال في المملكة المتحدة؛ ومعظم المهاجرين في اليونان. وتظل هذه الجماعات عرضة للمخاطر لمجموعة مختلفة من الأسباب.

- **المهارات:** يمتلك المهاجرون عادة مستويات مهارية أقل أو مهارات يصعب بدرجة أكبر الاعتراف بها أو ترجمتها في الاقتصاد المحلي، وهي عوامل يعقدها ضعف القدرة اللغوية.
- **الخبرة:** غالبا ما تكون لدى شباب العاملين والمهاجرين والأقليات المحرومة خبرة عمل أقل ويواجهون بدرجة تزيد أو تنقص سياسات رسمية تقوم على قاعدة «يفصل أولا من يعين أخرا».
- **توظيف العمالة في حالات الطوارئ:** تكون لهذه الجماعات وظائف يغلب عليها الطابع المؤقت وتتسع وتنكمش وفقا لدورات الطلب.

الأمريكية في جمع هذه البيانات، بينما تبلغ بالنسبة لجميع العاملين أدنى المستويات المسجلة منذ عام ١٩٨١. وفي منتصف عام ٢٠١٢، كان ما يقرب من ٤٢٪ من العاطلين عن العمل بلا وظيفة لفترة ٢٧ أسبوعا أو أطول، مما يزيد احتمال ضمور مهاراتهم ويرفع مخاطرة ألا تجد الوظائف، في ظل استمرار بطالة أعداد كبيرة من الأشخاص، من يشغلها بسبب اتساع الفجوة بين المهارات المتاحة والمهارات التي يطلبها أرباب العمل (راجع مقال «مأساة البطالة» في عدد ديسمبر ٢٠١٠ من مجلة التمويل والتنمية). ويقع الضرر الأكبر على العاملين في منتصف العمر (٤٥ إلى ٦٤ سنة)،

الذين يظلون عاطلين عن العمل لفترات أطول من أي فئة عمرية أخرى ويجدون صعوبة أكبر في الحصول على وظائف بأجور ماثلة للوظائف التي فقدوها. وعلاوة على ذلك، تؤدي الاستثمارات في التكنولوجيات التي تحسن الإنتاجية وتوفر العمالة خلال فترات الركود إلى خفض الطلب على العمالة في فترات ما بعد الركود (Katz, 2010). وعلى الرغم من تضاؤل قوة العمل لدى الولايات المتحدة، فقد ارتفع إجمالي الناتج المحلي فيها عما كان عليه منذ خمس سنوات.

ولا تقتصر هذه الأرقام المزعجة على الولايات المتحدة. فبعد خمس سنوات من ظهور الدلائل الأولى على عسر سوق الرهون العقارية الأمريكية الذي أفضى إلى الأزمة المالية العالمية، وبعد ثلاث سنوات من بدء حدوث تعاف أخذ في التوقف في معظم الاقتصادات المتقدمة، تفاقمت أزمة الوظائف في أوروبا ككل. ففي إبريل ٢٠١٢، بلغ عدد العاطلين عن العمل في بلدان الاتحاد الأوروبي البالغة ٢٧ بلدا ٢٤,٧ مليون شخص، بزيادة نسبتها ٨٪ على النسبة المسجلة في عام سابق (Eurostat, 2012). ويزداد الموقف سوءا عندما تؤخذ في الاعتبار جميع مقاييس العسر الاقتصادي؛ ففي عام ٢٠١١، بلغ عدد العاملين في الاتحاد الأوروبي العاطلين عن العمل كليا أو جزئيا ٤٢,٦ مليون شخص.



قوية، انتقائية في أغلبها، ضد المهاجرين (المسلمين عادة). وأدت الأزمة الاقتصادية ببساطة إلى تكثيف رد الفعل السلبي إزاء المهاجرين. وأتاح وجود ثغرات حدودية بين البلدان واعتقاد عام بوجود آثار اقتصادية إيجابية للهجرة لأعداد هائلة من المهاجرين الانتقال من أماكنهم، بصورة مشروعة وغير مشروعة. وفعليا، قامت الاقتصادات الآخذة في التوسع باستيعاب العمالة الإضافية بسهولة. وتمتع المستهلكون بانخفاض تكاليف السلع والخدمات التي ينتجها مهاجرون يتقاضون أجورا أقل، وامتدح عدد كبير من صانعي السياسات الاقتصادية الأثر التقييدي للهجرة على تضخم الأجور — وهي ظاهرة يفتتها على نحو مفهوم العاملون المحليون المتضررون منها بشكل مباشر. وأدى الركود الكبير إلى تغيير ذلك.

والشيء المؤكد هو استمرار الهجرة الدولية في النمو. غير أن معظم ذلك النمو كان في الاقتصادات متوسطة الدخل، لا سيما الاقتصادات الصاعدة مثل البرازيل وروسيا والهند والصين، وإن كان قد حدث أيضا في جنوب إفريقيا والمكسيك وتركيا وإندونيسيا، وعدة بلدان أخرى في جنوب شرق آسيا. ومع ذلك، فقد نما مجموع المهاجرين إلى البلدان مرتفعة الدخل بوتيرة بطيئة للغاية مقارنة بمعدلات النمو المسجلة في العقود الثلاثة الماضية، على الرغم من استمرار البلدان الناطقة بالإنجليزية في قبول أعداد كبيرة من المهاجرين الجدد (United Nations, 2012).

عرف جديد؟

يُتوقع أن تحيط أجواء عدم اليقين ببيئة ما بعد الأزمة. وتتولد عن هذه البيئة مجموعة من الأسئلة، تستعصي الإجابة حاليا على كثير منها بالأساس. هل تنحصر تدريجيا معدلات البطالة المرتفعة والنمو البطيء وغير المتساوي في توظيف العمالة، مع عودة معدلات النمو وأنماط الهجرة «التقليدية» إلى مستويات ما قبل الأزمة تقريبا؟ أم هل تستقر مستويات

• **التدريب:** كانت استثمارات أرباب العمل في تدريب هؤلاء العمال أقل في أغلب الحالات، وهو ما يزيد من إمكانية الاستغناء عنهم.

• **قطاع الوظائف:** كانت القطاعات التي وقع عليها الضرر الأبلغ من الأزمة هي القطاعات التي يعمل فيها عدد كبير من المهاجرين. ففي الولايات المتحدة وإسبانيا، على سبيل المثال، أدى انفجار فقاعة المساكن إلى انهيار قطاع التشييد، الذي كان مصدرا لتوظيف أعداد كبيرة من المهاجرين، يقيم عدد كبير منهم بصفة غير قانونية.

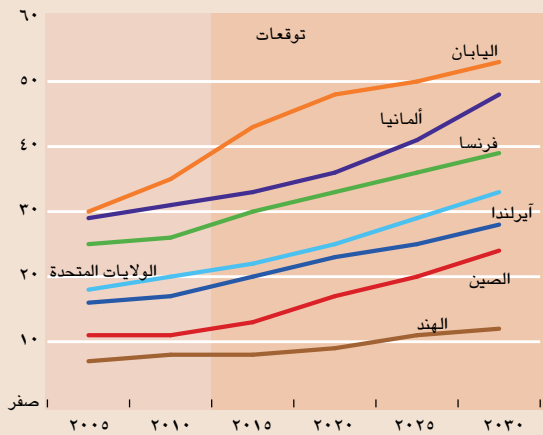
معاونة المهاجرين

نمت في العقود الثلاثة الماضية أعداد المهاجرين القادمين من بلدان تراوحت من بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل إلى بلدان مرتفعة الدخل على نطاق جميع المستويات المهارية والتعليمية. وتشير تقديرات أعدتها الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٨ إلى أن عدد المهاجرين، المأذون وغير المأذون بهم، إلى المناطق الأكثر نماء في العالم سيزيد بمقدار الضعف تقريبا، من ٥,٤٪ في عام ١٩٨٠ إلى ١٠,٥٪ بحلول عام ٢٠١٠ (United Nations, 2009). وفي عدة حالات، أغلبها في البلدان التي تتمثل تجربتها الرئيسية مع الهجرة في كونها بلدانا مرسلة للمهاجرين وليست مستقبلية لهم، نمت أعداد المهاجرين بمعدلات كانت غير مسبوقه في أوقات السلم. ففي إسبانيا، على سبيل المثال، نما عدد المهاجرين من بضع نقاط مئوية إلى ١٤٪ من عدد السكان في أقل من ١٥ عاما. وشهدت فنلندا وأيرلندا والمملكة المتحدة واليونان وإيطاليا أيضا نموا سريعا على نحو ملحوظ (راجع الرسم البياني ٣). وفي جميع الحالات، لم تتح معدلات النمو السريعة لهذه البلدان وقتا كافيا لتعديل أطرها القانونية والمؤسسية لدمج الوافدين الجدد بصورة فعالة وإعداد شعوبها للتغيرات التي تنطوي عليها الزيادات سريعة الوتيرة في أعداد المهاجرين. وأدى ذلك إلى غرس بذور رد الفعل الأخير تجاه المهاجرين، مثل صعود أحزاب ذات نبرة قومية وبرامج

الرسم البياني ٤

الضغوط على العمالة

سيقبل عدد العاملين الذين سيتعين عليهم دعم عدد متزايد من المتقاعدين. (نسبة إعالة كبار السن، %)



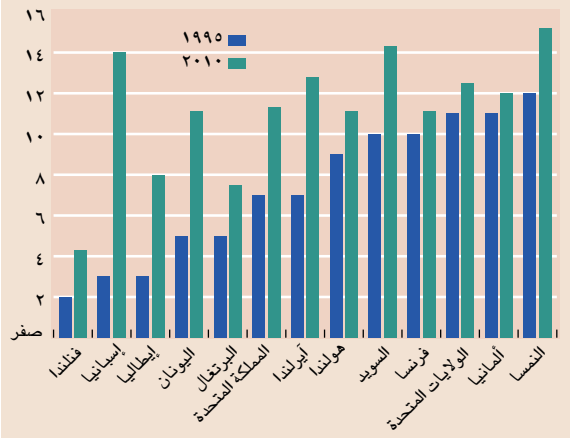
المصدر: شعبة السكان بالأمم المتحدة.

ملحوظة: نسبة إعالة كبار السن هي عدد السكان الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ سنة وأكثر مقسوما على عدد السكان بين سن ٢٠ و ٦٤، مضروبا في ١٠٠.

الرسم البياني ٣

تدفق المهاجرين

زادت نسبة المهاجرين في مجموع السكان في أوروبا والولايات المتحدة. وفي عدة بلدان، انخفضت الهجرة بصورة هائلة. (المهاجرون كنسبة من عدد السكان، %)



المصادر: تستند بيانات عام ١٩٩٥ إلى دراسة United Nations (2009); وتستند بيانات عام ٢٠١٠ إلى دراسة Eurostat (2010) ودراسة U.S. Department of Labor, Current Population Survey.



معبّر حدودي بين الولايات المتحدة والمكسيك في سان ييسيدرو، كاليفورنيا.

إلى بلدان رئيسية يقد إليها المهاجرون في غضون فترة تزيد قليل على عقد. ويبدو الآن أنها تعود إلى نبطها التاريخي.

تدفقات الهجرة ثنائية الاتجاه فيما بين البلدان مرتفعة الدخل ومن البلدان مرتفعة الدخل إلى البلدان متوسطة الدخل سريعة النمو: تحدث تدفقات الهجرة فيما بين البلدان مرتفعة الدخل منذ أجيال وهي تمثل نحو ربع مجموع تدفقات المهاجرين (United Nations, 2012). وتعني الأحكام القانونية للاتحاد الأوروبي التي تنص على حرية الحركة فضلا عن انفتاح معظم البلدان الغنية بحكم الواقع أمام المهاجرين من بلدان ذات مستويات تنمية مماثلة أن هذه الحركات ستستمر في النمو. ويرجع أن تشهد الهجرة بين الشمال والجنوب، التي يبلغ مستواها حاليا نحو ١٣ مليون شخص، نموا قويا، بالتركيز على البلدان متوسطة الدخل سريعة النمو وتحويلها إلى مراكز الهجرة التالية، لا سيما أنها تستضيف بالفعل أعدادا كبيرة من المهاجرين من بلدان مجاورة أقل دخلا. وتبدل هذه البلدان في الواقع جهودا نشيطة في الوقت الحالي لجذب المهاجرين المهووبين من بلدان الشمال، بالتركيز على إغراء مهاجريها بالعودة وذلك بعرض حوافز تشمل توفير تيسيرات في مجالي الضرائب والنقد الأجنبي وإتاحة فرص إجراء بحوث. ويكمل هذه الدائرة ما تقوم به الشركات العالمية التي تجذبها حوافز مماثلة، وتوافر عمالة موهوبة بدون بعض القيود التي تفرضها البلدان مرتفعة الدخل على الهجرة، وقربها من طبقات متوسطة جديدة ومتزايدة الوفرة رغبة في شراء منتجاتها.

جذب المهاجرين أصحاب المهارات سيصبح أقرب إلى كونه هدفا من أهداف السياسات: تتمنّ المهارات والمواهب بصورة كبيرة في عالم تتزايد فيه التنافسية، وتتكثف عمليات التفتيش عنها. غير أن المهارات مرتفعة الجودة — مثل الحصول على درجات علمية في تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات من الجامعات الكبرى — لن تظل متاحة دائمة مثلما تبدو اليوم — وهو ما سيكون له أثر عميق على مجالات الدراسة التي يختارها المهاجرون وعلى المؤسسات التعليمية على مستوى العالم. ويصبح الآن استقطاب خريجي الجامعات في تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات من جامعاتهم «أسهل طريقة لجني الثمار» في سياسات الهجرة لدى عدد كبير من البلدان. ويمكن أن يصبح التنافس على هؤلاء الخريجين محتدما في وقت قصير للغاية.

النمو الاقتصادي والهجرة في البلدان مرتفعة الدخل عند مستويات أكثر اعتدالا؟ وهل بلغت الاقتصادات المتقدمة نقطة انقلاب في تواريخها المتعلقة بالهجرة المعقدة دوما بحيث يمكن توقع وجود فترة متصلة من انخفاض الطلب على العمالة وزيادة كبيرة في الهجرة الانتقائية؟ وكيف سيؤثر استمرار عسر أسواق العمل على سلوك الجماعات التي توجد غالبا على هوامش قوة العمل، والتي تحدد قراراتها برغم ذلك المعروض الكلي من العمالة: العمالة الأقل حظا من التعليم؛ والعمالة المثبطة؛ وفقراء المناطق الحضرية؛ والعمال المحرومون والمهمشون على أي نحو آخر (كثير منهم من الأقليات)؛ والنساء اللاتي أصبحن الآن خارج قوة العمل ويرغبن في العودة إليها؛ والمتقاعدون العائدون إلى العمل أو العاملون الأكبر سنا الذين يؤجلون التقاعد؛ والعاملون الذين تجنبوا العمل في وظائف معينة باعتبار أنها مفرطة في صعوبتها وفي عدم قبول المجتمع لها؟ وستساعد الاختيارات التي تقوم بها هذه الجماعات، بصورة

جماعية، على تحديد عدد المهاجرين الذين يُتوقع أن «تحتاج» إليهم البلدان المستقبلية للمهاجرين في السنوات القادمة — وستفيد القرارات التي تتخذها الحكومات في مجالات الاقتصاد وسوق العمل والرعاية الاجتماعية، وأرباب العمل، والأفراد، في تشكيل عمليات التحديد هذه.

وبالرغم من ذلك، ستظل بعض القوى الأساسية الدافعة للهجرة دون تغير. ورغم أن أجيال ما بعد الحرب العالمية الثانية يمكن أن تتقاعد في فترة تتجاوز ما هو متوقع أصلا، فإن شيخوخة السكان ستظل تولد طلبا على العمالة المهاجرة لكي تعمل من ناحية وتدفع الضرائب من ناحية أخرى لدعم المنافع الاجتماعية والرعاية المطلوبة للمسنين. وستقل إمدادات العمالة الجديدة في البلدان التي تسجل معدلات خصوبة منخفضة طويلة الأجل، وهو ما سيؤدي إلى جانب شيخوخة السكان إلى وضع ضغوط متزايدة على الجانب المنتج من القوة العاملة. وستزداد نسب إعالة كبار السن — أي عدد الأشخاص الذين تزيد أعمارهم على ٦٥ سنة مقسوما على عدد الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٦٤ سنة — بدرجة أكبر حتى (راجع الرسم البياني ٤). وسيظل نظاما التعليم والتدريب في البلدان الغنية يجاهدان من أجل تلبية طلب سوق العمل نظرا لأنه لا يوجد بلد يستطيع التنبؤ بجودة كافية بمستقبل الطلب على المهارات، أو تطوير صناعات محلية متخصصة منافسة بالتعويل حصرا على المواهب المحلية. وستتمثل التحديات التي يواجهها صانعو السياسات في تقديم استجابات ذات مصداقية على مستوى السياسات خلال فترة تسود فيها حالة استثنائية من عدم اليقين ومستويات بطالة مرتفعة باستمرار، مع السعي بنشاط في الوقت نفسه للعثور على مواهب عالمية والحفاظ على الانفتاح وروح التسامح التي تقوم عليها التنافسية في المدى البعيد.

وفي الوقت نفسه، استمر نمو أشكال معينة من الهجرة ويرجع أن تتسارع وتيرة هذا النمو في السنوات المقبلة. ويستجيب أغلب أشكال الهجرة هذه لفروق الفرص بين البلدان، وهو الدافع الرئيسي وراء الهجرة. ومن بين هذه الأشكال ما يلي:

الهجرة من البلدان مرتفعة الدخل نتيجة العسر الاقتصادي: يُتوقع أن يكون جزء من تدفقات المهاجرين باتجاه مستعمرات سابقة حيث أصبحت الفرص أوفر. والتدفقات المرتقبة هي التدفقات من بلدان مثل أيرلندا ودول الاتحاد الأوروبي المطلة على البحر المتوسط التي تحولت من بلدان درج العرف على مدى قرون على أنها مرسلات للمهاجرين

النمو الأخير في عدد الدارسين الدوليين سيستمر: يبلغ عدد الطلاب الذين يدرسون خارج أوطانهم اليوم أكثر من ٣ مليون دارس — بزيادة قدرها الضعف تقريبا على عددهم في عام ٢٠٠٠، ويمكن أن يزيد هذا العدد بأكثر من الضعف مرة أخرى بحلول عام ٢٠٢٠ (UNESCO, 2011). وثمة عنصر جذب للبلدان المضيفة — فتوفير التعليم لدارسين أجانب يدفعون رسوما عمل مدر للربح — وبالنسبة للدارسين، تزداد قيمة التعليم في الخارج مع تزايد المنافسة على المواهب. وأخيرا، سيستمر أيضا صعود أشكال أخرى من الهجرة — بما في ذلك هجرة المستثمرين والمتقاعدين، وهجرة ”المغامرين“، وهجرة

يرجّح أن يشهد المستقبل قدرا أكبر بكثير من الهجرة الانتقائية.

أبناء المهاجرين الساعين إلى تقصي فرص في البلدان التي هاجر إليها آباؤهم نتيجة للأمان الذي توفره المواطنة في البلدان التي اكتسب آباؤهم جنسيتها.

ولعل من الأمور التي لا تقل أهمية أن طابع الهجرة سيتغير على الأرجح. فكان للهجرة في معظم فترات ١٥٠ عاما الماضية، نمط راسخ منتجه النهائي شبه المعياري لم يشمل الأسرة والحصول على جنسية بلد المهجر. إلا أن الاحتمال الأرجح هو أن تكون الهجرة الجديدة أقرب في طابعها إلى الهجرة المؤقتة والقائمة على عقود (أقرب في طبيعتها إلى «التنقل» من الهجرة التقليدية) وألا تقترن عادة بالحصول على جنسية.

حقائق لا مفر منها

بتدقيق النظر في التقاطع بين أزمة المالية العامة وأزمة الوظائف الجاريتين والهجرة في معظم بلدان العالم المتقدم يتبين أن هناك عدة مجالات مهمة يتعين على صانعي السياسات أن يولوها اهتمامهم. فأولا، يجب أن تعيد السلطات النظر في بعض الافتراضات بشأن الطلب الذي لا يكاد ينقطع على العمالة المهاجرة، وخصوصا فكرة أن الهجرة واسعة النطاق ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي والرخاء. فالواقع يحمل معان أكبر. ويرجّح بدرجة غالبية أن يشهد المستقبل قدرا أكبر بكثير من الهجرة الانتقائية وإدارة أنشط بكثير لنظام الهجرة. وسيؤكد ذلك من خلال سياسات للهجرة وليس مجرد الحوكمة الجيدة. وربما تصبح الموافقة على طلبات أرباب العمل باستقدام مهاجرين جدد ذوي مهارات محدودة أو مهارات يسهل الحصول عليها على أي نحو آخر تدريجيا أثرا من الماضي. كذلك سيفكر صانعو السياسات مليا حول كيفية ومجالات الاستثمار في المهارات الوظيفية للعمال الذين يعانون من ندبات اقتصادية والعمال المهمشين والعمال الذين فاتهم قطار العولمة. ومرة أخرى سيكون ذلك من الضرورات التي تفرضها السياسات والقيادة المسؤولة. وعلاوة على ذلك، فإن إعادة الهيكلة الاقتصادية التي فرضتها الأزمة على كل الاقتصادات المتقدمة تقريبا وما ترتب عليها من استثمارات في زيادة الإنتاجية تزيد من صعوبة التمسك بالرأي المؤيد للهجرة واسعة النطاق. وأخيرا ستزداد الضغوط على حكومات البلدان المتلقية للمهاجرين لإنفاذ قوانين ضد الهجرة غير الشرعية وتوظيف العمالة غير المأذون به ربما كانت متقاعسة عن إنفاذها في الماضي.

وثانيا، يتوقع مع استمرار الأزمة أن تشهد أعدادا متزايدة من العمال الذين ظلوا عاطلين عن العمل لفترة طويلة مزيدا من التدهور في مهاراتهم. ويواجه صانعو السياسات بالتالي شبح البطالة الهيكلية المتزايدة — الذي ظل جزء كبير من أوروبا يجاهده على مدى جيل ولكن تجنبته الولايات المتحدة في الغالب. ويشير ذلك إلى أنه سيتعين على الحكومات وأرباب العمل مضاعفة جهودهم للاستثمار في عمالهم القانونية دون اعتبار لمنشئها أو مؤهلاتها السابقة وأنه سيتعين على العاملين الاستثمار في أنفسهم. وعندما يعود النمو الاقتصادي، سيكون أرباب العمل والاقتصاد الأوسع بحاجة إلى قوة عاملة أفضل من حيث المهارات والتعليم. فالاقتصادات التي ستستوفى لها هذه القوة العاملة ستكون بخير؛ أما الاقتصادات التي ستفتقر إلى هذه القوة فسيزداد تراجعها — وسيدخل ذلك أيضا للقطاعات الاقتصادية التي توظف عاملين دون أن تستثمر فيهم.

وثالثا، يمكن أن يؤدي خفض الأموال المخصصة لدمج المهاجرين في معظم الاقتصادات المتقدمة إلى زيادة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الأطول أجلا على نحو يضخم التحديات التي يفرضها تحقيق التعافي عن اللازم. وعلى سبيل المثال، قامت إسبانيا في فترة مبكرة خلال هذا العام بخفض ميزانية دمج المهاجرين إلى صفر، ويجري في معظم البلدان حاليا خفض المساعدة على دمج المهاجرين والخدمات العامة المقدمة إليهم وإلى الجماعات المهمشة الأخرى. ويعني ذلك أن الجماعات المهاجرة التي كانت في حال جيدة نسبيا قبل وقوع الأزمة الاقتصادية ستزدهر على الأرجح أيضا خلال التعافي. أما الجماعات المهاجرة التي كانت بالفعل في وضع سيء فستكون قدرتها على التعافي أقل وستواجه عقبات ضخمة تحول دون تحسن أوضاعها الاقتصادية يرجّح أن تستمر إلى الجيل التالي. ولا يرجّح أن تتغير القوى الأساسية الدافعة لدمج المهاجرين بنجاح — مثل القدرة اللغوية، والتعليم، والمهارات والمؤهلات ذات الصلة، والاعتراف بالمؤهلات، والخبرة بالعمل المحلي، والاتصالات المهنية. ولكن مع وجود مجموعة كبيرة من العاملين العاطلين عن العمل يتخير منها أرباب العمل من يشاؤون، ستزداد أهمية هذه الصفات للمهاجرين وستكون عاقبة الافتقار إليها أشد تدميرا. ■

ديميتريوس باباديميتريو هو رئيس معهد سياسات الهجرة.

المراجع:

- Eurostat, 2010, "Population by Sex, Age Group and Country of Birth."
- , 2012, "Unemployment Statistics" (April).
- Katz, Lawrence F., 2010, "Long-Term Unemployment in the Great Recession," Testimony for the Joint Economic Committee, U.S. Congress. April 29, Washington.
- United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, 2009, "Trends in International Migrant Stock: The 2008 Revision" (United Nations database, POP/DB/MIG/Stock/Rev.2008).
- , 2012, "Migrants by Origin and Destination: The Role of South-South Migration," Population Facts 2012/3.
- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) Institute for Statistics, 2011, Global Education Digest 2011 (Montreal).
- U.S. Border Patrol, n.d., "Nationwide Illegal Alien Apprehensions Fiscal Years 1925–2011."
- U.S. Department of Labor, Bureau of Labor Statistics, January 1994–May 2012, Current Population Survey (Washington).

الإقليمية المالية



ماساهيرو كاواي ودومينيكو لومباردي

أصبحت

الإقليمية سمة مهمة في نظام التجارة العالمي. فقد شهدت الفترة بين انتهاء الحرب العالمية الثانية ومطلع عام ٢٠١٢ أكثر من ٥٠٠ إشعار باتفاقات التجارة الحرة الثنائية ومتعددة الأطراف، كان معظمها في العقد الماضي.

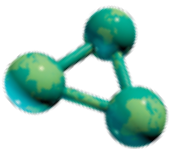
واكتسبت الإقليمية المالية أيضا أهمية متزايدة، وإن لم يحدث ذلك إلا في الآونة الأخيرة. ففي يونيو ٢٠١٢، على سبيل المثال، أكد زعماء الاقتصادات المتقدمة والنامية لمجموعة العشرين، في اجتماعهم المعقود في لوس كابوس، المكسيك، على "أهمية وجود شبكات أمان [مالي] عالمية وإقليمية فعالة"، وعلى نفس الغرار، تؤكد لجنة السياسات الرئيسية في صندوق النقد الدولي بانتظام على أهمية أن "يقوم الصندوق" بالتعاون... مع الترتيبات المالية الإقليمية.

وفي حين توجد دراسات أكاديمية غزيرة عن الإقليمية التجارية، فإن فهمنا للإقليمية المالية

محدود بعض الشيء، على الرغم من بُعد الأثر المحتمل لانعكاساتها في تشكيل البنيان المالي الدولي. ويصدق ذلك في حالة أوروبا — حيث يعتزم أن تكون آلية الاستقرار الأوروبية المقترحة مؤخرا ترتيبا إقراضيا للاتحاد النقدي لتوفير المساعدة المباشرة إلى الكيانات السيادية — وغيرها من الكيانات.

وفي أمريكا اللاتينية، نجحت بلدان الأنديز في إنشاء الصندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية، الذي ظل نشيطا للغاية في توفير التمويل لميزان المدفوعات لأعضائه على مدى فترة جاوزت ثلاثة عقود. وهناك بالطبع مبادرة شيانغ ماي في آسيا، التي قامت رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) ٣+ — أي بلدان آسيان العشرة إضافة إلى الصين وكوريا واليابان — بإنشائها في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨. وقد أصبحت هذه المبادرة متعددة الأطراف بتوحيد شبكة من اتفاقات المبادلة الثنائية في عقد مبادلات واحد في مارس ٢٠١٠، وهناك وحدة

تقوم الترتيبات
الإقليمية في الوقت
الحالي بإعادة
تشكيل البنيان
المالي الدولي
والمساعدة على
تحقيق الاستقرار
المالي العالمي



إقليمية معنية بالرقابة الإقليمية، تسمى مكتب البحوث الاقتصادية الكلية لآسيان +٣، تعمل في سنغافورة منذ عام ٢٠١١.

تكميل نطاق أوسع من التكامل

تختلف هذه الترتيبات المالية الإقليمية إلى حد ما عن بعضها البعض، وتتراوح من التمويل الحكومي وتجميع احتياطات النقد الأجنبي إلى ترتيبات لمبادلة العملة. والسمة التي تشترك فيها جميع هذه المبادرات، برغم تنوعها الجوهري، هي أنها ولدت جميعاً من رحم الجهود الأوسع الرامية إلى تعزيز التكامل الإقليمي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والاستقرار المالي.

والحالة الأكثر وضوحاً هي أوروبا، حيث أدى تكافل اقتصادات تلك المنطقة، بعد فترة قصيرة من انتهاء الحرب العالمية الثانية، إلى إنشاء اتحاد المدفوعات الأوروبية، الذي سبق الإطار الإقليمي الأكثر تقدماً، وأسفر في نهاية الأمر عن قيام اتحاد العملة في عام ١٩٩٩.

وتفخر أمريكا اللاتينية بأن لديها أعرق تقليد لجهود التكامل الإقليمي، وإن كان معروفاً بدرجة أقل، على مستوى الاقتصادات النامية، ويرجع تاريخه أيضاً إلى خمسينات القرن العشرين. وفي إطار السعي لإنشاء سوق إقليمية مشتركة للسلع والخدمات في أمريكا اللاتينية، نجح صانعو السياسات في هذه المنطقة في إنشاء ترتيبات مقاصة للمدفوعات داخل المنطقة، وبنكين للتنمية، والصندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية. وينتمي إلى هذا الأخير عدد محدود

في حالة الصدمات النظامية أو على مستوى المنطقة، قد يتعين أن تتكاتف جهود الترتيبات الإقليمية وصندوق النقد الدولي

ومريح من الأعضاء يمثلون سبعة اقتصادات صغيرة ومتوسطة الحجم، تربطها علاقات ثقافية قوية ومجموعة كبيرة من المصالح المشتركة. وفعلياً، يمثل هذا الصندوق دليلاً مباشراً على قدرة الترتيبات (دون) الإقليمية على توفير قدر أكبر من الملكية للأعضاء الذي سيجدون في ظروف أخرى صعوبة في إيصال أصواتهم في صندوق النقد الدولي، العالمي، بأعضائه البالغ عددهم ١٨٨ عضواً.

والواقع أن فكرة تعزيز الملكية الإقليمية هذه هي بالضبط التي دفعت بلدان آسيان +٣ إلى وضع مبادرة شيانغ ماي في مايو ٢٠٠٠. فبعد أن خاب رجاء هذه البلدان الثلاثة عشر من استجابة المجتمع الدولي أثناء الأزمة المالية الآسيوية، قررت هذه البلدان خفض اعتمادها على صندوق النقد الدولي.

وقد أنشئت مبادرة شيانغ ماي بعد فترة قصيرة من معارضة الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي لاقتراح اليابان إنشاء صندوق نقد آسيوي، لتكمل طائفة أوسع من جهود التكامل الرامية إلى توثيق الروابط التجارية والمالية في شرق آسيا. وتشمل هذه الجهود مبادرة أسواق السندات الآسيوية وبرامج صندوق السندات الآسيوية لإنشاء أسواق سندات مقومة بالعملة المحلية، بما في ذلك إطلاق تسهيل ضمانات الائتمان والاستثمار، الذي يهدف إلى تشجيع إصدار سندات الشركات داخل المنطقة.

وثمة خطوة أخرى ربما تكون مهمة، وهي التحرك باتجاه اتفاق للتجارة الحرة يضم بلدان آسيان +٣، أو آسيان +٦ (آسيان +٣، مضافاً

إليها أستراليا والهند ونيوزيلندا) لتكوين سوق أكبر للسلع والخدمات والاستثمار. واقترح على نفس المنوال إنشاء حوار للاستقرار المالي الآسيوي، وكذلك إعداد مؤشر لسلة العملات الآسيوية لقياس الحركات الفردية للعملات في المنطقة نسبة إلى متوسط إقليمي.

إدارة الآثار الانتشارية الإقليمية

مثلاً توضح مبادرة شيانغ ماي، تتسم العضوية في الترتيبات المالية الإقليمية بالتنوع من حيث عدد الأعضاء. فالصين ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة واليابان تمثل ٦٤٪ من المساهمات المالية لآسيان +٣، مما يدل على الأثقال الكبيرة لاقتصاداتها.

وفي حين لا يرجح أن تلجأ هذه البلدان، بسبب حجمها، إلى الاقتراض، فإن نسبة حصصها تسلط الضوء على دالة مهمة للترتيبات المالية الإقليمية باعتبارها أداة لإدارة الآثار الانتشارية الإقليمية وتأثير المشكلات القادمة من خارج المنطقة. ويمكن إدارة الاضطرابات التي تحدث في التدفقات التجارية والاستثمارية داخل المنطقة والناشئة عن مشكلات في اقتصادات أصغر من خلال ترتيب إقليمي للحفاظ على الاستقرار الكلي للمنطقة.

ولا يستغرب أن تكون الاقتصادات الأصغر حجماً في الصندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية قد استفادت بدرجة كبيرة من هذا الصندوق، إلا أنها وفرت أيضاً ضمانات وقائية للاقتصادات الأكبر. فكولومبيا، على سبيل المثال، حققت مكاسب غير مباشرة من الدعم المتكرر الذي قدمه الصندوق الاحتياطي لإكوادور، نظراً لأهمية علاقتهما التجارية.

ويمكن فعلياً أن تدار هذه العوامل الخارجية داخل المنطقة بكفاءة أكبر إذا تولى إدارتها وسيط مالي سيادي ذو نطاق إقليمي. وعلى سبيل المثال، يصف الصندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية في درجة ائتمانية أعلى من أي من البلدان الأعضاء فيه، وهو ما يتيح للمؤسسة الاقتراض من الأسواق المالية بتكلفة أقل وإعادة توجيه تلك الموارد نحو الأولويات الإقليمية.

إلا أن مبادرة شيانغ ماي تكشف عن سمة معتادة في الترتيبات المالية الإقليمية وهي محدودية القدرة على صياغة وإنفاذ الشريطة المقررة على مستوى السياسات المرتبطة بالاقتراض أثناء الأزمات، ومن ثم فإنها مصممة بحيث تكون مصاحبة لبرنامج يدعمه صندوق النقد الدولي. وقد رمز إلى هذه العلاقة بعبارة ”الصلة بالصندوق“ حيث يشترط في أي عملية سحب تزيد على مستوى جدي معين وجود برنامج متزامن لصندوق النقد الدولي. وقد رُفِعَ هذا المستوى الحدي، الذي كان محددًا في البداية بنسبة ١٠٪ من أقصى حد للاقتراض، إلى ٣٠٪ ويستهدف رفعه إلى ٤٠٪ بحلول عام ٢٠١٤. ويمكن أن يؤدي هذا الإرخاء في الصلة بالصندوق إلى تخفيف حدة أثر أحد أسباب عدم تفعيل مبادرة شيانغ ماي قط: وهو الصلة الملزمة بالصندوق وامتناع الأعضاء عن الاقتراض منه.

التبصر

يرجح بدرجة غالبية أن يعتمد الاستمرار في إضعاف الصلة بالصندوق على التعزز المتزامن لقدرات الرقابة الاقتصادية التي تدعمها الوحدة الجديدة، مكتب البحوث الاقتصادية الكلية لآسيان +٣.

وسيتعين على هذا المكتب أن يثبت أنه قادر على الابتعاد عن أعضائه بمسافة كافية لممارسة سلطانه — وليس فقط سلطته — من أجل تقييم مستقل للسياسات الاقتصادية لأعضائه. ويمثل هذا التحدي سمة ظاهرة للترتيبات المالية الإقليمية عموماً، بل وللصندوق نفسه.

جهود الترتيبات الإقليمية وصندوق النقد الدولي، بالنظر إلى مدى ترابط المناطق الفردية مع الاقتصاد العالمي ومحدودية قوة الإقراض لديها. وربما تجد الترتيبات المالية الإقليمية، في السنوات الأولى من نشأتها، صعوبة في صياغة شريطة السياسات ورصد تنفيذها بنفسها، وهي الحالة التي قد يتعين فيها على الصندوق الاضطلاع بتلك الأدوار، مع قيام الصناديق الإقليمية بتوفير مدخلات لصياغة الشريطة. ولكن مع تحسن قدرة الصندوق الإقليمي — مثل مبادرة شيانغ ماي ومكتب البحوث الاقتصادية الكلية لآسيان +3 في حالة آسيا — بدرجة كبيرة بمرور الوقت، يمكنه أن يقود إدارة الأزمة، بما في ذلك توفير السيولة وصياغة الشريطة وتنفيذها، مع انحسار الدعم المقدم من صندوق النقد الدولي.

وثانياً، يتعين أن يكون هناك فهم مشترك للمجالات التي يمكن أن يكون فيها التنافس بين الترتيبات الإقليمية وصندوق النقد الدولي صحيحاً، بل ومفيداً، والمجالات التي يمكن أن يكون فيها التنافس ضاراً. فالتنافس في مجالات توفير المعلومات، والتنبؤات، والبحوث، وصياغة أفضل الممارسات وإضفاء طابع اجتماعي عليها ونشرها مفيد بالتأكيد. أما التنافس في تحديد الشريطة فهو غير صحي، لأنه يمكن أن يضر بالجهود الجماعية الرامية إلى تحقيق الاستقرار. وعلى سبيل المثال، إذا طبقت أطر مختلفة لمشاركة القطاع الخاص في وقت واحد، يمكن أن تعم الفوضى الأسواق الرأسمالية الدولية.

وينفذ التعاون حتى الآن على أساس حالات مخصصة، إلا أنه في حين يتيح هذا المنهج العملي أكبر قدر من المرونة فمن الممكن أن يفاقم مخاطر الإخفاق في التنسيق في منتصف الأزمة وتداعي آثار انتشارية نظامية لاحقة إلى النظام المالي العالمي. وأوروبا مثال رئيسي على ذلك.

ومع ذلك، فهناك صعوبة في إنشاء عملية مماثلة للعملية القائمة في النظام التجاري الدولي، والتي تصفها المادة الرابعة والعشرين لمنظمة التجارة العالمية. ومن حيث النظرية، تتيح هذه المادة لمنظمة التجارة العالمية سلطة تقييم الاتساق في أي ترتيب ثنائي أو متعدد الأطراف مع النظام التجاري متعدد الأطراف.

ولكن إذا افترض أن صندوق النقد الدولي يضطلع بدور مماثل، فسيتعين في هذه الحالة تنفيذ إصلاحات كبيرة في هيكل حوكمته من أجل إعطائه الشرعية اللازمة لأداء هذه المهمة التي يحتمل أن تكون مثارا للجدل. وربما يكون بمقدور مجموعة العشرين أن تفعل ذلك، لا سيما أنها أعلنت بالفعل عدداً من المبادئ الأساسية في عام ٢٠١١، إلا أنها تفتقر إلى الشمول نظراً لأنها لا تدرج عدداً كبيراً للغاية من البلدان في العملية؛ ومعنى ذلك أنه في حين يشكل الاتحاد الأوروبي عضواً في مجموعة العشرين، فإن المجموعة لا تضم إلا بلداً واحداً فقط من رابطة آسيان (إندونيسيا)، ولا تضم أي عضو من أعضاء الصندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية.

إننا بحاجة إلى تعميق فهمنا لهذا البعد الإقليمي المتغير الجديد في البنيان المالي الدولي وسبل مساهمته المحتملة في تحقيق الاستقرار المالي، لأنه من شبه المؤكد أن الإقليمية المالية، مثل الإقليمية التجارية، موجودة لتبقى. ■

ماساهيرو كاواي عميد معهد بنك التنمية الآسيوي. ودومينيكو لومباردي رئيس معهد أوكسفورد للسياسة الاقتصادية وزميل أول في مؤسسة بروكينغز. ويشارك كلاهما في تحرير كتاب يصدر قريباً هو الإقليمية المالية والنظام النقدي الدولي (Financial Regionalism and the International Monetary System).

وفي حالة آلية الاستقرار الأوروبية، يتولى أداء هذه الوظيفة المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي، مع مشاركة أيضاً من صندوق النقد الدولي. ولا يضطلع الصندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية بالرقابة، وليس لديه أي منتدى لمراجعة النظراء تقيم فيه سياسات الأعضاء الاقتصادية. إلا أن الحوار المعني بالمراجعة والسياسات الاقتصادية في آسيان +3، الذي ينبغي في الواقع أن يكون أداة رقابية، استخدم حتى الآن بدرجة أكبر كمنتدى لتبادل المعلومات منه كأطار لمراجعة النظراء أو العناية الواجبة تقيم فيه السياسات، وتعديل إذا لزم الأمر.

وعلياً، يحول غياب المسافة بين هذه الأجهزة الإقليمية وأعضائها عادة دون قيام الأولى بتصميم شريطة السياسات في حالة الإقراض أثناء الأزمات وبالتالي دون رصد الامتثال لها.

وفي إطار آلية الاستقرار الأوروبية، يحذر بشدة أن تكون هناك صلة بصندوق النقد الدولي وإن لم يكن ذلك شرطاً بالضرورة. إلا أن الصندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية يقدم القروض دون شريطة سياسات. وفي إطار هذه الممارسة، أولاه أعضاؤه بحكم الواقع مركزاً أقدمية فائق، حيث أوفوا دائماً بالتزاماتهم تجاهه، وإن تخلفوا في الوقت ذاته عن سداد التزاماتهم لدائنيهم التجاريين وعن مراكمة متأخرات مستحقة لصندوق النقد الدولي.

ولا أدل على ذلك من حالة بيرو في الثمانينات، حين افترض البلد من كل من صندوق النقد الدولي والصندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية، ولكن خرج عن مساره مع البرنامج الذي يدعمه صندوق النقد الدولي. وقدم الصندوق الاحتياطي دعماً مالياً عقب مرحلة من الاضطراب مع المجتمع الدولي. وأعلنت إدارة الرئيس آلن غارسييا، لدى توليها مقاليد الأمور في عام ١٩٨٥، أن بيرو ستقصر مدفوعاتها من خدمات الدين الخارجي على ١٠٪ من إيراداتها الأجنبية. وبدأ البلد يراكم متأخرات مستحقة لصندوق النقد الدولي دون أن ينقطع التزامه بتسديد مدفوعات للصندوق الاحتياطي. وأخيراً، حين تولت إدارة الرئيس ألبرتو فوجيموري مقاليد الأمور في عام ١٩٩٠، سددت بيرو جميع متأخراتها وطبعت علاقتها مع صندوق النقد الدولي، وحصلت بعد ذلك على مجموعة من البرامج خلال التسعينات.

ويمكن من ثم أن يوفر الصندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية دعم سيولة لأعضائه، والعمل على تكميل الدعم المقدم من صندوق النقد الدولي في الأوقات العادية، فضلاً عن العمل كبديل له في الأوقات الأكثر صعوبة. ولكن حتى تتحقق هذه الإمكانيات الأخيرة، ينبغي أن تقتصر الصدمة العكسية على منطقة دون إقليمية صغيرة بالقدر الكافي وينبغي أن يكون الطلب على أموال الترتيب المالي الإقليمي لاحقاً للصدمة لا متزامناً معها. ومع ذلك، فقد يربح غياب الشريطة تعديل السياسة اللازم لتأمين الدعم المقدم من المجتمع الدولي الأوسع في صورة إقراض إضافي و/أو إعادة هيكلة الديون.

توضيح الأدوار والمسؤوليات

قد لا يكون من السهل توضيح أدوار ومسؤوليات كل من الترتيبات الإقليمية وصندوق النقد الدولي، دع عنك توضيح مدى انطباق التجربة مع أحد الترتيبات المالية الإقليمية على ترتيب آخر.

فأولاً، يتعين أن يكون هناك فهم مشترك لدرجة التغير الحادثة في توزيع العمل. فعندما تحدث أزمة صغيرة النطاق في بلد أو بلدين صغيرين، غالباً ما يكون الترتيب المالي الإقليمي أكثر قدرة على توفير الإقراض أثناء الأزمات، دون مشاركة من صندوق النقد الدولي. أما في حالة الصدمات النظامية أو على مستوى المنطقة، قد يتعين أن تتكاتف

مخاطر التجزؤ

يجب الحفاظ على منافع العولمة بتعزيز الهياكل الدولية التي تضمن الاستقرار المالي

كريستين لاغارد



كريستين لاغارد مدير عام صندوق النقد الدولي.

عقب الصراع الذي شهدناه في السنوات الخمس الماضية وعمق واتساع الأزمة — التي وقعت جزئياً من خلال الترابطات العالمية العميقة للاقتصادات والأسواق المالية — يمكن بسهولة أن تضيق من نظرنا منافع التكامل. وهذا ما يجب ألا يحدث.

وهناك الكثير من المكاسب التي يمكن أن تتحقق من زيادة تكامل الاقتصاد العالمي وترابطه. فالتكامل التجاري والمالي كان هو الركيزة التي استند إليها النمو القوي والوظائف المستحدثة في أماكن كثيرة من العالم على مدى العقود القليلة الماضية. وقد ساعدت هذه العولمة الاقتصادات الأكثر فقراً على أن تضيق بعض الشيء فجوة الدخل بينها وبين الاقتصادات الأغنى. وساعدت أيضاً على تقريب المجتمعات من بعضها البعض وزيادة انفتاحها. إلا أنه يمكن أن تظهر أيضاً مخاطر جديدة وغير مألوفة. وينبغي إبقاء هذه المخاطر تحت السيطرة حتى تتمكن من جني ثمار التكامل.

تضاعف المخاطر

مثلما أظهرت الأزمة مرارا وتكرارا، يمكن أن تتضاعف المخاطر من خلال النظام بسرعة كبيرة، وأحيانا بطرق غير متوقعة. ويمكن أن تصبح الصدمات الصغيرة — مثل حالات التخلف عن سداد قروض عقارية في الولايات المتحدة، وعدم اليقين بشأن السندات الحكومية اليونانية، والضغط الواقعة على البنوك في إسبانيا — قضايا عالمية. ففي عالم اليوم المترابط، لا تعترف الأزمات بالحدود.

ومع وجود أوجه هشاشة ومصدات واقية محدودة في الاقتصادات المتقدمة التي تمثل «جوهر» النظام المالي العالمي، لا يكون من المستغرب ارتفاع التقلب النظامي. وتتذبذب المشاعر بشأن المخاطر بسرعة بين الوجود والعدم. ولا يرجح أن تتغير الأمور قريباً — ويمكن أن تستغرق معالجة أوجه الهشاشة وإعادة بناء هوامش الأمان عدة سنوات. وكيف يمكن أن نساعد على الحفاظ على المكاسب المتحققة من التكامل وتعزيزها، بدلا من أن نشهد تبديلها من جانب من يفضلون التوقع؟ المشكلة باختصار شديد أن بنیان استقرار النظام المالي لم يلحق بوتيرة التكامل السريعة. ورغم

أن التمويل عالمي، فقد ظل البنیان اللازم لكفالة الاستقرار النظامي وطنيا في أغلبه. ويعني ذلك أن قدرة صانعي السياسات على التجاوب مع الصدمات يمكن أن تقصر بسهولة، وقد يجد صانعو السياسات أنفسهم وقد استنفدوا بسرعة «نخيرتهم» من حلول السياسات.

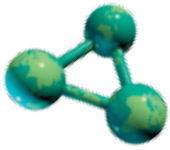
أضواء على التعاون

لا يوجد جزء منيع في عالمنا المترابط. فالأزمة عالمية، ولا بد أن يكون المخرج منها عالميا أيضا. وحتى تكون حلول السياسات فعالة، يجب أن ننظر إلى ما وراء الحدود. ويمكن بالعمل سويا أن نجعل إجراء اتنا في مجال السياسات أكبر من حاصل جمع أجزائها.

وعلى سبيل المثال، أدى تنسيق التنشيط المالي عقب وقوع الأزمة مباشرة إلى تفادي وقوع كارثة اقتصادية أكبر بكثير. وفي الآونة الأخيرة، تعهد المجتمع العالمي بتزويد صندوق النقد الدولي بأكثر من ٤٥٠ مليار دولار أمريكي لزيادة موارده والمساعدة على سد ثغرات التمويل العالمية. ولكن بعد مضي خمس سنوات على الأزمة، نستطيع أن نرى أيضا مدى التكلفة التي يمكن أن تترتب على غياب التعاون الفعال.

وتشير بحوث الصندوق إلى أن تنسيق تعزيز السياسات على نطاق الاقتصادات المتقدمة والصاعدة في مجموعة العشرين يمكن أن يرفع إجمالي الناتج المحلي الناتج المحلي بمقدار ٧٪. ويزيد عدد الوظائف بمقدار ٣٦ مليون وظيفة في الأجل المتوسط. وتوجد أهمية خاصة لذلك لأن عدد الوظائف التي فقدت خلال الأزمة يقدر بنحو ٣٠ مليون وظيفة. والقيمة التي ينطوي عليها إجراء السياسات الجماعي هذا — والتي تدل عليها عملية التقييم المتبادل لمجموعة العشرين — هي شيء يدعو إليه الصندوق منذ بعض الوقت.

ويجب أن يكون إصلاح القطاع المالي أيضا مسعى عالميا. وقد أحرز تقدم — زيادة نسب رأس المال ومناقشة نسب السيولة مثلا. ولكن لا تزال إقامة بنیان مالي أفضل قيد الإنشاء. وتتضمن الأولويات ما يلي:



— الصين واليابان ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة والولايات المتحدة — مركزا طبيعيا في هذا النوع الجديد من التحليل المتكامل. وقد قمنا مؤخرا باعتماد قرار جديد معني بالرقابة للمساعدة على ضمان اتساق تقييم الصندوق لاقتصادات البلدان الأعضاء وأرائه في الاقتصاد العالمي وأن يغطي إشرافه الآثار الانتشارية التي تنتقل من البلدان الأعضاء لتؤثر على الاستقرار العالمي.

كذلك فإننا نخوض بعمق أكبر في سلامة القطاعات المالية وتأثيرها على الاقتصاد الحقيقي — الصلات ”المالية الكلية“. وإننا لن نعيد بالتأكيد اختراع العجلة ولن نحاول أن نكون هيئة لتحديد معايير. ولكننا سنقوم بتطوير مهمتنا الرقابية في القطاع المالي،

في عالم اليوم المترابط، لا تعترف الأزمات بالحدود.

بتفاهم وتنسيق جيدين مع المنظمات المعنية بتحديد المعايير المالية الدولية وتنسيقها، مثل مجلس الاستقرار المالي أو لجنة بازل.

وتوجد بعض الفجوات الكبيرة في مخزوننا من السياسات. وعلى سبيل المثال، لا توجد طريقة سهلة لرصد التراكم العالمي للمخاطر والاختلالات المالية التي يمكن أن تنتشر بسرعة. وتسمح لنا حسابات الدخل القومي بإلقاء نظرة سريعة على الاختلالات والمخاطر في القطاع الحقيقي. ولكن لا توجد آلية معادلة في الجانب المالي، لا عالميا ولا في معظم البلدان.

ونحز في الوقت الحالي تقديرا في تحديد أماكن المخاطر العالمية، مع التفتيح بعمق أكبر من أجل وصل النقاط من خلال اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي تجرى للبنوك والابتكارات مثل عملية الإنذار المبكر التي يقوم بها صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي. ولكن بالنظر إلى تعقيد الترابطات، تكون هناك ضرورة إلى تعزيز التعاون وإحراز تقدم أكبر لسد هذه الفجوات، بسبل من بينها مبادرات ثغرات البيانات.

ولا نزال أيضا نحاول أن نفهم بشكل أفضل أدوار البلدان وطبيعة ترابطاتها وانعكاساتها (راجع ورقة العمل الصادرة عن صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٢ بعنوان: "Enhancing Surveillance: Interconnectedness and Clusters"، التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني www.imf.org). وعلى سبيل المثال، في حين ارتبطت الاقتصادات الخمسة المؤثرة على النظام المالي بجزء كبير من النظام الأوسع، يشكل عدد كبير من البلدان «تجمعات» تجارية أو مالية محبوكة بإحكام، مثلما هي الحال في منطقة اليورو أو سلسلة الإمدادات الآسيوية. وتقوم بعض الاقتصادات بربط تجمعات مختلفة. ويمكن أن يطلق على هذه الاقتصادات عبارة «حراس البوابات»، وتشمل اقتصادات مثل النمسا، التي ترتبط ماليا بوسط وشرق أوروبا، والسويد التي ترتبط بالبلطيق. ويمكن أن تكون هذه الاقتصادات مجرد قنوات توصيل تمرر الصدمات من اقتصاد إلى آخر، ولكن يمكنها أيضا إخماد الصدمات أو تعظيمها. وعلى هذا النحو، يمكن أن تكون كفاءة استقرارها سلعة عامة عالمية، تساعد على منع انتشار الصدمات من خلال النظام.

ويمكن القول إن التحدي الأكبر سياسي. فصانعو السياسات عادة ما يكونون مكلفين بولايات محلية متصلة. ويمكن أن يكون من الصعب إقناع أصحاب المصلحة المحليين بالنظر في الخيارات الصعبة، دع عنك الاضطلاع بها، عندما تستحق المنافع دوليا. ■

• **تحسين التنظيم**، وهو ضروري لتنفيذ ما اتفق عليه، وإحراز مزيد من التقدم بشأن ما لم يتفق عليه، بما في ذلك تسوية أوضاع البنوك عبر الحدود. وهناك حاجة أيضا للنظر في جميع الأركان المخفية في القطاع المالي، مثل بنوك الظل، والملاذات الضريبية، والمشتقات. ويمكن نقل المشتقات إلى بضع غرف المقاصة بغية المساعدة في زيادة الشفافية وتقليل المخاطر الكلية.

• **توفير سلطة قانونية مناسبة وموارد كافية واستقلالية تشغيلية** للجهات الرقابية، مماثلة للمكانة والاستقلالية اللتين تتمتع بهما البنوك المركزية. ولا يمكن أن تكون هناك جدوى من تحسين التنظيم إلا بإنفاذه، وهو ما يعني أنه يتعين أن يكون لدى الأجهزة الرقابية القدرة والاستعداد على إنفاذ القواعد.

• **الاعتراف بأن المؤسسات المالية نفسها لها مسؤوليات**. ويتعين أن تتوافر الحوافز السليمة، وأن يكون هناك إطار لمساءلة القطاع الخاص، ونظم للحكومة الداخلية على أعلى مستوى من الجودة، وممارسات محسنة لإدارة المخاطر، بما في ذلك النظم الضريبية التي تثبط الإقدام المفرط على المخاطر. وبالطبع لا يقتصر التعاون في السياسات على مجموعة العشرين أو المؤسسات الدولية. وقد رأينا مؤخرا أمثلة لبلدان تأخذ بعين الاعتبار الارتباطات داخل المناطق وعبرها. ففي منطقة اليورو، اتخذت خطوات إيجابية تشمل تعزيز الجدران النارية المشتركة — التسهيل الأوروبي للاستقرار المالي والآلية الدائمة التي خلفته، آلية الاستقرار الأوروبية — والالتزام بتوحيد الرقابة المصرفية وتعميق تكامل المالية العامة. وهناك أهمية بالغة الحيوية للمضي قدما في التنفيذ. وفي آسيا، كان هناك التزام متجدد بالتعاون المشترك، بما في ذلك القرار الذي اتخذ مؤخرا بمضاعفة حجم مبادرة شيانغ ماي متعددة الأطراف، التي وافقت فيها ١٠ بلدان آسيوية على مبادلة العملات. وقد جرى توسيع دور هذه المبادرة من مكافحة الأزمات إلى منعها.

وعلى الرغم من هذه الجهود، فليس ما يؤسفني فقط أن وتيرة التعاون قد تباطأت، بل إنه توجد دلائل على حدوث تحولات: فهناك تفكير متزايد في بعض البلدان يدعو إلى حماية المودعين والدائنين في الداخل ربما على حساب الآخرين، وزيادة دعم النظم المالية المحلية، وتوجد شكوك بشأن المكاسب المتحققة من التدويل. وفي الوقت نفسه، نحن بحاجة إلى إحراز مزيد من التقدم في مسائل من قبيل تسوية أوضاع البنوك المتعثرة عبر الحدود أو سد ثغرات البيانات.

وفي حقبة تتسم بارتفاع المخاطر النظامية، وانخفاض النمو لفترة مطولة وارتفاع مستويات البطالة، وزيادة التوترات الاجتماعية، تصبح الانتصارات المتجزئة من منظور نظامي والتعاون العالمي غير كافيين. إننا نحتاج إلى استمرار التعاون القوي في مجال السياسات من أجل التجاوب مع المخاطر.

دور الصندوق

يقع على عاتق الصندوق دور أساسي. فيجب عليه أن يولي اهتماما أكبر لفهم درجة الترابط ودمج هذا الفهم في تحليل المخاطر والسياسات. ويجب أن يستخلص الانعكاسات على التعاون عبر الحدود وتعزيز تصميم النظام النقدي والمالي الدولي. ويجب أن يركز تحليله للسياسات على استقرار النظام ككل، وليس على استقرار فرادى البلدان.

ويمكننا في ضوء منظورنا العالمي المتفرد أن نبين مدى الترابط القائم بين البلدان ونشير إلى الطريقة التي يمكن أن تؤثر بها التطورات والسياسات الحادثة في بلد واحد على البلدان الأخرى — تحليلنا "للآثار الانتشارية" — لمساعدة صانعي السياسات على اتخاذ قرارات مستنيرة. ويمكن أن يساعد هذا التحليل على تحسين ربط الرقابة العالمية بخصوصيات البلدان. وتحمل تقاريرنا الأخيرة المعنية بالآثار الانتشارية التي تغطي الاقتصادات الخمسة المؤثرة على النظام المالي

الإنفاق الصيني



موظفان في شركة لبيع ألعاب الأطفال بالحمة في مقصورتين مكتبتين في سوق بيوو للسلع الأولية الصغيرة في الصين.

يجب أن تعطي الصين دفعة أكبر لإنفاق الأسر المعيشية حتى يكون نموها أكثر شمولاً للجميع

ستيفن بارنيت وألا ميرفودا ومالهار نابار

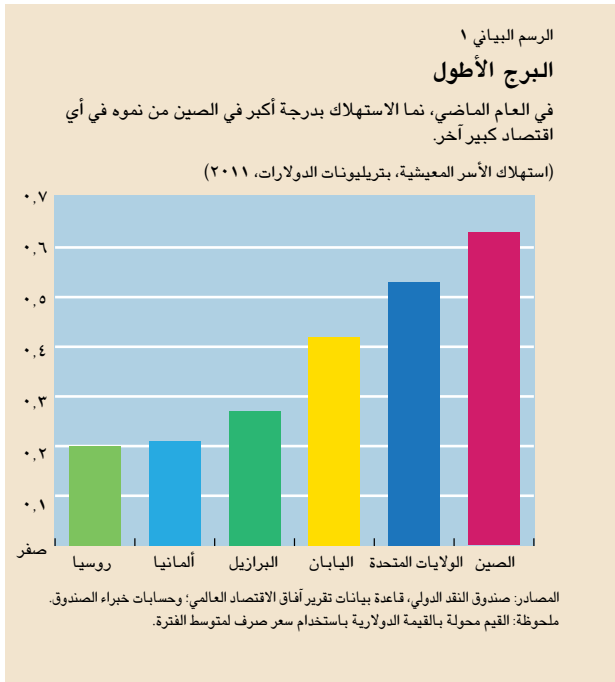
ومن ثم فإن مساهمة الصين الكبيرة في نمو الاستهلاك العالمي تنشأ عن سرعة نمو اقتصادها المجمل بوتيرة أسرع من الاقتصادات الكبرى الأخرى، التي لا تزال تعمل على معالجة التجاوزات التي اتسمت بها

اختبار مفاجئ، ما هو البلد الذي أسهم في عام ٢٠١١ بالقدر الأكبر في نمو الاستهلاك العالمي؟ الإجابة: الصين. نعم، فالاقتصاد الذي يعتبر الجميع تقريباً أن الاستهلاك فيه أقل من اللازم أسهم في نمو الاستهلاك العالمي في العام الماضي بدرجة أكبر من إسهام البلد المعروف تقليدياً بكونه في طليعة المستهلكين، الولايات المتحدة (راجع الرسم البياني ١).

وذلك تطور مدهش. ولكن هل يكفي لطمأنة الذين يشددون منذ فترة طويلة على أن الصين ينبغي أن تزيد استهلاكها حتى يكون نموها الملحوظ شاملاً للجميع بحق — وهو ما من شأنه أيضاً أن يضع الاقتصاد العالمي على مسار توسع أكثر استقراراً وقابلية للاستمرار؟

استهلاك منخفض لفترة طويلة

الإجابة المختصرة هي لا. فلا تزال هناك وجهة فيما يقوله القلقون. فاستهلاك الأسر المعيشية — المحرك النهائي للنمو القادر على الاستمرار ذاتياً — لا يزال منخفضاً كحصة في إجمالي الناتج المحلي للصين (راجع الرسم البياني ٢). ولا تزال نسبة الصين أقل بكثير من نسبة بلدان مماثلة لها في مستوى الدخل ونسبة اقتصادات آسيوية أخرى. وهي أيضاً منخفضة نسبة إلى التجربة التاريخية للاقتصادات الأخرى سريعة النمو، مثل كوريا واليابان، حيث تراجع الاستهلاك كحصة في إجمالي الناتج المحلي خلال الفترات الأولى من سنوات نموهم الإعجازية. إلا أن المختلف في حالة الصين هو أن استهلاك الأسر المعيشية كحصة في الاقتصاد الوطني كان منخفضاً نسبياً بدايةً، واستمر في التراجع إلى مستويات أدنى (راجع الرسم البياني ٣).





المعيشية الأكبر سنا مدخراتها لتوفير هامش أمان يقيها من نفقات الرعاية الطبية التي قد تتحملها ومن انخفاض مزاييا التقاعد (Chamon and Prasad, 2010; Chamon, Liu, and Prasad, 2010).

وكانت خصخصة مخزون المساكن في المناطق الحضرية تطورا مهما آخر حدث في التسعينات. فقد نمت ظاهرة تملك المنازل في المناطق الحضرية بوتيرة سريعة منذ نقل مخزون المساكن الأولي إلى الملكية الخاصة للمقيمين في المناطق الحضرية. ولا تزال المدخرات الشخصية تمول جزءا كبيرا من مشتريات المنازل. ومع تطلع الأسر الشابة إلى امتلاك مسكن، زادت معدلات ادخارها (Chamon and Prasad, 2010). وأخيرا، فقد دأبت الأسر المعيشية الصينية في السنوات الأخيرة على اتخاذ قرارات الإنفاق والادخار في بيئة يحددها التغيير السريع. وأدت إصلاحات شبكات الأمان الاجتماعي والتغيرات في فرص العمل والأهداف الجديدة المتعلقة بالمساكن - جميعها إلى التأثير على الطريقة التي تتخذ بها الأسر المعيشية قراراتها. فمع افتقار الأسر المعيشية إلى فرص كافية للحصول على قروض استهلاكية أو تأمينات تساعد على تمهيد مشترياتهم وحمايتهم من الخسائر المالية الكبيرة، لجأت هذه الأسر إلى التأمين الذاتي، حيث تمثل مدخراتها هامش أمان يقيها من تراجع الدخل أو تدهور الصحة مستقبلا. ويؤدي انخفاض العائد الحقيقي على المدخرات إلى حفز الأسر المعيشية على زيادة الادخار بدرجة أعلى حتى لبناء هامش الأمان المذكور وبلوغ غاياتها الادخارية. ولذلك أدى تراجع أسعار الفائدة الحقيقية على المدخرات في العقد الماضي إلى زيادة معدلات ادخار الأسر المعيشية في المناطق الحضرية (Nabar, 2011).

تحول مسار الاتجاه العام

تتيح لنا حقيقة أن الصين كانت أكبر مساهم في نمو الاستهلاك العالمي في عام ٢٠١١ أن نلقي نظرة سريعة على احتمال أن يكون استهلاك الصين مصدرا مهما للطلب النهائي العالمي. ولكن حتى يحدث ذلك بطريقة دائمة تتوفر لها مقومات البقاء ذاتيا، يتعين أن تجد الصين سبلا لتعجيل وتيرة تحولها باتجاه النمو القائم على الاستهلاك.

مرحلة النهج السابق لوقوع الأزمة المالية، وليس من زيادة استهلاك الأسر المعيشية في الصين كحصة في اقتصادها هي ذاتها.

ويمكن أن يعزى جزء كبير من انخفاض نسبة الاستهلاك إلى إجمالي الناتج المحلي في الصين إلى تراجع دخل الأسر المعيشية المتاحة للإنفاق كحصة في إجمالي الناتج المحلي (Aziz and Cui, 2007). فمع تحول الاقتصاد إلى الزيادة في كثافة استخدام رأس المال خلال فترة النمو السريع، ارتفعت أرباح الشركات وانخفض دخل الأسر المعيشية المتاحة للإنفاق كحصة في إجمالي الناتج المحلي. وتجدر الإشارة إلى أن بعض خصائص اقتصاد الصين تفسر بشكل جيد انخفاض نسبة الاستهلاك، بما في ذلك الانخفاض النسبي في مستوى تطور قطاع الخدمات، وتخلف القطاع المالي، وانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية عنها في الاقتصادات الأخرى (Guo and N'Diaye, 2010).

التصرف المضمون

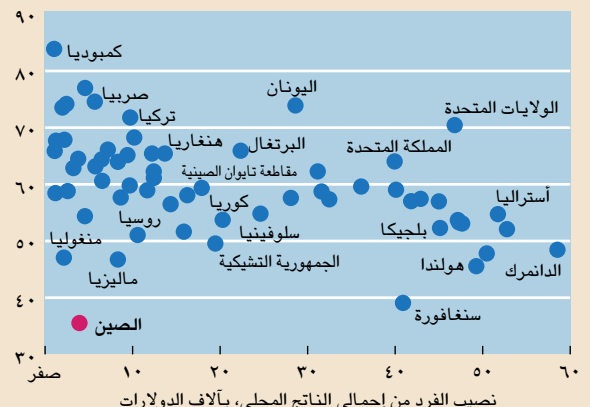
ويبين تراجع الاستهلاك أيضا ارتفاع معدلات ادخار الأسر المعيشية. ففي منتصف التسعينات، بلغ معدل ادخار الأسر المعيشية في المناطق الحضرية مستوى أقل من ٢٠٪ من الدخل المتاح للإنفاق. وفي العام الماضي لامس مستوى ٣٠٪. أما معدل ادخار الأسر المعيشية في المناطق الريفية فارتفع على مدى هذه الفترة أيضا، وإن كان بدرجة أقل من ارتفاع معدله في المناطق الحضرية (راجع الرسم البياني ٤). وما الذي يفسر هذا الارتفاع في معدلات الادخار. توجد عدة أبعاد لهذه الظاهرة. فأولا، أثرت الدوافع التحوطية في قرارات الادخار (Barnett and Brooks, 2010). ومنذ نهاية التسعينات، تحملت الأسر المعيشية عبئا أكبر من نفقات التعليم والصحة مع قيام الدولة بتفكيك نظام الرعاية الاجتماعية المعروف باسم "وعاء الأرز الحديدي". ومع إعادة هيكلة المؤسسات المملوكة للدولة، تقلصت الخدمات العامة التي دأبت هذه الكيانات على توفيرها وتمويلها. وكان لهذه التغيرات العميقة في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية تأثير كبير على الأسر المعيشية بكافة أعمارها. فزادت مدخرات الأسر المعيشية الشابة لتمويل نفقات التعليم لأبنائهم، بينما زادت الأسر

الرسم البياني ٢

لاعب ركن

متوسط الاستهلاك الخاص في الصين منخفض مقارنة باقتصادات مماثلة في مستوى الدخل.

(الاستهلاك الخاص، ٪ من إجمالي الناتج المحلي، ٢٠٠٧-٢٠١١)



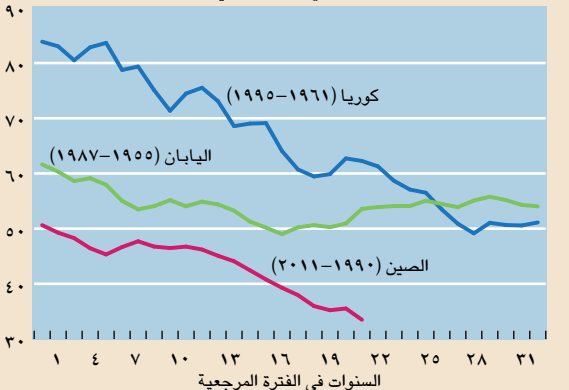
المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء الصندوق. ملحوظة: تستخدم متوسطات خمس سنوات لتحديد آثار الدورات الاقتصادية.

الرسم البياني ٣

منخفض وأكثر انخفاضا

استهلاك الصين منخفض حتى عن استهلاك الاقتصادات الأخرى سريعة النمو التي انخفض استهلاكها أيضا كحصة في إجمالي الناتج المحلي خلال سنوات نموها الإيجابية.

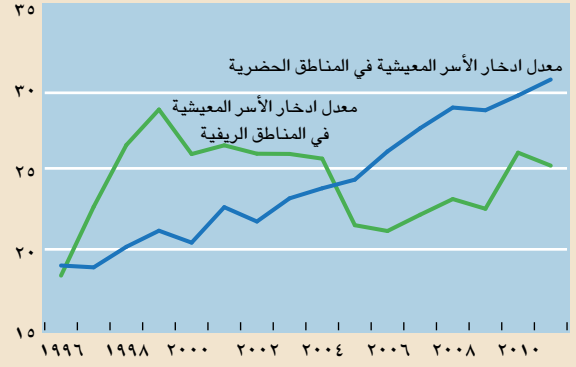
(استهلاك الأسر المعيشية، ٪ من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء الصندوق.

الادخار

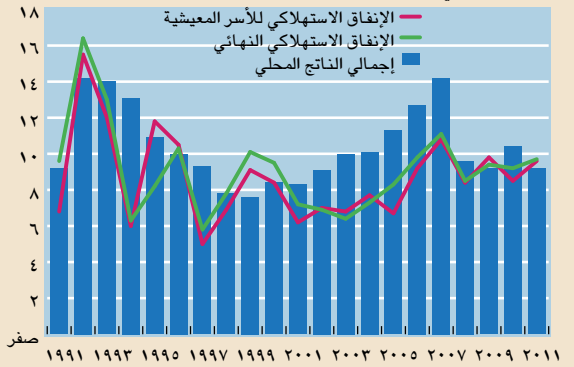
دأبت الأسر المعيشية في المناطق الحضرية والريفية على ادخار جزء أكبر من دخلها بينما تحسنت آفاقها الاقتصادية بسرعة (٪ من الدخل المتاح للإنفاق)



المصادر: المركز الوطني للإحصاء في الصين؛ ومسوح دخل وإنفاق الأسر المعيشية في المناطق الحضرية والريفية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

في الخلف

نما الاستهلاك في الصين، ولكن ليس بنفس سرعة وتيرة نمو إجمالي الناتج المحلي. (معدل النمو الحقيقي، بالقيمة الحقيقية)



المصادر: CEIC Data Co., Ltd. وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء الصندوق.

• **خفض الحاجة إلى مراكمة المدخرات بزيادة وتحسين فرص الحصول على التمويل العقاري وخفض ضغوط المضاربة، حتى تكون أسعار المساكن أقرب إلى المتناول.**
وتتسق هذه الإصلاحات مع الخطة الخمسية الثانية عشرة للصين. وإذا طبقت هذه الإصلاحات بجد، يمكن أن تنجح الصين في التحول إلى اقتصاد يدفعه الاستهلاك الخاص. ومن شأن ذلك أن يساعد على تأمين نمو قابل للاستمرار وشامل للجميع في الصين، ويسهم بدوره في تحقيق نمو عالمي قوي ومتوازن. وتلك بلا شك هي الإجابة الصحيحة للصين والاقتصاد العالمي. ■

ستيفين بارنيت رئيس قسم، وألا ميرفودا موظفة بحث، ومالهار نابار اقتصادي، وجميعهم في إدارة آسيا والمحيط الهادئ في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

Aziz, Jahangir, and Li Cui, 2007, "Explaining China's Low Consumption: The Neglected Role of Household Income," IMF Working Paper 07/181 (Washington: International Monetary Fund).

Barnett, Steven, and Ray Brooks, 2010, "China: Does Government Health and Education Spending Boost Consumption?" IMF Working Paper 10/16 (Washington: International Monetary Fund).

Chamon, Marcos, Kai Liu, and Eswar Prasad, 2010, "Income Uncertainty and Household Savings in China," IMF Working Paper 10/289 (Washington: International Monetary Fund).

Chamon, Marcos, and Eswar Prasad, 2010, "Why Are Saving Rates of Urban Households in China Rising?" American Economic Journal: Macroeconomics, Vol. 2, No. 1, pp. 93-130.

Guo, Kai, and Papa N'Diaye, 2010, "Determinants of China's Private Consumption: An International Perspective," IMF Working Paper 10/93 (Washington: International Monetary Fund).

Nabar, Malhar, 2011, "Targets, Interest Rates, and Household Saving in Urban China," IMF Working Paper 11/223 (Washington: International Monetary Fund).

والخبر الجيد هو أن الاستهلاك ينمو في الوقت الحالي بالفعل بوتيرة سريعة في الصين — وهي حقيقة حاسمة ولكن غالباً ما يتم تجاهلها. فقد زاد الإنفاق الحقيقي على الاستهلاك النهائي منذ عام ١٩٩٥ بوتيرة سنوية متوسطها نحو ٨,٥٠٪ (راجع الرسم البياني ٥). ويمثل ذلك سجلاً مثيراً للإعجاب جديراً بالاحسان، ولكن يتصادف أن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بلغ في المتوسط نسبة تثير دهشة أكبر هي ١٠٪. وينمو الاستهلاك حالياً بوتيرة سريعة، ولكن ليس بنفس سرعة وتيرة نمو إجمالي الناتج المحلي. ويتواكب نمو الاستهلاك السريع مع نجاح

والخبر الجيد هو أن الاستهلاك ينمو في الوقت الحالي بالفعل بوتيرة سريعة في الصين — وهي حقيقة حاسمة ولكن غالباً ما يتم تجاهلها.

الصين في الحد من الفقر — بأكثر من ٤٠٠ مليون شخص منذ عام ١٩٩٢ — وإعطاء دفعة لمستويات المعيشة.

ولكن لا يزال المطلوب بذل جهد أكبر. فحتى تتحرك الصين بشكل حاسم باتجاه النمو القائم على الاستهلاك يتعين إحراز تقدم في الجبهات التالية:

• **إعطاء دفعة لدخل الأسر المعيشية وذلك بخفض الحواجز التي تعوق الدخل إلى وظائف قطاعات الخدمات كثيفة الاستخدام للعمالة؛ وتعجيل وتيرة الإصلاح المالي لزيادة العوائد على المدخرات؛ والحد من الحوافز المطروحة لتقصي النمو كثيف الاستخدام لرأس المال برفع تكلفة رأس المال وإصلاح تسعير الطاقة والمياه والأراضي والتلوث.**

• **تحسين شبكة الأمان الاجتماعي والحد من الدوافع التحوطية بتوسيع مظلة التأمين العام على الصحة لتغطية الأمراض المزمنة والمستعصية، وتعزيز نظام معاشات التقاعد (لا سيما تحسين إمكانية النقل).**

Get Back to Basics at
www.imf.org/basics

Understanding Economics

Back to Basics:

A useful compilation for students and others seeking clear, straightforward explanations of basic concepts in economics.



Find us on Facebook
[www.facebook.com/
FinanceandDevelopment](http://www.facebook.com/FinanceandDevelopment)

ALSO AVAILABLE: a compilation of
F&D's profiles of People in Economics,
at **www.imf.org/people**



تغير البورصة

الفائض الخارجي للصين بتضاءل، مع تردد الأصدا عند
شركائها التجاريين الآسيويين

مالهار نابار وأولاف أوتروبير دورستر

شاحنة تنقل الأخشاب الروسية أمام «بورصة تجارة الأخشاب الصينية» لتجهيزها في مدينة «مانتشولي» بالصين.

على

مدى السنوات الخمس الماضية، تضمنت الأخبار الاقتصادية العالمية في الغالب أرقاما متراجعة: أسعار الأصول، تراجع؛ توظيف العمالة، تراجع؛ الإنتاج الصناعي، تراجع. أضف إلى هذه القائمة الفائض الخارجي للصين. فقد شهد ثاني أكبر اقتصاد في العالم انخفاضا في مقياس رئيسي لفائضه مع شركائه التجاريين — رصيد الحساب الجاري، الذي يستبعد المدفوعات المؤداة إلى أجنب والدخل الوارد من الخارج — من ٤١٢ مليار دولار أمريكي، أو ٩,١٪ من إجمالي الناتج المحلي، في عام ٢٠٠٨ إلى ٢٠٢ مليار دولار أمريكي، أو ٢,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١١ (راجع الرسم البياني ١).

ويدل تراجع الأرقام عموما على مرور الاقتصاد بأوقات عسيرة. ولكن هل يمكن أن يكون تراجع الفائض الخارجي للصين بدلا من ذلك خبرا سعيدا ودليلا على أن اقتصادها بصدد تعديل توازنه — بعيدا عن الصادرات وبتجاه نمو استقرار مدفوع بالداخل؟ لو كانت تلك هي الحال، فسيتعين على بقية الاقتصادات الآسيوية تعديل أوضاعها نظرا لأنها أصبحت مربوطة بشكل وثيق للغاية بالصين.

تراجع الفائض

يدل الانكماش الحاد في الفائض الخارجي للصين بلا شك على ضعف الطلب في أكبر وجهات صادراتها. وينصرف فكر معظم الناس إلى الملابس والأحذية ولعب الأطفال الواردة من الصين التي كانت تغذي

هوس المستهلك الأمريكي خلال سنوات الفترة التي سبقت عام ٢٠٠٧. إلا أن المصدرين الصينيين كانت لهم سبل أوسع بكثير للوصول إلى السوق الأمريكية تتجاوز متجري ولمارت وتارغيت. فقد أسهمت صادرات الآلات والمعدات إلى الولايات المتحدة بنسبة ١٠ إلى ١٥٪ من مجموع نمو الصادرات في الصين في أوائل الألفينات. وقد تراجع ذلك الإسهام إلى نحو ٥٪ خلال الفترة التالية للأزمة نظرا لتراجع الاستثمار الخاص الأمريكي، لا سيما في مجال سوق المساكن. وفي الوقت نفسه، ارتفعت واردات الصين من المعادن والسلع الأولية بصورة كبيرة منذ الأزمة، فيما يرجع جزئيا إلى زيادات الإنفاق الذي اضطلت به الحكومة لتعزيز النشاط المحلي.

ولكن بخلاف هذه القوى الدورية، تعتمل عناصر أعمق في العمل. فأولا، أسهمت استجابة الصين الهائلة للأزمة المالية العالمية — بتركيزها على البنية التحتية مثل الطرق السريعة وخطوط السكك الحديدية للقطارات عالية السرعة والتحسينات من أجل تيسير السفر بين مقاطعات الداخل والساحل — في حدوث زيادة حادة في مستوى الاستثمار. وارتفع الإنفاق الاستثماري في الصين، كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، من ٤١٪ قبل الأزمة إلى ٤٨٪ بحلول عام ٢٠٠٩. وما أن بدأ البرنامج التنشيطي يذوي ويتباطأ الإنفاق في البنية التحتية حتى كفل النشاط القوي للصناعات التحويلية في القطاع الخاص وتشديد المساكن الاجتماعية استمرار الاستثمار في مستويات قريبة من ٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١١. وثانيا، تدهورت معدلات التبادل التجاري للصين (متوسط سعر صادراتها نسبة إلى وارداتها) في السنوات الأخيرة، وهو تدهور بدأ



بدلا من ذلك في النظر إلى الخارج. وبديلا لذلك، إذا تبين وجود سوء تخصيص للاستثمار وغياب الطلب (المحلي أو الخارجي)، فيمكن أن يظهر في صورة قدرة زائدة ويسفر عن مزيد من القروض الرديئة في النظام المصرفي. وفي هذه الحالة، يكون من السابق لأوانه تحديد الطريقة التي ستستخدم بها القدرة الجديدة. ولكن من الإنصاف القول بأن هناك قلقا متزايدا من أن تكون الاختلالات المحلية أخذة في التزايد حتى مع تراجع الاختلالات الخارجية.

ويدرك صانعو السياسات في الصين هذه المخاطر. ويركز التوجه العام للسياسة في الصين، على النحو المبين في الخطة الخمسية الثانية عشرة في عام ٢٠١٠، على تعجيل وتيرة تحول الاقتصاد باتجاه اقتصاد يدفعه استهلاك الأسر المعيشية. ومن الدوافع التي تحرك صانعي السياسات بقدر مماثل الآثار الجانبية لنموذج النمو القائم للصين — ارتفاع كثافة استخدام رأس المال والطاقة، وانخفاض مستوى استحداث الوظائف نسبيا، وانكماش حصة الدخل للعامل — والطبيعة المتراخية للتعافي العالمي. ويقتضي إحداث هذا التحول تغييرات تشمل ما يلي:

• زيادة الدخل المتاح للإنفاق لدى الأسر المعيشية: ارتفع الحد الأدنى للأجور في المناطق الحضرية في مختلف مناطق البلد في العام الماضي. ولحماية العمالة منخفضة المهارة والمبتدئة التي تملك

قبل فترة طويلة من وقوع الأزمة المالية العالمية (راجع الرسم البياني ٢). ومع تطور الصين، تحولت وارداتها صوب المعادن، التي لا تزال أسعارها ترتفع، بينما تحركت صادراتها باتجاه الآلات، حيث أدت المنافسة إلى إبقاء الأسعار تحت السيطرة. وقد شهدت اقتصادات أخرى موجة نحو التصدير، على الأخص اليابان وكوريا، تراجعا مماثلا في معدلات التبادل التجاري مع تطورها. وفي حالة الصين، يعني مجرد حجم التدفقات التجارية ضمنا أن فائضها الخارجي كان حساسا بدرجة كبيرة للتحولات الحادثة في أسعار صادراتها و وارداتها. ومنذ عام ٢٠٠٩، أدى استمرار الطلب القوي على السلع الأولية والمعادن المستوردة المرتبطة بالطفرة الاستثمارية في الصين إلى تعزيز هذه الديناميكية الأساسية لتدهور معدلات التبادل التجاري.

وثالثا، أسهم أيضا ارتفاع السعر الحقيقي لعملة الصين، اليوان، في تراجع فائضها التجاري، فيما يدل جزئيا على التحولات الأساسية التي يشهدها الاقتصاد المحلي.

إعادة توازن مستمرة؟

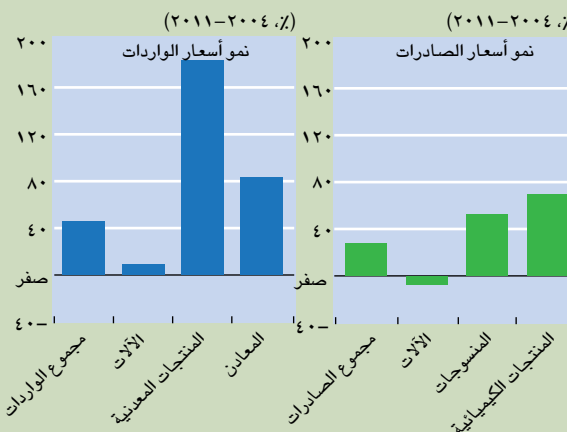
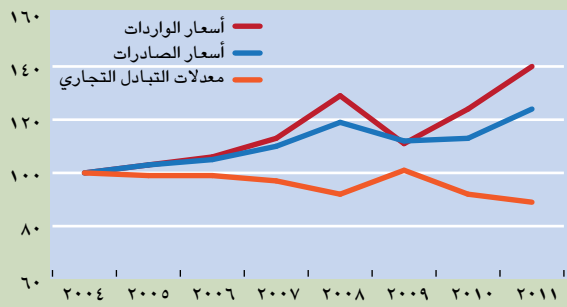
هل يمثل تحوط أنماط التجارة في الصين عملية مستمرة لتعديل توازن اقتصادها بعيدا عن الاعتماد على الصادرات؟ رغم أن جهود السياسات أنجزت الكثير في إعادة توجيه الاقتصاد صوب الطلب المحلي، فقد تحقق تراجع الفائض الخارجي للصين حتى الآن من خلال زيادة الاستثمار. ولا يشير هذا الدليل حتى الآن إلى أن استهلاك الأسر المعيشية يتزايد باطراد كحصة في إجمالي الناتج المحلي (راجع مقال «الإنفاق الصيني» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). ومن الممكن في نهاية الأمر أن يُستخدم نمو القدرات نتيجة للزيادة التي حدثت مؤخرا في الاستثمار للإنتاج المحلي — في زيادة المبيعات النهائية إلى الأسر المعيشية الصينية. ولكن يمكن أن يؤدي أيضا إلى زيادات تحدث مستقبلا في الصادرات إذا استمرت الشركات الصينية

الرسم البياني ٢

التحول في معدلات التبادل التجاري

ارتفعت أسعار واردات الصين في المتوسط بدرجة أعلى من أسعار صادراتها، مما أسهم في تدهور معدلات التبادل التجاري لديها (سعر صادراتها نسبة إلى وارداتها).

(المؤشر، ٢٠٠٤ = ١٠٠)

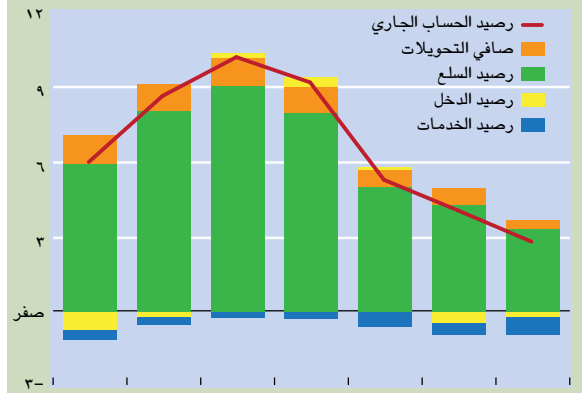


المصادر: CEIC Data Co., Ltd.; وقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الرسم البياني ١

انكماش الاختلال

ينكمش الفائض في رصيد الحساب الجاري للصين منذ عام ٢٠٠٨. (رصيد الحساب الجاري، % من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: CEIC Data Co., Ltd.; وقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: رصيد الحساب الجاري هو مجموع ميزان التجارة (الدخل من الصادرات مطروحا منه المدفوعات للواردات) والخدمات، والدخل (الأرباح من الاستثمارات الأجنبية مطروحا منها المدفوعات المؤداة للمستثمرين الأجانب)، وصافي التحويلات النقدية.

ومن الواضح أن الاقتصادات الآسيوية استفادت من قوة الطلب المحلي في الصين منذ الركود العالمي الأخير، لا سيما في حالي السلع الأولية والسلع الرأسمالية. وفي حين نشط النمو السريع للصادرات الآسيوية إلى آسيا بسبب دور الصين كمرکز لسلسلة إمداد صينية تنتهي بالصادرات إلى الاقتصادات المتقدمة، فقد أصبح النشاط الاقتصادي داخل الصين أكثر أهمية كمصدر للطلب في السنوات الأخيرة. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أنه، باستبعاد اليابان، يمكن أن يعزى نحو ٦٠ إلى ٧٠٪ من التعافي في صادرات آسيا إلى الصين بمستويات أعلى من الاتجاهات السابقة للآزمة إلى الطلب المحلي في الصين.

وإجمالاً، ارتفع طلب الصين على السلع الاستثمارية بحدّة أكبر من طلبها على السلع الاستهلاكية. ونتيجة لذلك، وعلى أساس القيمة المضافة، يقوم الشرك التجاري الآسيوي المعتاد بتصدير سلع رأسمالية إلى الصين بنسبة تزيد بنحو ٣٠٪ على السلع الاستهلاكية، فيما يشكل تحولا عن نسبة صادرات السلع الرأسمالية إلى صادرات السلع الاستهلاكية منذ ١٠ سنوات. وبالنسبة لكبار مصدري السلع الرأسمالية في آسيا — اليابان وكوريا — تمثل الصين ٢٠ إلى ٢٥٪ من تلك الصادرات، بزيادة

أربعة أضعاف على ما كان الأمر عليه منذ عقد مضي. وارتفعت أيضا صادرات البلدان المنتجة للسلع الأولية مثل أستراليا وإندونيسيا إلى الصين بصورة حادة. وتمثل الصين نحو ثلثي واردات العالم من ركائز الحديد، ونصف وارداته من الفول الصويا، ونحو ثلث وارداته من المعادن. ونتيجة لذلك، يحدث الطلب الصيني أثرا يتجاوز حدود آسيا. ففي إفريقيا، على سبيل المثال، أصبحت الشركات الصينية مستثمرا رئيسيا في قطاعي التعدين والبنية التحتية. وفي أمريكا اللاتينية، تعتمد الدورة الاقتصادية بدرجة غير قليلة على النشاط الاقتصادي في الصين. وحسب تقديرات أعدها صندوق النقد

قوة تفاوضية محدودة، سيكتسب أن تتواكب الزيادات في الحد الأدنى للأجور مع الزيادات في تعويضات العاملين الأكثر خبرة ومهارة. وإضافة إلى ذلك، من شأن خفض ضريبة الأجور المستخدمة كمساهمة اجتماعية (يمكن أن يتجاوز المعدل المجمع لرب العمل والعامل ٤٠٪ من الأجور في بعض الحالات) أن يرفع حصة المكافأة التي تصل إلى الأسر المعيشية وتحفزها على زيادة الاستهلاك. وفي الوقت نفسه، من شأن تعزيز اليونان خفض أسعار الواردات ورفع القوة الشرائية للأسر المعيشية بدرجة أعلى من السلع الاستهلاكية المستوردة.

• تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، وهو ما من شأنه خفض الادخار التحوطي للأسر المعيشية وزيادة الاستهلاك: فباعتبار مواصلة تحسين إتاحة الرعاية الصحية — من خلال برامج التأمين الصحي الحكومية التي جرى التوسع فيها مؤخرا، وتحسين تدريب الموظفين، وكفاية الحوافز للموظفين الطبيين المهرة للانتقال إلى المناطق الريفية. ويمكن مواصلة تبسيط القواعد التنظيمية المعقدة التي تغطي برامج المعاشات التقاعدية لتشجيع المزيد من المشاركة في برامج المعاشات التقاعدية. كذلك، فمن شأن توفير إعانات تعليمية أكثر شمولاً الحد من الدافع للادخار، لا سيما لدى الأسر المعيشية الشابة.

• زيادة تكاليف المدخلات وتحسين حوكمة الشركات: أدى الدعم الحكومي والتوجيهات الحكومية بشأن تكلفة مدخلات الإنتاج (مثل الأراضي والطاقة ورأس المال) إلى زيادة إمالة الاقتصاد بصورة مطردة نحو الإنتاج كثيف الاستخدام لرأس المال. وسوف تنخفض حوافز الاستثمار الزائد في حالة ارتفاع تكاليف المدخلات إلى مستويات أقرب إلى المستويات السائدة في اقتصادات مماثلة ومواءمة تكلفة رأس المال مع عائده المرتفع. ويصبح أثر هذه التدابير أكبر إذا اقترنت بإصلاحات في مجال حوكمة الشركات تلزم المؤسسات الكبيرة المملوكة للدولة بداء مدفوعات أكبر للأرباح الموزعة بدلا من مراكمة الأرباح.

• إصلاح القطاع المالي: غالبا ما يكون النظام القائم للوساطة المالية على أساس البنوك — الذي توجه فيه السلطات أسعار الفائدة وتخصيص الائتمان — في صالح الشركات الكبيرة على حساب الأسر المعيشية والمنشآت الأصغر. ومن شأن زيادة الاعتماد على قوى السوق لتحديد أسعار الفائدة وتحسين إتاحة طائفة أوسع من خيارات الادخار والتمويل أن يحسن كفاءة الاستثمار ويرفع الدخل الاستثماري للأسر المعيشية ويعطي دفعة للاستهلاك.

فإذا نفذت هذه الإصلاحات الهيكلية، فسيرتفع دخل الأسر المعيشية واستهلاكها بوتيرة أسرع، وسيترجع الاستثمار كحصة في الدخل القومي، وستنجح الصين في الانتقال إلى نموذج نمو يدفعه الاستهلاك بفوائض خارجية أقل من الناحية الهيكلية. وستكون تلك النتيجة هي الأنفع للصين وشركائها التجاريين، التي تضرر بالفعل عدد كبير منها، لا سيما داخل آسيا، بشدة من التغيرات في أنماط التجارة الصينية.

الشركاء التجاريون الآسيويون للصين

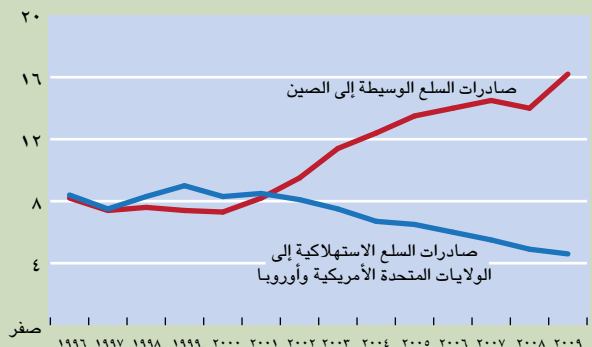
لدراسة أثر التحولات في تجارة الصين على الشركاء التجاريين الآسيويين، من المفيد أن نميز بين أدوار الصين كمصدر للطلب المحلي، وكمركز لمعالجة الصادرات، وكمنافس.

وسوف تنخفض حوافز الاستثمار الزائد في حالة ارتفاع تكاليف المدخلات إلى مستويات أقرب إلى المستويات السائدة في اقتصادات مماثلة ومواءمة تكلفة رأس المال مع عائده المرتفع.

الرسم البياني ٣

تحول البؤرة

تقوم البلدان المجاورة للصين حاليا بتصدير مقادير متزايدة من السلع الوسيطة إلى ثاني أكبر اقتصاد في العالم، بينما تقوم بخفض صادراتها من السلع الاستهلاكية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. (% من مجموع صادرات آسيا، عدا الصين)



المصدر: قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية، الأمم المتحدة.

الدولي مؤخرا (٢٠١٢)، إذا ما انخفض الإنتاج في الصين بصورة مفاجئة (هبوط عنيف، على حد قول الاقتصاديين)، فستراجع أسعار السلع الأولية بنحو ٢٠ إلى ٣٠٪ وتؤثر بشدة على النشاط الاقتصادي وإيرادات المالية العامة ومستويات الدين في أمريكا اللاتينية. وسيكون أثر ذلك مشابهاً في حجمه لما شهدته المنطقة عقب انهيار المؤسسة المصرفية الاستثمارية الأمريكية ليمان براذرز في عام ٢٠٠٨.

غير أنه سيتعين على شركاء التجارة الإقليميين التكيف مع إعادة التوازن في الصين الذي يتحول من نمو يقوده الاستثمار إلى نمو يقوده الاستهلاك. وبداية، فعلى الرغم من سرعة نمو الصين، لا يزال دورها كمستورد للسلع الاستهلاكية صغيراً. فيمثل ثاني أكبر اقتصاد في العالم ٢٪ فقط من واردات العالم من السلع الاستهلاكية. وإضافة إلى ذلك، تحول المستهلكون الصينيون بصورة متزايدة نحو السلع المنتجة محلياً — تراجعت حصة الصين في واردات السلع الاستهلاكية على الصعيد العالمي عن حصتها في الاستهلاك العالمي. ويمكن أن يدل ذلك على عدد من العوامل، منها عدم قدرة المنتجين الأجانب على التغلب على الحواجز الضمنية — مثلاً، عن طريق إنشاء شبكات كبيرة للتجزئة والتوزيع — أو زيادة التنافس من المنتجين المحليين أو تحول الشركات الأجنبية إلى الإنتاج محلياً لتكثيف أوضاعهم حسب تفضيلات المستهلكين الصينيين وليكونوا أقرب إلى العميل. وأياً كانت أسباب التراجع النسبي في واردات الصين من السلع الاستهلاكية، فإن حدوث تحول في حصة الطلب الاستهلاكي العالمي باتجاه الصين لن يعني ضمناً تلقائياً زيادة متناسبة طردياً في الواردات العالمية من السلع الاستهلاكية. ومع ذلك، يظل من الممكن للموردين في آسيا وغيرها الاستفادة، ولو حتى بصورة غير مباشرة، من حدوث تحول باتجاه نمو يقوده الاستهلاك في الصين، وذلك بدمج أنفسهم في سلسلة الإمداد للشركات الصينية التي تلبى احتياجات السوق المحلية.

في المركز

استفاد أيضاً الشركاء التجاريون الآسيويون من تنامي روابط التصدير مع الصين، التي تمثل النقطة المحورية في مركز سلسلة الإمداد الآسيوية. فالصين اليوم تمثل أكثر من ٥٠٪ من جميع واردات السلع الوسيطة (السلع التي تستخدم كجزء من عملية الإنتاج) في المنطقة — ضعف حصتها في منتصف التسعينات. وبالنسبة لآسيا عدا الصين، تضاعفت حصة صادرات السلع الوسيطة إلى الصين في مجموع الصادرات على مدى العقد الماضي. ويتضاد ذلك مع حصة صادرات السلع الاستهلاكية المباشرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو، التي تتراجع باطراد (راجع الرسم البياني ٣). ونظراً لأن صادرات الاقتصادات الآسيوية إلى الصين تمثل جزءاً من سلسلة الإمداد، تظل هذه الصادرات مدفوعة بصورة متزايدة بنجاح صادرات الصين في الأسواق العالمية. إلا أن ذلك يعني أنه في حال تباطؤ النمو السريع للصادرات الصينية، سيواجه الشركاء التجاريون الآسيويون أيضاً رياحاً عكسية شديدة. ونقدر أن حدوث انخفاض في نمو الصادرات الصينية بمقدار نقطة مئوية واحدة من شأنه أن يخفض نمو صادرات الاقتصادات الآسيوية الأخرى إلى آسيا بنحو ثلث نقطة مئوية. وعلاوة على ذلك، فبالنسبة لمعظم الاقتصادات الآسيوية — التي تقوم بصفة رئيسية بتصدير سلع مصنعة وليس أولية، يبدو أن الصادرات الصينية وليس الطلب المحلي الصيني هي العامل المهيمن في تحديد صادراتها إلى الصين. ويبدو أن الصلة بأداء الصادرات الصينية أقوى نسبياً في حالة البلدان المصدرة للسلع الرأسمالية مثل اليابان وكوريا وبعض الاقتصادات الأصغر المفتوحة بدرجة كبيرة في جنوب شرق آسيا.

ومن ناحية أخرى، فنظراً لترابط الاقتصادات الآسيوية من خلال سلاسل الإمداد، كان دور الصين كمنافس أقل أهمية. وفي الحقيقة، ينطوي قياس الزيادة في حصة الصين في إجمالي الصادرات إلى الأسواق الكبرى على مبالغة في أهميتها. وتنكمش هيمنة الصين عندما تقاس حصتها على أساس القيمة المضافة — التي تستبعد المدخلات المباشرة وغير المباشرة من الاقتصادات الآسيوية الأخرى. وفي حالة الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، كانت حصة الصين المباشرة في إجمالي واردات السلع النهائية من آسيا ٦٢٪ في عام ٢٠١٠، بينما كانت حصتها، على أساس القيمة المضافة، أقل من ٥٠٪. وما يعنيه ذلك ضمناً للاقتصادات الأكثر تقدماً في آسيا هو أن حدوث أي زيادة محتملة في التنافس مع الصين مع تحول صادراتها بصورة متزايدة تجاه السلع رفيعة التكنولوجيا يعتمد أيضاً على قدرة الصين على الاستحواذ على حصة أكبر في سلسلة القيمة. وفي حين زاد المحتوى المستورد في الصادرات الصينية تدريجياً حتى منتصف الألفينات، فقد بدأ يتراجع في السنوات الأخيرة — وهو اتجاه يمكن أن يعزز التراكم السريع في رأس المال المادي والبشري في الصين، الذي يمكن أن يسمح لها بالاستحواذ على أجزاء كبيرة من سلسلة القيمة كثيفة الاستخدام للتكنولوجيا. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي ارتفاع تكاليف الوقود والنقل إلى تحول جزئي فيما يسمى التكامل التجاري الرأسي وذلك بخفض عدد الأماكن في سلسلة الإنتاج. ولكن يمكن أن ينتج التوسع في التعهيد الخارجي ونقل الصناعات من زيادة الأجر في الصين، وهو ما يمكن أن يساعد الاقتصادات منخفضة الدخل في المنطقة، نظراً لوفرة الأيدي العاملة الرخيصة.

الرياح العكسية

يبدو في الوقت الحالي أن التراجع الحاد في الفائض الخارجي الذي شهدته الصين مؤخراً هو نتاج لتدهور طويل في معدلات التبادل التجاري الصيني، وقوة نمو الواردات المدفوع بارتفاع شديد في الطلب على الاستثمار، وضعف دوري في الطلب الخارجي. وفي الوقت الذي تتضاءل فيه الاختلالات الخارجية الصينية، يسود شعور بالقلق من احتمال نشوء اختلالات محلية جديدة. ونتيجة لذلك، ربما يواجه الشركاء التجاريون الآسيويون الذين استفادوا من النمو الذي يقوده الاستثمار في الصين رياحاً عكسية متنامية في صادراتهم إذا ما أدت الاختلالات المحلية في نهاية الأمر إلى إرباك النمو في الصين. وبالنظر لأهمية روابط سلسلة الإمداد الرأسي مع الصين، سيتضرر هؤلاء الشركاء أيضاً إذا تباطأت وتيرة الصادرات الصينية. وفي المقابل، يكون صافي المنافع التي تتحقق للشركاء التجاريين الآسيويين من إعادة التوازن في الصين أكبر وأكثر ديمومة، إذا استطاعوا زيادة وصولهم بصورة مباشرة وغير مباشرة إلى المستهلكين الصينيين. ■

مالهار نابار اقتصادي وأولاف أونترويردورستر نائب رئيس قسم، وكلاهما في إدارة آسيا والمحيط الهادي في صندوق النقد الدولي النقد الدولي.

يستند هذا المقال إلى ورقة عمل صدرت مؤخراً عن صندوق النقد الدولي (١٢ | ١٠) بعنوان "An End to China's Imbalances?" والفصل الرابع من عدد إبريل ٢٠١٢ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: آسيا والمحيط الهادي، الصادر عن صندوق النقد الدولي، وعنوانه "Is China Rebalancing? Implications for Asia".

المرجع:

International Monetary Fund (IMF), 2012, Regional Economic Outlook: Western Hemisphere (Washington, April).

النمر والتنين

يمكن أن تتعلم الهند والصين من إحداهما الأخرى مع تقدمهما على طريق التنمية

مرتضى سيد وجيمز والش

الصين والهند هما عملاقا العالم الصاعد. ومع زيادة عدد السكان فيهما على ثلث سكان العالم، يكون لهذين البلدين تأثير هائل على الاتجاهات العامة العالمية حتى لو لم يكونا ينموان بوتيرة سريعة. ولكن على مدى السنوات العشر الماضية، كانت الصين والهند أيضا من بين الاقتصادات الأسرع نموا في العالم. ومنذ عام ١٩٩٥، زاد متوسط الدخل في الصين بنحو عشرة أضعاف، بينما زاد في الهند بنحو أربعة أضعاف. وعلى الرغم من الاختلاف الشديد في نظاميهما السياسي والاقتصادي، قام البلدان بانتشال الملايين من هوة الفقر، في حين زاد التفاوت في الدخل والتدهور البيئي. وبالنظر إلى نطاق هذه التغيرات، كانت لصعود الهند والصين انعكاسات عميقة على بقية العالم.

فني صيني يتحدث مع عامل هندي بشأن آلات تجهيز الخرسانة في بيون، الهند



أما الهند فقد بدأت إصلاحاتها في وقت لاحق، في عام ١٩٩١. ومع وجود حاجة أقل إلى التركيز على حقوق الملكية ودرجة أقل من إشراف الدولة، كانت هذه الإصلاحات موجهة في بداية الأمر نحو تحسين مرونة الاقتصاد عقب وقوع أزمة في ميزان المدفوعات. وقامت الجولة الأولى من الإصلاحات برفع القيود عن قطاعي الصناعات التحويلية والتجارة. وقبل أن تدخل الهند عام ١٩٩١، كانت اشتراطات الترخيص شائعة في جميع أجزاء الهند تقريبا، وكان التنافس الأجنبي في معظم الصناعات إما محدودا للغاية أو منعدما، وأدى تدخل الحكومة

يمكن أن تكون قابلية استمرار نموذج النمو الصيني تقترب من نهايتها.

في الصناعات، من النقل إلى التمويل، إلى خلق العمل الحر والنمو. وخلال التسعينات، ألغيت اشتراطات الترخيص في عدد كبير من الصناعات، وانخفضت التعريفات، وبدأت الأسواق المالية للهند تنفتح للعالم. وارتفعت التدفقات المالية الداخلة من لا شيء تقريبا في مطلع التسعينات إلى نحو ٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٧، العام الذي سبق الأزمة المالية العالمية.

وفي حين نما قطاع الصناعات التحويلية في الهند بسرعة بعد أوائل التسعينات، فإن النمو الأبرز تحقق في مجال الخدمات، مع قدرة عدد كبير من السكان الهنود الناطقين بالإنجليزية والمدربين بشكل جيد على تطويع نماذج العمل الغربية لتناسب بيئة ذات تكاليف أقل. وارتفعت صادرات الخدمات من ٢٪ إلى ٧,٧٥٪ من إجمالي الناتج المحلي بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠١. واتسع ما بدأ كتنهيد خارجي لمهام صغيرة من قبيل خدمة العملاء وإعداد برمجيات الكمبيوتر إلى تطوير أساليب عمل جديدة وبرمجيات تعالج مسائل قانونية وطبية روتينية وغير ذلك من الخدمات. ووجدت الهند أيضا قطاعا في الصناعات الأخرى كثيفة الاستخدام للمعرفة، مثل المستحضرات الصيدلانية. ورغم أن نمو الصادرات الهندية لم يكن مماثلا لنمو الصادرات الصينية، فقد مثلت صادراتها من السلع والخدمات ٢٤,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، لتقل بدرجة طفيفة فقط عن مستوى ٢٨,٥٪ الذي سجلته الصين.

أين الهند والصين اليوم؟

كانت نقطة الانطلاق لدى الصين ونموها الأسرع سببا في زيادة مستويات الدخل فيها على مستوياتها في الهند. فالصين، باعتبارها أكبر البلدان المصدرة في العالم، تنتج عددا أكبر من لعب الأطفال والأحذية وقطع غيار السيارات وأجهزة الكمبيوتر من أي بلد آخر وتستخدم أكثر من ١٠٠ مليون شخص في الصناعات التحويلية. ولكن مع ضعف الطلب الخارجي نتيجة للأزمة العالمية وتوقع انكماش القوة العاملة في الصين نتيجة لشيخوخة السكان، يمكن أن تكون قابلية استمرار نموذج النمو الصيني تقترب من نهايتها.

وعلى مدى العقد الماضي، هدأت حركة الإصلاح بدرجة كبيرة مع تحول الهيكل الاقتصادي الصيني نحو قدر متزايد من الاختلال. وزاد الاستثمار بنحو ١٣ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي ليمثل الآن نحو نصف الناتج، في حين تراجع الاستهلاك الخاص بصورة حادة من ٤٥ إلى ٣٥٪ من إجمالي الناتج المحلي. وفي حال استمرار هذا الاختلال لفترة أطول مما ينبغي، يمكن أن تؤدي زيادة الاستثمار إلى إخراج الصين من مسار نموها، بمقاومة القدرة الزائدة، وخفض الإنتاجية، وتحميل البنوك أعباء القروض الرديئة. ويمثل ارتفاع مستويات التلوث والطلب على الطاقة سببا آخر يتعين لأجله تغيير هذا النموذج.

إلا أن الصين والهند انتهجتا مسارين مختلفين للغاية من مسارات التنمية. فقد تركز نموذج الصين على تعبئة صناعاتها التحويلية نحو التصدير لبقية العالم. وأصبحت الهند أيضا أكثر تكاملا مع بقية العالم، وإن كان الطلب والخدمات قد أسهما، في نموذجها، بدور أهم. ومع استمرار هذه العملية، أصبحت الصين ورشة العالم.

وكان نمو الهند أقل لفتا للأنظار، إلا أن الهند حققت على الساحة العالمية نجاحا في كثير من الصناعات، بدءا بالبتروكيماويات وانتهاء بالبرمجيات. وتعرض سلع الصين — بدءا بقمصان التي شيرت وأجهزة تكييف الهواء وانتهاء بمكونات أجهزة الآي بود والأثاث — للبيع في كل بلد تقريبا على كوكب الأرض. وفي المقابل، يقوم المهندسون الهنود بأتمتة عمليات المكاتب، وتقوم مراكز الاتصال برصد وتشخيص مواضع الخلل في أعطال البرمجيات، وتقوم شركات المستحضرات الصيدلانية بإنتاج أدوية لا تحمل علامات تجارية لعملاء في مختلف بلدان العالم.

وكيف يمكن لبلدان، تتشابه فيما يبدو أوضاعهما الأولية — دخول منخفضة للغاية، وأعداد كبيرة من السكان في المناطق الريفية، وعقود من المنفى الاقتصادي الاختياري، وقدر كبير من السيطرة المركزية — أن يختلا لنفسيهما هذين المسارين المختلفين للتنمية؟ وبالنظر إلى هذه الاختلافات، ما الذي يمكن أن يتعلمه أحدهما من الآخر مع مضيها قدما؟

كيف بدأت الإصلاحات؟

بدأت الصين الإصلاح لديها لا ببناء المصانع وناطحات السحاب التي تثير إعجاب الزوار اليوم وإنما بتغيير الريف. ففي عام ١٩٧٨، كان المزارعون الذين يعيشون على المزارع الجماعية في أوضاع صعبة يشكلون ٨٠٪ من مجموع سكانها. وفي ذلك الوقت، كانت أراضي المشاع تُؤجر لفرادى الأسر المعيشية، التي كان يُسمح لها باختيار المحاصيل التي ستزرعها وبيع أي إنتاج يزيد على حصة الدولة في السوق الحرة. وبهذه الإصلاحات الزراعية — التي أحدثت زيادة هائلة في الإنتاجية الزراعية وسمحت بتحريك أجزاء كبيرة من النشاط الاقتصادي بعيدا عن التخطيط المركزي إلى داخل القطاع الصناعي — اشتعلت شرارة التغيرات التي قادت التحول الاقتصادي للصين. وبدأت الصين بعد ذلك تعيد صلاتها ببقية العالم وتنشئ مناطق اقتصادية خاصة على طول ساحلها الشرقي في عام ١٩٨٠. ومع تسليح هذه المناطق بصلاحيات استثنائية في مجال الضرائب، وقواعد عمل مرشدة، وبنية تحتية حديثة، جذبت هذه المناطق استثمارات واسعة النطاق من الخارج، وسرعان ما انتشرت التجربة إلى المناطق الأخرى.

وفي الوقت نفسه، تحرر النمو بفضل إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة في منتصف التسعينات، مما أعفى الشركات من المسؤوليات الاجتماعية، وأطلق يديها للاستثمار في تكنولوجيات جديدة والبحث عن أسواق جديدة. وبدعم من السياسات الحكومية واسعة النطاق، تعلمت الشركات العاملة في قطاعات التصدير أن تصبح ذات كفاءة عالية بالتنافس في السوق العالمية. وبهذه الطريقة، وجريا على النموذج الموجه للصادرات في شرق آسيا الذي تتبعه اليابان وكوريا، تمكنت الصين من ربط الإمدادات الزائدة لديها من العمالة بنظام الإنتاج العالمي. وبحصول الصين على دفعة أكبر بانضمامها في عام ٢٠٠١ إلى منظمة التجارة العالمية، تضاعف مجموع التجارة لديها (الصادرات مضافا إليها الواردات) من أقل من ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في أواخر السبعينات إلى نحو ٥٠٪ اليوم، وارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر من صفر تقريبا في بداية الثمانينات إلى أكثر من ١٥٠ مليار دولار أمريكي سنويا على مدى السنوات الخمس الماضية.

ومثلما تقر به الخطة الخمسية الأخيرة للصين، يجب تحسين التوازن الداخلي بين الاستثمار والاستهلاك للحفاظ على النمو في السنوات القادمة. ولتحقيق ذلك، يتعين تغيير التكلفة المتدنية بصورة مصنعة للاستثمار بزيادة سعر رأس المال ومواصلة رفع سعر المدخلات الرئيسية الأخرى (مثل الأراضي والطاقة والمياه) وفقا للمستويات الدولية، وتوفير حماية أفضل للبيئة (راجع مقال «تغير البؤرة» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). ويتعين حفز الاستهلاك بزيادة دخل الأسر المعيشية — من خلال توسيع قطاع الخدمات كثيف الاستخدام للعمالة وزيادة العمالة في الأنشطة ذات القيمة المضافة الأكبر والأكثر كثافة في استخدام رأس المال البشري — وخفض مدخرات الأسر المعيشية والشركات — ومن خلال تقوية شبكة الأمان الاجتماعي وتنفيذ إصلاح مالي يكافئ الأسر المعيشية بعدل أكبر ويخصص رأس المال بكفاءة أكبر. ومن الأمور المشجعة أن معظم هذه الإصلاحات ظاهرة على شاشات رادار الحكومة الصينية، إلا أن تنفيذها في الوقت المناسب عنصر أساسي.

وفي الهند، أتاحت قوة نشاط الخدمات للبلد ميزة قل أن تعتادها اقتصادات الأسواق الصاعدة: عدد كبير من الشركات الخاصة المنافسة عالميا في مجالات القيمة المضافة العالية. فشركات مثل إينفوسيس، وويبرو، وتي سي إس، تتنافس على الترتيب الأول في مجال خدمات تكنولوجيا المعلومات على مستوى العالم. إلا أن العمالة في مجال تكنولوجيا المعلومات في الهند تقدر بنحو ٢,٥ مليون شخص فقط، أي أقل من نصف درجة مئوية من مجموع السكان في عمر العمل. ومع اقتصار الدخل في المتوسط على نحو ١٥٠٠ دولار أمريكي سنويا، تكون الأجور منخفضة لمعظم العاملين.

التعلم المتبادل

حتى يتسنى لكل من الصين والهند الحفاظ على أداء النمو المثير للإعجاب، يتعين عليهما التحرك باتجاه هيكل اقتصادي يحقق توازن أفضل بين الطلب الداخلي والخارجي، وكذلك بين الصناعات التحويلية والخدمات. ولتحقيق هذا التوازن، يحسن بالبلدين — اللذين يعتمدان حتى الآن على استراتيجيات تنمية مختلفة للغاية — أخذ ورقة أو اثنتين من كتاب أحدهما الآخر.

فأولا، بالنظر إلى انطلاقة الصين، ما الذي يمكن أن تتعلمه الهند من السجل الأطول لجارتها؟ أحد المجالات الذي غالبا ما يتجاهل هو الدور الذي أسهمت به الإصلاحات الزراعية والريفية في حفز النمو الأولي في الصين. فقد أدى نمو الإنتاجية الزراعية إلى إطلاق أيدي القوة العاملة للعمل في القطاع الصناعي وحرر الطاب المكبوت على العديد من المنتجات الصناعية. وفي حين شهدت الهند ثورتها الخضراء هي ذاتها في الستينات والسبعينات، لا تزال قضايا أوسع تتعلق بالتسعير والاستثمار العام دون حل. وللاستفادة إلى أكبر حد ممكن من الإصلاحات الجارية، يتعين أن تسعى الهند إلى استحداث أوجه تآزر أكبر بين الزراعة والصناعة، مثلما استطاعت الصين القيام به في بداية فترة انطلاقتها. وعلى أي حال، فإن نصف عمالة الهند وسدس ناتجها يعتمدان على الزراعة.

وثمة مجال آخر ظهر فيه نجاح الصين بجلاء أكبر وهو التجارة الدولية وجذب الاستثمار الأجنبي، الذي أدى بدوره إلى استحداث وظائف. وقد أصبحت الصين أكبر طرف تجاري محوري في العالم بسماحها للصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر الوصول إلى الاقتصاد، وإن كان ذلك يحدث غالبا، كما تعترف، في ظل قيود، مع تهيئة الظروف للشركات المحلية لتعديل أوضاعها لخوض منافسة قوية مع الشركات الأجنبية.

وتضمنت السياسات التي أيدت هذا النجاح إنشاء مناطق اقتصادية خاصة تتسم بالمرونة، ووضع نظام متحرر للاستثمارات الأجنبية، وتهيئة مناخ عمل وبيئة تنظيمية داعمة لصناعات الصادرات، ووضع سياسات اقتصادية كلية مستقرة، وإصلاح المؤسسات المملوكة للدولة. ورغم أنه لا توجد لأي بلد تجربة تخلو من السلبيات، فيمكن أن تتعلم الهند شيئا من الصين بشأن طريقة فتح الأسواق المحلية للتنافس وكيف يمكن أن تساعد السياسات الحكومية على تطوير الصناعات التحويلية وتيسير توظيف العمالة.

والمعقد، يتعين تحسين التوازن الداخلي بين الاستثمار والاستهلاك للحفاظ على النمو في السنوات القادمة. ولتحقيق ذلك، يتعين تغيير التكلفة المتدنية بصورة مصنعة للاستثمار بزيادة سعر رأس المال ومواصلة رفع سعر المدخلات الرئيسية الأخرى (مثل الأراضي والطاقة والمياه) وفقا للمستويات الدولية، وتوفير حماية أفضل للبيئة (راجع مقال «تغير البؤرة» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). ويتعين حفز الاستهلاك بزيادة دخل الأسر المعيشية — من خلال توسيع قطاع الخدمات كثيف الاستخدام للعمالة وزيادة العمالة في الأنشطة ذات القيمة المضافة الأكبر والأكثر كثافة في استخدام رأس المال البشري — وخفض مدخرات الأسر المعيشية والشركات — ومن خلال تقوية شبكة الأمان الاجتماعي وتنفيذ إصلاح مالي يكافئ الأسر المعيشية بعدل أكبر ويخصص رأس المال بكفاءة أكبر. ومن الأمور المشجعة أن معظم هذه الإصلاحات ظاهرة على شاشات رادار الحكومة الصينية، إلا أن تنفيذها في الوقت المناسب عنصر أساسي.

وفي الهند، أتاحت قوة نشاط الخدمات للبلد ميزة قل أن تعتادها اقتصادات الأسواق الصاعدة: عدد كبير من الشركات الخاصة المنافسة عالميا في مجالات القيمة المضافة العالية. فشركات مثل إينفوسيس، وويبرو، وتي سي إس، تتنافس على الترتيب الأول في مجال خدمات تكنولوجيا المعلومات على مستوى العالم. إلا أن العمالة في مجال تكنولوجيا المعلومات في الهند تقدر بنحو ٢,٥ مليون شخص فقط، أي أقل من نصف درجة مئوية من مجموع السكان في عمر العمل. ومع اقتصار الدخل في المتوسط على نحو ١٥٠٠ دولار أمريكي سنويا، تكون الأجور منخفضة لمعظم العاملين.

ومع نمو عدد السكان في عمر العمل في الهند بسرعة على مدى العقود القادمة، سيدخل عدد أكبر من الأشخاص من أي وقت مضى في قوة العمل. ولتعزيز هؤلآء بفرص عمل جيدة سيكون من الضروري توافر مجموعة من العوامل. فسيتمتع تحسين التعليم والرعاية الصحية، وسيتمتع إصلاح الإطار التنظيمي للصناعات كثيفة الاستخدام للعمالة، لا سيما في الصناعات التحويلية. وسيتمتع معالجة القيود المفروضة على النمو، بدءا بعدم كفاية طاقة الموائى واكتظاظ الطرق وانتهاء بالتخصيص الأخرق لحقوق التعدين وانقطاع التيار الكهربائي. ومن العناصر الحاسمة أيضا تحسين مناخ العمل بتبسيط القواعد وإلغاء الإجراءات البيروقراطية الطويلة، وخفض الحواجز أمام التجارة الخارجية. وسيتمتع تحسين النظام المالي حتى تتوافر لعدد أكبر من الأشخاص القدرة على الادخار والاقتراض، وحتى تتمكن الشركات بسهولة أكبر من الاضطلاع باستثمارات طويلة الأجل.

ويمكن في غياب الإصلاحات المستمرة أن تتوقف عملية استحداث الوظائف. وسيتمتع إنجاز ذلك كله في الوقت الذي تسيطر فيه الحكومة وينك الاحتياطي الهندي على كل من التضخم، الذي ارتفع في السنوات الأخيرة إلى مستويات عالية، وعجز الميزانية، الذي يأبى أن ينخفض منذ الأزمة المالية العالمية وقد يزامم الاستثمار ويعيق تطوير الأسواق الرأسمالية.

تقاسم التحديات المشتركة

تواجه الهند والصين أيضا بعض التحديات المشتركة. وعلى وجه الخصوص، يتعين أن يكون النمو أكثر شمولاً في كل من البلدين. ولا يوجد مثل تاريخي في العالم لسجلي الصين والهند في الحد من الفقر. ففي الهند، انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون دون خط الفقر، في الفترة بين ١٩٩٣ و ٢٠٠٩، من ٣٦٪ إلى ٢٢٪ من مجموع السكان. ومنذ أن بدأت الإصلاحات في الصين، انتشل أكثر من ٤٠٠ مليون

أيضا تمكين الشركات التي لا توجد لديها سوى فرص محدودة للعمل في مشروعات مشتركة مع شركات أجنبية، في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر، من رفع رأسمالها بسهولة أكبر. ومن شأن زيادة التنافس في النظام المصرفي تحقيق منافع ماثلة، فضلا عن زيادة الدخل المالي للأسر المعيشية.

وإضافة إلى ذلك، مع تعديل توازن الاقتصاد في الصين، يمكن أن تتعلم الصين بعض الحيل من الطريقة التي تمكنت بها الهند من تطوير الخدمات. فعلى الرغم من عدم خلو النظام المالي في الهند، الذي تدفعه قوى السوق بدرجة أكبر، من السلبيات، فإنه يخصص رأس المال للشركات مع تدخل الحكومة بدرجة أقل ومع وجود تشوهات أقل. وبالمثل، فمع تزايد المخاوف بشأن قدرة الصناعات التحويلية في الصين على الابتكار، يمكن أن تتعلم الصين من الهند «الاستثمار غير المرئي في الإنسان». فقد استطاعت الهند،



ومع اتباع الصين والهند للسياسات السليمة، فلا شك في أن أهميتهما للاقتصاد العالمي ستزداد

من خلال الدعم المقدم للتعليم المهني وكذلك منزهات التكنولوجيا الموجهة نحو التصدير التي عززت نمو التجمعات، تحقيق وحفظ مزايا في أنواع الصناعات التي سيتعين أن تطورها الصين لتجنب شرك الدخل المتوسط. وفي جميع هذه المجالات، كانت الحماية القوية التي توفرها الهند للملكية الفكرية عنصرا حاسما.

ومع اتباع الصين والهند للسياسات السليمة، فلا شك في أن أهميتهما للاقتصاد العالمي ستزداد مع حفاظهما على النمو غير المتدرج ومع زيادة ترابط سكانهما مع بقية العالم. وقد قطع كلا البلدين شوطا طويلا منذ فتح اقتصاديهما منذ جيل مضى. واستحالت الصين والهند، من بلدين تعيش فيهما جموع كبيرة للغاية، ولكن فقيرة، من السكان، لا توجد لهما سوى صلات محدودة ببقية العالم، إلى ثاني وثالث أكبر اقتصادات على مستوى العالم من حيث تعادل القوى الشرائية. ويبرهن اختلاف النموذجين الاقتصاديين على أنه لا توجد طريقة واحدة لتطور البلدان، ويعرض التحديات المختلفة التي يواجهها البلدان للحفاظ على نموها على المدى المتوسط.

ومع ذلك، لا يزال في كل من البلدين أشخاص تُركوا في الخلف، لا تتاح لهم الخدمات العامة مرتفعة الجودة إلا بشكل محدود، ولا توجد لديهم سوى فرص محدودة لتحسين أوضاعهم الاقتصادية. وفي الهند، من شأن تحسين البنية التحتية وفتح اقتصاد الصناعات التحويلية أمام القوى المنافسة أن يساعد على تعجيل وتيرة النمو وجعله أكثر شمولا. وتعلم الصين شيئا أو اثنين عن هذه المجالات. وفي الصين، من شأن الخروج بالاقتصاد من دائرة الصناعات التحويلية والصادرات إلى الخدمات والاستهلاك وجعل النظام المالي أقرب إلى التوجه السوقي أن يساعد على الحفاظ على النمو وتوسيع نطاق المنافع المتحققة منه. وفي هذه المجالات، توجد للهند نجاحات.

وفي حين قطعت الصين والهند شوطا طويلا، كلٌ من طريق مختلف للغاية، فلدى كل منهما الكثير الذي يتعلمه من الآخر، مع اختطاط كل منهما المرحلة التالية من نموها المميز. ■

مرتضى سيد نائب الممثل المقيم لصندوق النقد الدولي في الصين. وجيمز والش اقتصادي أول في إدارة آسيا والمحيط الهادئ في صندوق النقد الدولي.

وإضافة إلى ذلك، فإن العامل الذي كان حجر عثرة في طريق الهند أصبح قوة دافعة لنمو الصين: فقد كانت الصين لفترة طويلة أكبر مستثمر في البنية التحتية على مستوى العالم، تبني طرقا أحيانا حتى قبل أن توجد البلدات التي ستخدمها هذه الطرق في نهاية الأمر. وأدى تركيز الصين على الصادرات إلى دفعها للاستثمار بدرجة كبيرة في مجالات الشحن وخطوط السكك الحديدية للركاب الآن، ومرافق الموانئ، وحتى الطرق السريعة. وتطورت البنية التحتية الحضرية في مدن الصين الكبيرة بوتيرة سريعة، مع اتساع شبكة مترو الأنفاق الآن بين شنغهاي وبكين لتكون من أوسع الشبكات على مستوى العالم. إلى جانب ذلك، فإن استثمار الصين في الطاقة — في الفحم على ما جرت عليه العادة وإن كان يشمل الآن أيضا جميع أشكال مصادر الطاقة المتجددة — هو الأعلى أيضا على مستوى العالم. ويعقد وفي المقابل، كانت البنية التحتية في الهند حجر عثرة.

الاستثمار في خطوط السكك الحديدية الملكية الحكومية المباشرة. وكانت بعض عمليات خصخصة المطارات ناجحة، إلا أن الاستثمار في مرافق الموانئ لا يزال متأخرا، وتضررت عمليات توليد الطاقة ونقلها بسبب ضعف نماذج التسعير والتنظيمات التي تزيد كثيرا من تكاليف الاستثمار. ويترك ذلك مجالا كبيرا لتحسين الطريقة التي تقوم الهند من خلالها بتنفيذ الخطط المتعلقة بالبنية التحتية لدعم النمو وتحسين الموصولية وخفض تكلفة التصدير. ويمكن ألا تتكرر الوتيرة السريعة لتطور البنية التحتية في الصين بصورة كاملة أو بسهولة في بلدان أخرى، إلا أنها تقدم بالتأكيد دروسا لربط الاستثمار في البنية التحتية بأهداف التنمية.

وفي المقابل، ما الدروس التي يمكن أن تقدمها الهند للصين؟ أحد المجالات الأساسية هو القطاع المالي للهند، الذي يتسم بدرجة أكبر نسبيًا من التقدم ويستند بدرجة أكبر إلى السوق. وعلى وجه الخصوص، على الرغم من انخفاض مستوى الدخل نسبيًا، فإن لدى الهند سوقا للأسهم تتسم بدرجة كبيرة من التطور والشفافية. ويعني انفتاحها أمام المستثمرين الأجانب أن الشركات المقيدة في البورصة تستطيع فعليا الحصول على رأس المال الاستثماري من المستثمرين الأجانب. ولا يمثل ذلك فحسب مصدرا مهما لتمويل الشركات الهندية التي يمكن أن يتعذر عليها في غيابها الحصول على رأس المال الأجنبي، وإنما أدخل في ثقافة الشركات مفهومي الشفافية والانفتاحية. ويشترط لقيده شركات على أسواق الأسهم الهندية نفس مستوى الإفصاح المعمول به في الاقتصادات المتقدمة. وقد أدى ذلك إلى تحسين انضباط السوق والثقة في الشركات الكبيرة.

وفي حين لا تزال النظم المالية في كلا البلدين خاضعة لهيمنة الدولة ولا تزال الفرص للمستثمرين الأجانب محدودة، فإن النظام المالي في الهند أكثر توجهًا نحو السوق. فأسعار الفائدة على الودائع في البنوك محررة بالكامل، مما يحسن العائد الذي يمكن أن يحصل عليه أصحاب المدخرات. وتتنافس كل من بنوك القطاعين العام والخاص على العمل مع الشركات الكبيرة، مما يشجع على الكفاءة وتحسين تخصيص الموارد. وفي المقابل، تتسم سوق الأسهم في الصين بدرجة أكبر بكثير من الانغلاق، ومن شأن فتحها للأجانب زيادة المعلومات المتاحة للمستثمرين وتحسن انضباط السوق وتخصيص رأس المال. ومن شأنه

العودة إلى الخريطة

إعادة دمج ميانمار في الاقتصاد العالمي يعد بمستقبل أفضل لشعبها

ميرال كاراسولو وسيغيه دودزين



وتتمتع ميانمار بثروات من الموارد الطبيعية تشمل الغاز الطبيعي والأحجار الكريمة والمعادن ومنتجات الغابات، وتملك قوة عاملة شابة. ونظرا لعضوية ميانمار في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، ورئاستها لهذه الرابطة في عام ٢٠١٤ وفق ما هو مقرر، وقربها من الهند والصين، يمثل البلد جسرا استراتيجيا في واحدة من أكثر المناطق ديناميكية في العالم.

ومع أجواء الانفتاح السياسي الجديدة، أصبحت فنادق يانغون مشغولة بالفعل من قبل رجال أعمال أجنبي يتقصون إمكانات ريادة المشاريع. ويمكن التعرف عليهم فوراً — يجتمعون في ردهات الفنادق ويرتحلون في مختلف أجزاء المدينة في زي ينم عن هويتهم، متحدين قيظ ميانمار. وأعلن عدد كبير من الشركات الأجنبية الكبيرة، بما في ذلك كوكاكولا وشيفرون وجنرال إلكتريك، خططا للاستثمار في ميانمار.

وتشجع أجواء التفاؤل بالنمو الاقتصادي وتحسن مستويات المعيشة، ولكن التغيير الملموس الذي تحقق على أرض الواقع حتى الآن لا يعدو أن يكون محدودا. فانقطاع التيار الكهربائي لا يزال يحدث بانتظام، ليس فقط في المركز التجاري يانغون، حيث ينتشر استخدام المولدات الكهربائية على نطاق واسع، وإنما أيضا في العاصمة الجديدة ناي بي تاو، بالرغم من وجود سد كهرومائي بالقرب منها. ولا تزال أحوال الطرق سيئة والخدمات المالية بدائية ومستويات المعيشة من أدنى المستويات في المنطقة. ويشير غياب المهارات لدى الأجيال الأكبر سنا إلى تآكل رأس المال البشري بسبب سوء السياسات التعليمية على مدى العقود القليلة الماضية. ولا تزال الصراعات الطائفية والعرقية تشتعل في بعض المناطق، بشكل يؤكد على المخاطر التي تواجهها عملية الإصلاح.

وعلى الرغم من هذه التحديات، بدأت الحكومة الجديدة سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية. وعملة ميانمار، الكيات، مربوطة رسميا بسعر صرف منخفض بصورة اصطناعية منذ عام ١٩٧٧. وأدى هذا السعر المصطنع، إلى جانب القيود المفروضة على المدفوعات والتحويلات الدولية، إلى نمو سريع لأسواق العملة غير الرسمية التي يتداول فيها

استدارة أخاذا، تصعد ميانمار من عقود من العزلة عن بقية العالم. فقد شرعت حكومة يوتين

في

سين الجديدة في إصلاحات سياسية واقتصادية غير مسبوقه تعيد في الوقت الحالي دمج ميانمار في المجتمع العالمي وتعطي دفعة للتنمية الاقتصادية بها.

إلا أن تمهيد الطريق لتحقيق مستقبل أفضل لميانمار سيتطلب أن يكون لصانعي السياسات فيها عزم حاسم على الحفاظ على زخم الإصلاحات وترجمته إلى مكاسب ملموسة لشعب ميانمار. ويمكن أن تساعد البلدان الأخرى ميانمار على الاستفادة من تجربتها بتقديم مساعدة فنية وإنمائية مطلوبة بشكل كبير.

التقدم ببطء نحو الإصلاح

اتخذت ميانمار سلسلة من الخطوات باتجاه تحقيق المصالحة السياسية وإرساء الديمقراطية. وتتضمن الإصلاحات السياسية التي قامت بها منذ مارس ٢٠١١ إطلاق سراح السجناء السياسيين وتخفيف الرقابة على وسائل الإعلام، وسن قانون جديد للعمل يسمح بتأسيس نقابات عمالية، وإبرام عدة اتفاقات بشأن وقف إطلاق النار مع الأقليات العرقية. ومن الدلائل الأوضح على هذه العملية السياسية أشهر عضوة جديدة في البرلمان، زعيمة المعارضة أون سان سو تشي، التي كانت قيد الإقامة الجبرية حتى أواخر عام ٢٠١١.

وأدت هذه الخطوات إلى حفز رد إيجابي من المجتمع الدولي. فعقب الانتخابات الفرعية التي أجريت في إبريل وأتاحت للسيدة سو تشي وحزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية الذي ترأسه دخول البرلمان، وافقت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وكندا وأستراليا على تعليق معظم الجزاءات الاقتصادية التي كانت تفرضها على ميانمار، وإن كانت الأسواق الأمريكية لا تزال مغلقة أمام صادرات ميانمار.



في السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، مقابل متوسط ٥٪ تقريبا في السنوات الخمس الماضية. ويتوقع أن يتراجع التضخم إلى نحو ٦٪، ليقل بكثير عن مستوى الخانتين الذي شهده البلد في العقد الماضي. ويعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى ارتفاع سعر الكيات مؤخرا في الأسواق الموازية المستخدمة على نطاق واسع وإلى طبع كميات أقل من النقود لتمويل النفقات الحكومية. ويتوقع أن تتحقق زيادة كبيرة في احتياطات البلد من الغاز وأن تتعزز إيرادات الصادرات اعتبارا من عام ٢٠١٣ نتيجة لاكتشاف حقلي الغاز الجديدين شوي وزوتيكا في أواخر الألفينات.

ومع ذلك، لا يزال اقتصاد ميانمار يعتمد بدرجة كبيرة على الزراعة والطاقة ويظل منغلقا نسبيا أمام بقية العالم (راجع الرسم البياني). وتوجد ضرورة إلى تنوع هذه القاعدة الاقتصادية لتوسيع المنافع المتحققة من الاندماج العالمي والحد من المخاطر التي يمكن أن تهدد الاستقرار الاقتصادي الكلي. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي الاعتماد على صادرات الموارد الطبيعية إلى جعل الاقتصاد عرضة أكبر

تصعد ميانمار من عقود من العزلة عن بقية العالم.

لمخاطر تقلبات أسعار السلع الأولية. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تؤدي التدفقات الكبيرة الداخلة في قطاع الموارد إلى الحفاظ على ارتفاع سعر العملة، مما يضر بالقدرة التنافسية المحدودة للصادرات الأخرى. ويمكن إدارة جزء من هذه المخاطر بانتهاج سياسات اقتصادية كلية مناسبة — ويمكن على سبيل المثال أن يفيد وضع إطار للمالية العامة يدخر الإيرادات غير المتوقعة عند ارتفاع أسعار السلع الأولية ويستخدم هذه المدخرات في أوقات الشدة عند انخفاض الأسعار في الحد من دورات الكساد والانتعاش.

وحتى يتسنى تحقيق نمو قابل للاستمرار وعريض القاعدة، في قطاعات تتجاوز الزراعة والطاقة، يتعين تهيئة مناخ أفضل للعمل التجاري في القطاع الخاص المحلي. ومن شأن الحد من الإجراءات البيروقراطية، وانتهاج سياسات أكثر اتساقا وشفافية تهدف إلى خفض التكاليف المرتفعة لمزاولة العمل التجاري في ميانمار، وتحسين البنية التحتية مثل الكهرباء والطرق وخطوط السكك الحديدية والموانئ وتكنولوجيا المعلومات، مساعدة القطاع الخاص المحلي على التنافس والنمو.

وثمة دور كبير يمكن أن يضطلع به النظام المالي لتيسير هذه العملية وذلك بتحسين إتاحة التمويل لملايين المواطنين في ميانمار الذين لم يملكوا قط حسابا مصرفيا. وقد اتخذت بعض الخطوات منذ عام ٢٠١٠ لتحرير النظام المصرفي، ولكن مع إتاحة الائتمان للاقتصاد بمستوى ٨,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي — وهو من أدنى المستويات في المنطقة — يكون المجال مفتوحا أمام تعجيل جهود تحديث النظام المصرفي. وسيكون من الضروري مواصلة تحرير القواعد التنظيمية المتعلقة بتوسعات الفروع، والسماح للبنوك بتحديد أسعار الفائدة الخاصة بها على الودائع والقروض وتقديم منتجات مالية لملاءمة احتياجات اقتصاد أخذ في النمو، وتحديث نظام المدفوعات. وينبغي أن تتواءم هذه الخطوات مع تعزيز الرقابة والتنظيم للحفاظ على الاستقرار المالي. وتمثل الخطط الرامية إلى السماح بإقامة مشاريع مشتركة مع بنوك أجنبية خطوة واحدة في الاتجاه الصحيح، ومن شأنها أن تساعد على إعداد القطاع المالي للاندماج المالي في رابطة آسيان في عام ٢٠١٥.

ولا يزال أمام ميانمار شوط طويل حتى تندمج بالكامل مع بقية العالم ويجني مواطنوها ثمار ذلك الاندماج، لكنها بدأت الرحلة نحو مستقبل أكثر إشراقا. ■

ميرال كاراسولو نائبة رئيس قسم وسيغيه دودزين اقتصادي أول، وكلاهما في إدارة آسيا والمحيط الهادي في صندوق النقد الدولي.

النقد الأجنبي بأسعار صرف مختلفة، كما أدى إلى تثبيط التجارة والاستثمار. وتتمثل الخطة الراهنة في إصلاح نظام سعر الصرف لتيسير التفاعل مع العالم الخارجي. واستعاذ البنك المركزي في أول إبريل عن سعر الصرف الرسمي الثابت بسعر صرف قائم على أساس السوق، مما قرب من أسعار السوق غير الرسمية المستخدمة على نطاق واسع.

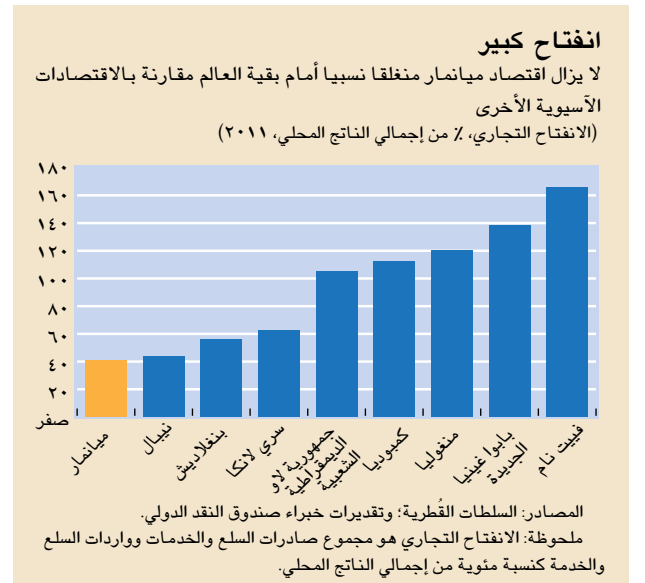
ولا يزال من الضروري بذل جهود أخرى لتوحيد جميع الأسعار السوقية غير الرسمية، بإلغاء أولا ما تبقى من قيود على المدفوعات والتحويلات الدولية. وتعكف الحكومة في الوقت الراهن على إعداد الإطار القانوني والبنية التحتية السوقية اللازمة لإنجاز هذه الخطوة المهمة بحلول عام ٢٠١٣، من أجل الترحيب بالدورة السابعة والعشرين لمباريات جنوب آسيا في ميانمار بسوق حديثة للنقد الأجنبي.

وناقش البرلمان في فبراير ميزانية الحكومة الجديدة، في خطوة أولى غير مسبوقه باتجاه شفافية المالية العامة. وتهدف الميزانية إلى مضاعفة الإنفاق على الصحة والتعليم مقارنة بالعام السابق، بدعم من إيرادات الغاز الأعلى، التي أصبحت تسجل الآن بسعر الصرف السوقية. إلا أن تحسين رأس المال البشري سيستلزم جهودا متصلة على مدى أعوام كثيرة.

وإدراكا لهذه التحديات، تقوم الحكومة في الوقت الراهن بإعداد خطة اقتصادية وطنية لخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون دون خط الفقر من ٢٦٪ (مثلا ورد في مسح وطني أجرى مؤخرا) إلى ١٦٪ بحلول عام ٢٠١٥. ومن المقرر سن قانون جديد للاستثمار الأجنبي يتيح للمستثمرين الأجانب استثمار الأراضي وإنشاء شركات بدون شركاء محليين. وسيوفر هذا القانون حوافز ضريبية لتشجيع نقل التكنولوجيا واستحداث الوظائف من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يظل منخفضا في الوقت الراهن مقارنة بالبلدان المجاورة لميانمار والذي يتضمن إمكانات كبيرة للنمو. ويعتزم إنشاء ثلاث مناطق اقتصادية خاصة، مع شق طرق عالية الجودة وبناء موانئ للسفن العملاقة وتوفير الكهرباء وعناصر أخرى من البنية التحتية اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبي إلى الصناعات التحويلية الخفيفة الموجهة نحو التصدير. ويتوقع أن تؤدي الإصلاحات في مجال الأراضي إلى تملك أراض للمزارعين للمساعدة على رفع الإنتاجية الزراعية.

مستقبل واعد

تحسنت الافاق الاقتصادية للبلد نتيجة لهذه الجهود. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يزيد نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى ٦,٢٥٪



الاستفادة من الخدمات المصرفية

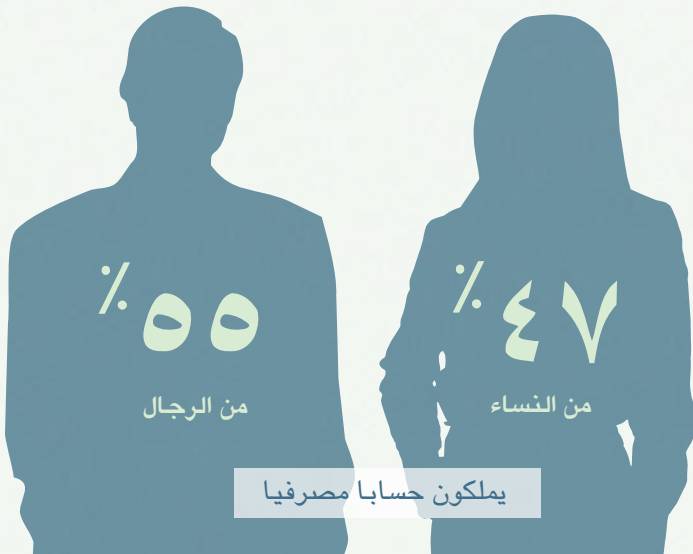
قواعد البيانات الجديدة تبين وجود ثغرات في طرق الأشخاص في الاستثمار والاقتراض وأداء المدفوعات وإدارة المخاطر

تبلغ نسبة الأشخاص الكبار الذين لا يملكون حسابا في مؤسسة مالية رسمية — بنك، أو اتحاد ائتماني، أو جمعية تعاونية، أو مكتب بريد، أو مؤسسة تمويل أصغر — ٥٠٪ على مستوى العالم. ويفتقر هؤلاء الكبار غير المرتبطين ببنوك، وعددهم ٢,٥ مليار شخص، إلى مكان آمن للادخار ويرجع أن تكون إمكانية حصولهم على ائتمان محدودة. وبدون امتلاك الأشخاص لحساب في مؤسسة مالية، يكون من الصعب عليهم تلقي أجور وتحويلات ومدفوعات حكومية. ولكن حتى الآن تفتقر معظم الاقتصادات إلى مؤشرات على الممارسات المصرفية للفقراء والنساء والشباب. ولمعالجة هذه الثغرة، أجرى البنك الدولي ومؤسسة غولاب مسحا في ١٤٨ اقتصادا خلال عام ٢٠١١ للوقوف على الطريقة التي يقوم بها الكبار بالادخار والاقتراض وأداء المدفوعات وإدارة المخاطر داخل القطاع المالي الرسمي وكذلك خارجه.

فروق شاسعة

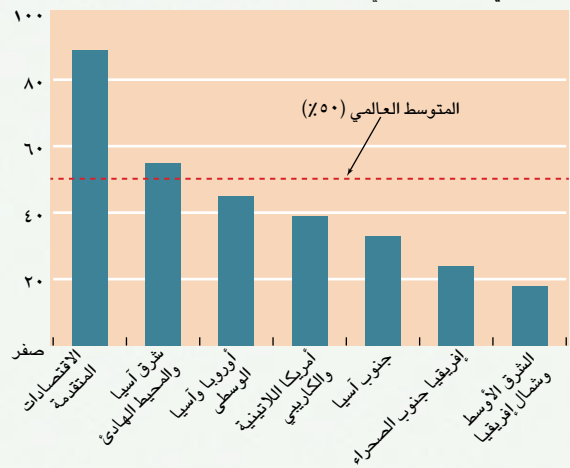
والأسباب الأكثر شيوعا لعدم امتلاك حساب مصرفي هي عدم امتلاك ما يكفي من النقود لاستخدام حساب مصرفي (ذكره ٦٥٪ من المجيبين)، وارتفاع تكاليف البنوك أو الحسابات المصرفية بصورة مفرطة، أو بعد المسافة بصورة مفرطة (ذكره ٢٥٪ و ٢٠٪ على الترتيب)، وعدم امتلاك المستندات اللازمة (١٨٪). وتشير هذه الأسباب إلى أن إزالة الحواجز المادية والبيروقراطية والمالية يمكن أن يوسع نطاق استخدام الحسابات المصرفية والمزايا المالية المصاحبة لها.

تكشف البيانات، مثلما هو متوقع، عن تفاوت حاد بين المناطق والبلدان والخصائص الفردية (مثل نوع الجنس والتعليم والعمر). وتشير قاعدة بيانات البنك الدولي Global Findex إلى أن ٨٩٪ من الكبار في الاقتصادات المتقدمة يملكون حسابا مصرفيا، مقارنة بنسبة ٤١٪ من الكبار في البلدان النامية. ومن بين أفقر الأشخاص، تبلغ نسبة الذين يعيشون على أقل من دولارين يومين ويملكون حسابا مصرفيا ٢٣٪. وعلى الصعيد العالمي، تبلغ نسبة الرجال الذين يملكون حسابا مصرفيا ٥٥٪، مقابل نسبة ٤٧٪ للنساء.



نصف الكبار في العالم لا يملكون حسابا مصرفيا.

(الكبار الذي يملكون حسابا في مؤسسة مالية رسمية، ٪)

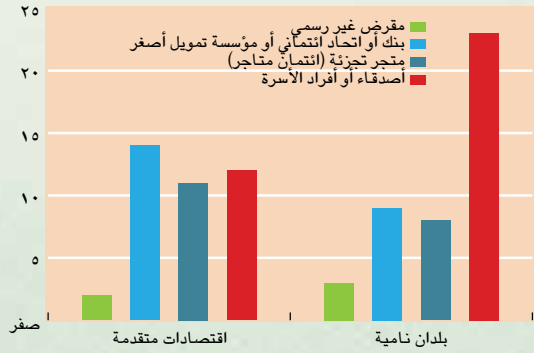


جمعيات الادخار والأصدقاء

على الصعيد العالمي، يقول ٣٦٪ من الكبار إنهم ادخروا بعض النقود خلال الاثني عشر شهرا الماضية، إلا أن ٢٢٪ من الكبار فقط هم الذين يذكرون أنهم ادخروا نقودهم في بنك أو في أي مؤسسة مالية رسمية أخرى. واقترض نحو ٩٪ من الكبار في مختلف بلدان العالم من بنك خلال الاثني عشر شهرا الماضية، مقارنة بنسبة ٢٣٪ اقترضوا من أصدقاء أو من أفراد أسرهم. وفي البلدان النامية، تمثل الجمعيات الادخارية التي تنشأ على مستوى المجتمعات المحلية بديلا شائعا (أو تكميليا) آخر للادخار في البنك. وتعمل هذه الجمعية — المعروفة باسم «سوسو» في غرب إفريقيا و«باندر» في بيرو — بوجه عام بتجميع إيداعات أسبوعية لأعضائها وصرف المبلغ الكامل لعضو مختلف كل أسبوع.

معظم الأشخاص لا يستخدمون البنوك لادخار النقود.

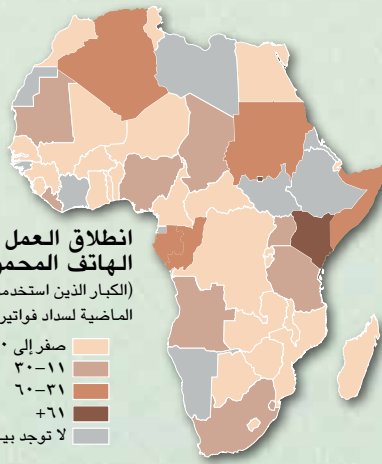
(الكبار الذي يقترضون من المصدر في العام الماضي، %)



ملحوظة: يمكن أن يكون الاقتراض من أكثر من مصدر واحد.

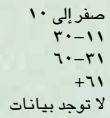
ثورة الأجهزة المحمولة

توجد نقطة مضيئة في توسع الخدمات المالية في العالم النامي، وهي استحداث تداول النقود مؤخرا عن طريق الهاتف المحمول. ورغم أن نظام تحويل النقود M-PESA المستخدم في كينيا مألوف لدى كثيرين، فإن البيانات توضح نجاح تداول النقود باستخدام الهاتف المحمول في مختلف أجزاء منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، حيث يذكر ١٦٪ من الكبار أنهم استخدموا هاتفا محمولا لسداد فواتير أو لإرسال نقود أو تلقيها خلال الاثني عشر شهرا الماضية. وبخلاف ذلك، فإن نصف هؤلاء الكبار غير مرتبط بأي بنك. إلا أن المتوسط العالمي لاستخدام النقود عن طريق الهاتف المحمول في البلدان النامية يقتصر على ٥٪، مما يشير إلى أنه لا تزال هناك حواجز تنظيمية وعقبات أخرى تحول دون استحداث تداول النقود عن طريق الهاتف المحمول في مناطق أخرى. ■



انطلاق العمل المصرفي باستخدام الهاتف المحمول في إفريقيا

(الكبار الذين استخدموا الهاتف المحمول في السنة الماضية لسداد فواتير أو إرسال أو تلقي نقود، %)



من الكبار هم الذين اقترضوا من بنك في العام الماضي ٩%



سيدة في مكتب فرع تشامروين للتمويل الأصغر في بوتشيتونغ، كمبوديا

من الأشخاص في البلدان النامية ٤١%



مشهد لأحد شوارع نيروبي في كينيا

من الأشخاص في البلدان المتقدمة ٨٩%



حركة المشاة في طوكيو، اليابان

يملكون حسابا مصرفيا

أعدته أسلي ديميرجوك-كونت وليورا كلابر من شبكة التنمية المالية وتنمية القطاع الخاص التابعة للبنك الدولي. والبيانات مأخوذة من قاعدة بيانات Global Findex، المستمدة من أكثر من ١٥٠ ألف مقابلة أجريت في ١٤٨ اقتصادا ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني www.worldbank.org/globalfindex

فرض ضرائب على التمويل

يتزايد حماس كثير من صانعي السياسات الأوروبيين لفكرة توسيع نطاق الضرائب على القطاع المالي

جيف غوتليب و غريغوريو إيمبافيدو وأنا إيفانوفنا

إلى ٥٪ في المتوسط من إجمالي الناتج المحلي لدعم القطاع المالي بصورة مباشرة. وأصدرت الحكومات أيضا ضمانات والتزامات أخرى بلغت في مجموعها نحو ١٧٪ من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط. ورغم أن السلطات حالت دون حدوث انفجار داخلي في النظام المالي، فقد تسببت الأزمة برغم ذلك في حدوث ركود عالمي أسفر عن خسارة تراكمية في الناتج بلغت نحو ٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي (IMF, 2012).

وقام عدد كبير من الحكومات الأوروبية مؤخرا باستحداث ضرائب على القطاع المالي لاستعادة التكلفة التي تحملتها المالبات العامة في عمليات الإنقاذ. إلا أن المناقشات لا تزال جارية في أوروبا بشأن الدور الذي يمكن أن تضطلع به الضرائب على القطاع المالي في توفير ضمانات وقائية للنظام المالي. وتحقيقا لهذه الغاية، اقترحت المفوضية الأوروبية فرض ضريبة منسقة على المعاملات المالية لجميع الدول الأعضاء السبعة والعشرين.

ويمكن النظر إلى ضرائب القطاع المالي بطريقتين. أولا، يمكن في حالة تطبيقها على السلوك الذي ينطوي على مخاطر، أن تكون أداة تصحيحية تقلل من احتمال حدوث أزمات مستقبلية. وثانيا، يمكن أن تكون ضرائب القطاع المالي وسيلة تضاف من خلالها إلى الخزائن الحكومية الموارد اللازمة لتغطية تكاليف الأزمات التي وقعت في الماضي وأي أزمات تقع في المستقبل.

ويمكن أن تكمل الضرائب تنظيم المؤسسات المالية نظرا لأنه يمكن تركيزها على المخاطر التي يواجهها النظام المالي ككل وليس على فرادى المؤسسات المالية فقط (Keen, 2011). وفي حين تنشئ القواعد التنظيمية من قبيل الحد الأدنى لرأس المال الإلزامي هوامش أمان تساعد فرادى المؤسسات على استيعاب الخسائر، فإن الضرائب يمكن أن توفر الموارد التي تحتاج إليها الحكومات للتدخل على نطاق النظام. وعلاوة على ذلك، تسمح الضرائب مع الوقت بزيادة كفاءة توزيع الخسائر — بجمع الضرائب من الجيل الحالي لتعويض الخسائر التي يمكن أن تفرضها أعمالها على أجيال المستقبل.

يمكن للقطاع المالي — الذي يشتمل على بنوك وشركات استثمارية وصناديق معاشات تقاعدية وشركات تأمين — أن يتيح مزايا كبيرة للمجتمع إذا كان عميقا ويعمل بشكل جيد. فوجوده يعني أن الشركات تستطيع الحصول بشكل أيسر على رأس المال اللازم للاستثمار. ويستطيع الأفراد أن يحسنوا بمرور الوقت تمهيد إنفاقهم — الادخار في أوقات الرخاء استعدادا لأوقات الشدة والتقاعد. ويمكن للقطاع المالي، إذا كان قويا، أن يزيد النمو طويل الأجل، يربط أصحاب الادخارات الزائدة بأصحاب الادخارات التي تقصر عن اللازم.

ولكن مثلما بينت الأزمة الاقتصادية العالمية التي شهدتها الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، يمكن أن يفرض القطاع المالي أيضا تكاليف كبيرة على الاقتصاد بقطاعاته الأوسع. فمن بين عوامل أخرى، فقد تسبب الجمع بين الإقدام المفرط على المخاطر، وارتفاع نسب الرفع المالي، وشدة الاعتماد على التمويل بالجملة قصير الأجل، في وقوع خسائر جسيمة لعدد كبير من المؤسسات المالية المهمة في الاقتصادات المتقدمة. وخشيت الحكومات من أن يكون لإفلاس المؤسسات الكبرى، إن حدث، تأثير هائل على الإنتاج وتوظيف العمالة. ولتجنب حدوث انهيار مالي على مستوى النظام، قامت الحكومات في أمريكا الشمالية وأوروبا بإنفاق ٣٪



القضاء على التشوهات

يمكن أن تُستخدم ضرائب القطاع المالي للقضاء على تشوهات النظام الضريبي التي يمكن أن تكون قد ساهمت في الأزمة المالية الأخيرة. وعلى سبيل المثال، فإن عدم تطبيق ضريبة للقيمة المضافة على الخدمات المالية يمكن أن يساعد على تفسير النمو غير المتكافئ للقطاع المالي في السنوات الأخيرة. وبالمثل، يمكن أن تكون قدرة الشركات المالية — وكذلك غير المالية — على اقتطاع مدفوعات الفائدة من ضرائبها قد شجعت على الاعتماد المفرط على الدين وليس على التمويل بالأسهم.

إلا أن مؤيدي فرض ضرائب على القطاع المالي يرغبون في اتخاذ إجراء أبعد من خفض التشوهات القائمة. فهم يريدون تصميم ضريبة يمكن أن ترغم القطاع المالي على تحمل التكلفة الاجتماعية للسلوك المنطوي على مخاطر. وقد بينت الأزمة الأخيرة أن العواقب التي تترتب على وقوع أزمة في القطاع المالي لا تقتصر على الأطراف التي شاركت بشكل مباشر في المعاملات المالية الأساسية، وإنما يمكن أن تمتد إلى المجتمع عموماً. ويكون المبرر الذي يستند إليه فرض هذه الضريبة

النسبي (جمع نقود من خلال الاقتراض، لأجل قصير غالباً، من بنوك ومؤسسات مالية أخرى) وعلى التمويل الأجنبي. ويمكن أن يؤدي فرض ضريبة على مصادر التمويل المتقلبة هذه إلى تشجيع البنوك على التحرك باتجاه مصادر التمويل الأكثر موثوقية، مثل الودائع والتمويل المحلي الأطول أجلاً.

• تواتر المتاجرة: يزعم بعض المحللين أن قيام مؤسسات مالية بالمتاجرة في الأوراق المالية بتواتر مرتفع يسهم في خلق تقلبات زائدة أو فقاعات في أسعار الأصول. ويعتقد آخرون أن القيمة الاجتماعية للمتاجرة بتواتر مرتفع مشكوك فيها. ويفضل هؤلاء الخبراء فرض ضرائب مباشرة على هذا النوع من المتاجرة.

ولا يعدو خفض احتمال حدوث أزمة مالية بتغيير السلوك أن يكون غاية واحدة من غايات الضرائب المقترحة فرضها على القطاع المالي. ومثلما هو مشار إليه، تريد الحكومات أيضاً أن تساعد في تغطية التكاليف الناشئة عن الأزمات التي يمكن أن تقع مستقبلاً. ومن الصعب تصميم ضريبة مناسبة على القطاع المالي لرفع الإيرادات. ويمكن أن تضبط المعدلات الضريبية بحيث تراكم هامش أمان يعادل ٢٪ إلى

يرغب مؤيدو فرض ضرائب على القطاع المالي في اتخاذ إجراء أبعد من خفض التشوهات القائمة. فهم يريدون تصميم ضريبة يمكن أن ترغم القطاع المالي على تحمل التكلفة الاجتماعية للسلوك المنطوي على مخاطر.

٣٪ من إجمالي الناتج المحلي — أي حجم متوسط التكاليف المباشرة التي يتحملها بلد ما من جراء الأزمة الأخيرة تقريباً — على مدى فترة زمنية. إلا أن هناك درجة عالية من عدم اليقين بشأن حجم الأزمات المستقبلية وتكلفتها. وعلاوة على ذلك، يمكن ألا تحدث بعض التكاليف إلى أن تنتهي الأزمة. والعنصر الحاسم هنا هو استخدام الإيراد الإضافي الذي تحققه هذه الضرائب لتحسين ماليات الحكومات وليس لدعم زيادة الإنفاق فحسب.

أدوات الضريبة

يُنظر في الوقت الحالي في أربعة أنواع رئيسية من الضرائب:

- ضريبة المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي: وهي ضريبة بسيطة تفرض على الميزانية العمومية للمؤسسة المالية (وبعض البنود غير المدرجة في الميزانية العمومية) بهدف التأكد من أن المؤسسة تسد حصة معقولة من التكاليف المباشرة المرتبطة بتسوية أوضاع المؤسسات المعتلة — وهو ما قد يتضمن بيعها أو نقلها أو تصفيتها. وإضافة إلى أن هذه الضريبة ترفع الإيراد، فإنها تحدث أيضاً تأثيراً على السلوك لأنها تتضمن عموماً الجمع بين هيكل معدلات متدرجة ووعاء يعفي الأسهم والودائع. ويؤدي اتباع هذا المنهج ضمناً إلى معاقبة التمويل بالدين بالجملة. ولتغيير سلوك السوق الأساسي، سيتعين أن تكون ضريبة المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي دائمة.
- ضريبة المعاملات المالية: وتفرض هذه الضريبة على قيمة معاملات مالية محددة، مثل تداول الأسهم. ويرجع بشكل عام لهذه الضريبة باعتبارها أداة لرفع الإيراد تقوم في الوقت ذاته بالحد من المعاملات المالية التي يرتأى أنها غير مرغوبة اجتماعياً، مثل المتاجرة بتواتر مرتفع. ومع ذلك، فإن هذه الضريبة، كغيرها من الضرائب على المعاملات، تتضاعف من خلال سلسلة الإمدادات بطرق لا يمكن التنبؤ بها، مما يرفع تكلفة رأس المال على بعض المؤسسات بصورة أكبر مما يرفعه على مؤسسات أخرى وربما يشجع على إنهاء الوساطة المالية بالحد من حجم المعاملات المالية (Matheson, 2011).

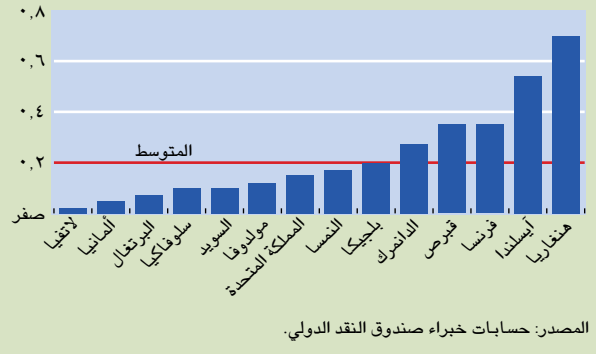
مماثلاً لمبررات فرض ضرائب على تلويث البيئة، وهو إرغام الجهة الملوثة للبيئة على سداد التكاليف التي تفرضها على المجتمع. وتوجد صعوبتان على الأقل في تطبيق هذه الضرائب. فأولاً، هناك مسألة ما إذا كان يمكن تعريف وقياس المخاطرة النظامية التي يفرضها القطاع المالي. وثانياً، يجب أن تحدد الجهات التنظيمية النشاط السوقي أو السمة السوقية التي تفرضها هذه المخاطرة النظامية. ولم يعرف الخبراء حتى الآن ماهية «المخاطرة النظامية» بطريقة تصلح للاستخدام التشغيلي. إلا أنه قد أحرز تقدم في تحديد بعض المصادر المحتملة للمخاطرة النظامية:

- الحجم ودرجة الترابط: إذا كانت المؤسسة المالية المعنية تعتبر أكبر من أن تخفق أو ترتبط بعلاقات أكثر من اللازم بمؤسسات مالية أخرى (أكثر ترابطاً من أن تخفق)، فإنها تستفيد من الانخفاض المصطنع لتكاليف التمويل لأن المستثمرين يفترضون أن الدولة ستدخل لإنقاذها إذا ما تعرضت لإعسار. ويشجع هذا الدعم غير الصريح الشركات على أن تصبح كبيرة. ومن شأن فرض ضريبة تساعد على موازنة هذا الدعم — لا سيما بهيكل معدلات متدرجة (يزيد فيه ذلك المعدل مع زيادة المبلغ الخاضع للضريبة) — أن تحد من حافز أن تصبح المؤسسة مؤثرة على النظام المالي.
- المعالجة غير المتماثلة للمنافع والتكاليف: تتوفر حماية لبعض المؤسسات المالية من تحمل مخاطر التطورات العكسية لأنها أكبر من أن تخفق و/أو لأن مسؤوليتها القانونية محدودة. وتخلق هذه الحماية حوافز لجميع الشركات للإقدام المفرط على المخاطر، إلا أنها تكون حادة بوجه خاص في البنوك التي تعتمد على نسب رفع مالي عالية. ولمعالجة تلك المسائل، يمكن فرض ضرائب أعلى على الأرباح التي تتجاوز حداً معيارياً معيناً. ونظراً لأن بعض العوائد الزائدة يمكن أن تدفع في صورة أجور (بما في ذلك مكافآت)، فإن فرض ضرائب على الأجور التي تتجاوز مستوى حدياً معيناً يمكن أن يؤدي نفس الغرض.
- هيكل التمويل: في أوقات مختلفة أثناء الأزمة الأخيرة، وجّه اللوم على زعزعة استقرار القطاع المالي الأوسع والاقتصاد إلى البنوك لإفراطها في الاعتماد على التمويل بالجملة المعروف بتقلبه

حصائل الضرائب

الضرائب المفروضة على القطاع المالي في أوروبا الغربية بعد وقوع الأزمة الأخيرة مباشرة ترفع حصيلتها بنحو ٠.٢٪ من إجمالي الناتج المحلي سنويا.

(الإيرادات المتوقعة، ضرائب على القطاع المالي، ٪ من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ويعتمد الوعاء المناسب لأي ضريبة على أهدافها. ففرض ضرائب على عنصر معين من الميزانية العمومية (التمويل بالجملة مثلا) أو بيان الدخل (الأرباح والمكافآت) أو معاملة ما (المتاجرة قصيرة الأجل) يكون مناسباً إذا كانت السلطات تسعى إلى تصحيح سلوك معين. ولكن بوجه عام، ينبغي النظر في التأثير الكلي لمختلف الضرائب والمتطلبات التنظيمية على البنوك.

ويعتمد المعدل المناسب على نوع الضريبة. وحتى يكون لضريبة المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي تأثير على السلوك، يتعين أن يكون معدلها أعلى للمؤسسات التي يزيد فيها الإقدام على المخاطر. وفيما يتعلق بضريبة النشاط المالي العام المقترحة، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار المعدل السائد لضريبة القيمة المضافة المفروضة على السلع والخدمات. ولكن إذا كانت الغاية من فرض هذه الضريبة تثبيط الإقدام المفرط على المخاطر، فسيتمتع تحديد معدلها بمستوى مرتفع نسبياً. ويتعين أن يكون معدل ضريبة المعاملات المالية منخفضاً للحد بقدر الإمكان من حدوث تشوهات. وحتى مع ذلك، فإن الطبيعة التضاعفية لهذه الضريبة تجعل من الصعب تجنب ارتفاع العبء الفعلي.

وقد ذكر صندوق النقد الدولي في تقرير أعدته إلى الاقتصادات المتقدمة والصاعدة لمجموعة العشرين أن ضرائب القطاع المالي ينبغي أن تكفل قيام القطاع بتغطية التكلفة المباشرة التي تتحملها المليات العامة نتيجة أي دعم تقدمه الحكومات مستقبلاً، وبجعل حدوث الإفخافات أقل احتمالاً وأقل إضراراً، وينبغي أن يكون تطبيقها سهلاً نسبياً، وأن تعالج التشوهات الضريبية القائمة التي يمكن أن تفاقم من المخاوف بشأن الاستقرار المالي. وفي هذا السياق، أوصى التقرير بفرض ضريبة للمساهمة في تحقيق الاستقرار المالي تكون مربوطة بألية فعالة وذات مصداقية لتسوية أوضاع المؤسسات المالية الضعيفة. وإذا كان من المرغوب رفع الإيراد، فمن الممكن تكميل ضريبة المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي بضريبة للنشاط المالي تُفرض على مجموع أرباح المؤسسات المالية ومكافآتها (IMF, 2010).

الوضع الراهن

قام عدد كبير من البلدان في أوروبا باستحداث ضرائب على القطاع المالي بعد وقوع الأزمة مباشرة. ويوجد لدى نحو اثني عشر بلداً تقريباً ضرائب مماثلة لضريبة المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي غايتها الأولى زيادة الإيراد. وفي نصف عدد البلدان تقريباً، كان المقصود، على الأقل في البداية، أن تكون ضرائب المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي مؤقتة. وتبلغ معدلات هذه الضرائب مستويات منخفضة نسبياً ويرجح أن يكون لها تأثير كبير على السلوك. وبوجه عام، تبلغ قدرة هذه الضرائب على زيادة الإيراد بنحو ٠.٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط، بما يشير إلى أنها ستستغرق ١٥ إلى ٢٥ عاماً لتوليد موارد معادلة للتكاليف المباشرة الناشئة عن الأزمة الأخيرة (راجع الرسم البياني). ومن غير الواضح أيضاً ما إذا كان التهرب الضريبي يمكن أن يؤثر على ذلك، والكيفية التي سيؤثر بها، بمرور الوقت. وحتى الآن، تشجع ضريبة المعاملات المالية وضريبة النشاط المالي بدرجة أقل بكثير في أوروبا. إلا أنه يوجد لدى عدد كبير من البلدان منذ فترة طويلة أشكال مصغرة من ضرائب المعاملات المالية — من قبيل رسوم الطوابع المفروضة على الأسهم المسجلة محلياً في المملكة المتحدة — إلا أن الضرائب على المعاملات في الأسهم لا تحظى منذ عقود ماضية بأي تأييد (Matheson, 2011). وفي سبتمبر ٢٠١١، اقترحت المفوضية الأوروبية فرض ضريبة منسقة على المعاملات المالية في دولها الأعضاء السبعة والعشرين. ويتوقع أن تكفل الضريبة المقترحة، المقرر سريانها في عام ٢٠١٤، للقطاع المالي أن يساعد على خفض عجز المالية العامة وتراكم الديون الحكومية، مع السعي إلى تثبيط المعاملات التي لا تعزز كفاءة الأسواق المالية.

ويشمل الوعاء الضريبي الذي تقترحه المفوضية الأوروبية جميع المعاملات التي تجرى بين المؤسسات المالية حيثما يكون طرف واحد

• ضريبة النشاط المالي: وتطبق هذه الضريبة على مجموع ما تحققه المؤسسة من أرباح وما تقدمه من مكافآت. وتعد ضريبة النشاط المالي بالأساس المعادل لضريبة القيمة المضافة على القطاع المالي، التي غالباً ما يكون القطاع المالي معفى منها. ومن شأن فرض هذه الضريبة الحد من المعاملة الضريبية التفاضلية بين القطاع المالي وغيره من قطاعات الاقتصاد. ويمكن مواصلة تنقيح ضريبة النشاط المالي بحيث يكون لها آثار على السلوك، مثل الحد من الحوافز التي تشجع على الإقدام المفرط على المخاطر، بفرض ضرائب أعلى على العوائد المرتفعة.

• إصلاح ضريبة دخل الشركات: وهو إجراء يمكن أن يساعد على خفض الرفع المالي الزائد في القطاع المالي. وفي معظم البلدان، يسمح النظام الضريبي للشركات (بما في ذلك شركات القطاع المالي) باقتطاع مدفوعات الفائدة المؤداة إلى المقرضين، وليس مدفوعات الأرباح الموزعة المؤداة إلى المستثمرين، من الدخل الخاضع للضريبة. ويؤدي ذلك إلى حدوث تشوه ضريبي يدفع باتجاه التمويل بالدين، الذي يزيد من حوافز الشركات المالية للإقدام المفرط على المخاطر (Keen and de Mooij, 2012). ويمكن خفض هذا التشوه أو القضاء عليه بعدة طرق: فمن شأن تطبيق قاعدة للرسملة الضعيفة الحد من إمكانية اقتطاع الفائدة دون مستوى حدي معين (يمكن أن يستند إلى حد أقصى لنسبة الدين إلى حصة رأس المال)، ومن شأن فرض ضريبة شاملة على دخل الشركات عدم السماح بإمكانية اقتطاع أي فائدة، ومن شأن تحديد مخصص رأس المال للشركات إتاحة إمكانية اقتطاع فائدة وتحقيق عائد اسمي على حصة رأس المال.

تفاصيل التصميم عنصر أساسي

يعتمد التأثير النهائي لهذه الضرائب بشدة على تفاصيل تصميمها. وتختلف المبادئ التوجيهية للتصميم حسب نوع الضريبة، إلا أنه ينبغي أن يسترشد في تطبيق معظم الضرائب بعدد محدود من المبادئ العامة.

فالضريبة ينبغي أن تفرض على أوسع نطاق ممكن، مع استبعاد عدد محدود من المؤسسات، إن كان لا بد. ونظراً لأن الاستفادة من الاستقرار المالي تعم على الجميع، فإن إعفاء مؤسسات بعينها يمكن أن يشجع المراجعة الضريبية التي تقوم فيها الشركات بتغيير تصنيفها للاستفادة من المعاملة الضريبية الأفضل. ومن شأن ذلك أن يفشل الغرض التي وضعت الضريبة من أجله. وبوجه أعم، يمكن أن يكون لاقتصار فرض الضريبة على المؤسسات المخالفة آثاراً منحرفة — مثل الكشف ضمناً عن المؤسسات التي تشكل مخاطرة نظامية، وهو ما يمكن أن يعطي للأسواق إشارات إلى أنه سيجري إنقاذ هذه المؤسسات.

مخاطر الائتمان على السندات السيادية للاتحاد الأوروبي التي لا تتم حيازتها لأغراض التحوط.

وعلى الرغم من عدم توصل أوروبا إلى توافق آراء بشأن ضريبة المعاملات المالية، يرجح أن تظل المسألة على جدول أعمال الاتحاد الأوروبي مع نظر القارة في مستقبل الاتحاد النقدي في الوقت الذي تحاول فيه حل المشكلات التي ولدتها الأزمة المالية وأزمة الديون السيادية. وعلى وجه الخصوص، قرر البرلمان الأوروبي مقترح بتطبيق ضريبة المعاملات المالية على نطاق الاتحاد الأوروبي على الرغم من معارضة عدد كبير من الدول الأعضاء. وفي القمة التي عقدتها أربعة بلدان في منطقة اليورو في يونيو ٢٠١٢، أعلنت هذه البلدان التزامها باستحداث ضريبة للمعاملات المالية. ■

جيف غوتليب اقتصادي، وغريغوريو إيمبيفادو وأنا إيفانوفنا اقتصاديان أولان في الإدارة الأوروبية في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

International Monetary Fund (IMF), 2010, "A Fair and Substantial Contribution by the Financial Sector," Final Report for the G20 (Washington, June).

—, 2012, Fiscal Monitor: Balancing Fiscal Policy Risks (Washington, April).

Keen, Michael, 2011, "Rethinking the Taxation of the Financial Sector," CESifo Economic Studies, Vol. 57, No. 1, pp. 1-24.

—, and Ruud de Mooij, 2012, "Debt, Taxes, and Banks," IMF Working Paper 12/48 (Washington: International Monetary Fund).

Matheson, Thornton, 2011, "Taxing Financial Transactions: Issues and Evidence," IMF Working Paper 11/54 (Washington: International Monetary Fund).

على الأقل في هذه المعاملة موجودا في الاتحاد الأوروبي. ويغطي الوعاء المقترح نحو ٨٥٪ من جميع معاملات القطاع المالي. وتعفى من هذا الوعاء الرهون العقارية للمساكن والقروض المصرفية وعقود التأمين والأنشطة المالية الأخرى التي يضطلع بها أفراد وشركات صغيرة.

وحسب المقترح، تختلف المعدلات الضريبية باختلاف أنواع المعاملات. ففي حالة المعاملات التي تتضمن بيع وشراء الأسهم والسندات مثلا، يكون معدل الضريبة ١٠ نقاط أساس (تعادل نقطة الأساس واحد على مائة من النقطة المئوية)، بينما تفرض على المعاملات التي تتضمن عقودا اشتقاقية نقطة أساس واحدة. إلا أن المعدلات الضريبية الفعلية تتضاعف في واقع الأمر، نظرا لأنه سيتعين على كل من طرفي المعاملة دفع الضريبة. وبالنسبة لاتفاقات إعادة الشراء (الريبو) — التي يقوم فيها أحد الطرفين بجمع أموال عن طريق شراء ورقة مالية والموافقة على بيعها مرة أخرى في تاريخ محدد — يكون معدل الضريبة الفعلي أربعة أضعافها. ذلك أن كل اتفاق ريبو يتضمن أربع معاملات خاضعة للضريبة. ويوزع الإيراد السنوي المتوقع من هذه الضريبة — الذي يقدر بنحو ٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي — بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء.

وحتى الآن، لم يحظ الاقتراح المتعلق باستحداث ضريبة المعاملات المالية بتأييد عالمي كبير ولم تؤيده معظم بلدان الاتحاد الأوروبي بصورة صريحة. وأعربت أربعة من بلدان الاتحاد الأوروبي عن مخاوف كبيرة، بينما أعربت تسعة بلدان عن تأييدها. وقامت فرنسا من جانب واحد بتطبيق هذه الضريبة بصورة مؤقتة في أول أغسطس ٢٠١٢. وبلغ معدلها ٢,٠٪ عن الأسهم المقيدة في البورصة الفرنسية، دون اعتبار لما إذا كانت المعاملة تنفذ داخل فرنسا أو خارجها. وفي حالة الأنشطة المنفذة في فرنسا فقط، ستفرض أيضا ضريبة للمعاملات المالية بمعدل ٠,١٪ على عمليات المتاجرة مرتفعة التواتر ومبادلات

COLUMBIA | SIPA School of International and Public Affairs

PROGRAM IN ECONOMIC POLICY MANAGEMENT (PEPM)

Confront global economic challenges
with the world's leading economists,
policymakers, and expert practitioners,
including Jagdish Bhagwati, Guillermo
Calvo, Robert Mundell, Arvind Panagariya,
and many others.

A 14-month mid-career Master of Public Administration
focusing on:

- rigorous graduate training in micro- and macroeconomics
- emphasis on the policy issues faced by developing economies
- option to focus on Economic Policy Management or International Energy Management
- tailored seminar series on inflation targeting, international finance, and financial crises
- three-month capstone internship at the World Bank, IMF, or other public or private sector institution

The 2013-2014 program begins in July of 2013.
Applications are due by January 1, 2013.

pepm@columbia.edu | 212-854-6982; 212-854-5935 (fax) | www.sipa.columbia.edu/academics/degree_programs/pepm
To learn more about SIPA, please visit: www.sipa.columbia.edu

إذكاء المخاطر

دعم الطاقة في البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل يمكن أن يؤثر بشدة على سلامة مالياتها العامة

ديفيد كودي و فالنتينا فلاديميني وماتياس أنطونيو

كشفت

الارتداد الإيجابي الحاد في أسعار البترول منذ نهاية عام ٢٠٠٨ مرة أخرى عن المخاطر التي تواجهها المالية العامة لعدد كبير من البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل التي تدعم أسعار الوقود. ومنذ سنتين، توقع مقال في مجلة التمويل والتنمية زيادة الدعم على أسعار الوقود إذا استمرت البلدان في تقييد تمرير الزيادات في الأسعار الدولية إلى المستهلكين المحليين (راجع مقال «دعم النفط: مكلف ومتزايد» في عدد يونيو ٢٠١٠ من مجلة التمويل والتنمية). وأصبحت تلك المخاطر الآن حقيقة واقعة.

فبعد أن بلغت أسعار النفط الدولية ذروتها في منتصف عام ٢٠٠٨، انخفضت بشدة على مدى الشهر الستة التالية. إلا أن جزءا كبيرا من ذلك التراجع تبدل الآن. ومع استمرار الزيادات في الأسعار على مدى السنوات الثلاث الماضية بلغت الأسعار الدولية في نهاية عام ٢٠١١ نحو ٨٠٪ من الذروة التي بلغت في منتصف عام ٢٠٠٨. وتتحرك الأسعار صعودا وهبوطا منذ الربع الثاني من عام ٢٠١٢. ومثلما حدث خلال الزيادات الحادة التي شهدتها الأسعار الدولية حتى منتصف عام ٢٠٠٨، واجه عدد كبير من البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل صعوبة كبيرة في تمرير زيادات الأسعار الأخيرة إلى المستهلكين المحليين، مع سماح معظمها بتمرير أقل من ٧٠٪ من الزيادات على مدى السنوات الثلاث الماضية (راجع الرسم

البياني ١). وكانت مستويات تمرير الزيادات منخفضة بوجه خاص في البلدان المصدرة للنفط، التي قام نصفها — كثير منها في منطقة الشرق الأوسط وفي آسيا الوسطى — بتمرير أقل من ٥٥٪ من زيادات الأسعار الدولية. وفي المقابل، قامت البلدان الأوروبية المتقدمة والصاعدة بتمرير جزء أكبر بكثير من هذه الزيادات.

تكاليف مرتفعة على المالية العامة

تشكل تكلفة التمرير غير المكتمل لتغيرات الأسعار مخاطرة كبيرة على المالية العامة لكثير من البلدان (راجع الرسم البياني ٢). وعلى سبيل المثال، تجاوزت التكلفة ٢.٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام ٢٠١١ في نصف بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، بينما تجاوزت ١.٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في نصف بلدان منطقة إفريقيا جنوب الصحراء.

وأحد الفروق الأساسية المتعلقة بالتمرير المحدود لتغيرات الأسعار خلال فترة زيادة الأسعار الأخيرة هو أنها كانت تعزى جزئيا إلى الارتفاع النسبي في مستويات الضريبة على الوقود في عدد كبير من البلدان في نهاية عام ٢٠٠٨. ومع بداية هبوط الأسعار في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، قام كثير من البلدان بتمرير جزء محدود للغاية من تراجع الأسعار هذا إلى المستهلكين في محاولة لاستعادة خسائر الإيرادات الماضية — فعلى مدى هذه الفترة، تراجعت نسبة تمرير تغيرات الأسعار إلى أقل ٣٠٪ في معظم البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل. ومع تعافي الأسعار، قامت البلدان التي تزيد مستوياتها الضريبية على المستويات التاريخية بخفض تلك المستويات لمنع حدوث زيادات حادة في الأسعار المحلية.

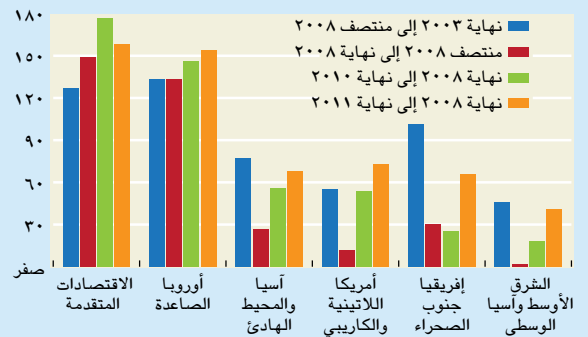
وبالنسبة لكثير من البلدان التي قامت على مدى السنوات الثلاث الماضية بتمرير جزء محدود من تغيرات الأسعار إلى المستهلكين المحليين، لا تزال المستويات الضريبية مرتفعة ويمكن الحفاظ عليها ما دامت التغيرات المستقبلية في الأسعار الدولية تمرر بالكامل إلى المستهلكين المحليين. ويصدق ذلك بوجه خاص على كثير من بلدان منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، التي ترتفع فيها مستويات الضريبة في الوقت الراهن بصورة كبيرة عنها في كثير من البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل الأخرى. إلا أن عددا كبيرا من البلدان الأخرى التي تخفض فيها مستويات التمرير بلغت بالفعل مستويات ضريبية منخفضة، وحتى تتمكن هذه البلدان من الاستمرار في تخفيف حدة آثار زيادات الأسعار سيتعين عليها خفض الضرائب. وتقوم بلدان أخرى بالفعل بتزويد المستهلكين بدعم على الوقود.

ويبعث انخفاض المستويات الضريبية وارتفاع مستويات الدعم على القلق بوجه خاص في أجزاء من منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تمثل الإيرادات المتأتية من ضرائب الوقود مصدرا كبيرا لتمويل النفقات العامة، التي تسهم بدور مهم في الحد من الفقر وفي تحقيق النمو (مثل التعليم والصحة والبنية التحتية المادية). وقد جرى العرف على أن نصف بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تقريبا توفر الدعم للمستهلكين ولا تزال تقوم بذلك. ويقوم حاليا عدد كبير من البلدان في مناطق أخرى بدعم المستهلكين أيضا.

الرسم البياني ١

استيعاب الزيادات

لم يقدّر عدد كبير من البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل بالتمرير الكامل لزيادات أسعار الوقود الأخيرة إلى المستهلكين المحليين (تمرير تغيرات الأسعار، ٪)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يحسب تمرير تغيرات الأسعار باعتباره الزيادة في الأسعار المحلية مقسوما على الزيادة في الأسعار الدولية (كلتاها مقومتان بالعملة المحلية)



أحد الموظفين يعدل الأسعار في محطة بنزين في تشونغكينغ، الصين.

ويتعارض وجود دعم لدى بعض أعضاء مجموعة العشرين من الاقتصادات المتقدمة والصاعدة مع الالتزام الوارد في البيان المشترك الصادر عن المجموعة في بيتسبيرغ في سبتمبر ٢٠٠٩، الذي دعا إلى الإلغاء التدريجي «للدعم غير الكفء على الوقود الأحفوري»، ويمكن أن يساعد تجدد الجهود لإلغاء الدعم في هذه البلدان على تشجيع حدوث إصلاحات مماثلة في بلدان أخرى.

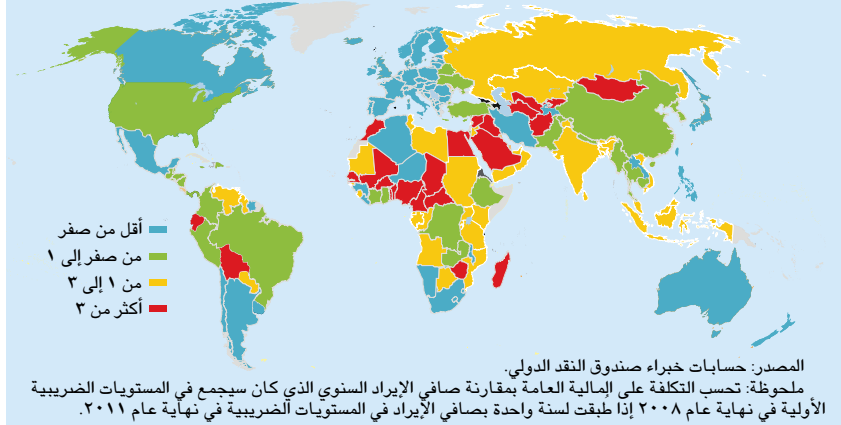
الحساسية السياسية

يمكن أن يؤدي إلغاء الدعم إلى تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية كبيرة. فدعم الأسعار يشجع على زيادة استهلاك الوقود وهدره — على سبيل المثال، تبلغ بعض أسعار التجزئة في كثير من البلدان المنتجة للنفط أدنى مستوياتها على الصعيد العالمي، وهو ما يؤدي إلى استهلاك الوقود (وما يرتبط به أيضا من اختناق وتلوث) بمستويات أعلى بكثير من مستوياته في البلدان الأعلى دخلا. وإضافة إلى أن الدعم يقلل من تركيز الحوافر لتحسين كفاءة الطاقة، فإنه يمكن أن يسفر أيضا عن تهريب الوقود عبر الحدود ونقصه محليا. وتزاحم تكلفته المرتفعة على المالية العامة النفقات العامة ذات الأولوية العالية والاستثمارات الخاصة، وتؤول معظم منافع الدعم إلى الفئات الأعلى دخلا. إلا أن الدعم مستمر فيما يعزى جزئيا لسببين هما: عدم وجود مصداقية للإصلاحات، والتأثير السلبي لزيادات الأسعار على الفئات

الرسم البياني ٢

صدمة كبيرة على الميزانية

يمكن أن تكون تكلفة المالية العامة على البلدان التي تحد من زيادات أسعار الوقود مرتفعة إلى حد ما. وبوجه عام، تستوعب الحكومات زيادات الأسعار بخفض ضرائب الوقود. (التكلفة على المالية العامة، % من إجمالي الناتج المحلي، نهاية عام ٢٠٠٨ إلى نهاية عام ٢٠١١)



الأشد ضعفا. فالناس لا تصدق في الغالب أن الحكومات ستستخدم وفورات الميزانية لتحقيق منافع لقطاعات أكبر من السكان. وفي البلدان المصدرة للنفط، يرى الجمهور غالبا أن رخص أسعار الطاقة هو الطريق الأساسي لتقاسم الثروة النفطية. كذلك، ورغم أن معظم المنافع التي تتحقق من خفض أسعار الوقود تؤول إلى الفئات الأعلى دخلا، فإن إصلاح الدعم يمكن أن يسفر أيضا عن زيادة تكلفة المعيشة للأسر منخفضة الدخل بصورة كبيرة، ورفع مستوى الفقر.

وتقدم لنا تجارب الماضي في مجال إصلاح الدعم دروسا مهمة. ويمكن أن يساعد إعداد حملة إعلامية عامة تسلط الضوء على عيوب الدعم على الوقود وتبين الصلة المباشرة بين إصلاح الدعم والزيادات في النفقات العامة ذات الأولوية (مثل التعليم والصحة والبنية التحتية المادية) على زيادة دعم الجمهور لهذا الإصلاح.

ويمثل تسجيل حجم الدعم بشفافية عنصرا أساسيا في هذه العملية. وقد استُخدمت استراتيجيات الإصلاح هذه في عدد من البلدان التي نجحت في خفض الدعم على الوقود، بما في ذلك غانا وإندونيسيا والأردن. وفي الآونة الأخيرة، بدأت إيران تدرجيا في زيادة أسعار الوقود المحلية، التي كانت من بين أدنى الأسعار في العالم، واستحدثت برنامجا شبه شامل للتحويلات النقدية لتخفيف حدة التأثير السلبي على السكان، وشرعت في دعم القطاعات كثيفة الاستخدام للطاقة لتمويل الاستثمارات في التكنولوجيات التي تقوم على الاستخدام الكفء للطاقة.

وحيثما تكون هناك شبكة أمان اجتماعية فعالة، يمكن أن يؤدي توسيع الميزانية لهذه البرامج إلى التصدي للمخاوف بشأن الفقر مع احتواء التكاليف على المالية العامة في نفس الوقت. وفي حالة البلدان التي تتوافر لها شبكات أمان أقل فعالية، يمكن أن يكون اتباع منهج إصلاح أكثر تدرجا مرغوبا إذا سمحت ظروف المالية العامة، مع تقوية شبكات الأمان الاجتماعية.

حتى لا يتكرر الدعم

للحيلولة دون تكرر الدعم، ينبغي تحرير أسعار الوقود بصورة كاملة. ولكن يمكن في المرحلة الانتقالية أن تعتمد البلدان آلية تلقائية لتسعير الوقود تكفل التميرير الكامل لتغيرات الأسعار الدولية إلى المستهلكين المحليين. وقد عملت هذه الآليات بصورة جيدة في بلدان مثل بوتسوانا وشيلي وليبيريا وجنوب إفريقيا وتركيا وزمبابوي.

إلا أن اعتماد آلية تلقائية ليست تريباقا لكل داء. فكثر من البلدان لا يلبث أن يعتمد تلك الآليات حتى يتخلى عنها عندما ترتفع الأسعار الدولية بصورة حادة. وتدل هشاشة الآليات التلقائية جزئيا على تقاعس الحكومات عن التميرير الكامل لزيادات الأسعار الكبيرة التي تعتقد أنها يمكن أن تكون مؤقتة ويمكن أن تتسبب في رد فعل اجتماعي وسياسي عنيف. ويمكن التصدي لهذه المخاوف بدمج قواعد لتمهيد السعار (مثل وضع حد اقصى على حجم التغيرات في الأسعار المحلية) في الآليات التلقائية، على نحو يتفادى حدوث زيادات كبيرة في الأسعار المحلية مع كفاءة التميرير الكامل لحركات الأسعار الدولية على المدى المتوسط. ■

ديفيد كودي نائب رئيس قسم، وفالنتينا فلاميني اقتصادية، وماتياس أنطونيو مساعد باحث، وجميعهم من إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي.

حل الأحجية وفهم حقيقة الأحداث

ترتيب «الحلقات المفقودة» في أحجية مجموعات البيانات يساعد في إلقاء الضوء على الأزمة المالية العالمية

أدلهيد بيرغي - شملتس وأفريدو ليون

بيانات جديدة أو توسيع نطاق مجموعات البيانات الحالية على هذا الموقع، مثل معدلات النمو الكلية ربع السنوية والسنوية لبلدان مجموعة العشرين التي تمت إضافتها مؤخرا.

تأثير إيجابي ملموس لزيادة البيانات

تهدف مبادرة سد ثغرات البيانات إلى سد الفجوات الموجودة في البيانات لتيسير تحليل المخاطر التي تتراكم في القطاع المالي نتيجة الروابط المحلية والروابط عبر الحدود، وذلك من خلال تعزيز الأطر الإحصائية الحالية - بما في ذلك توسيع نطاق تغطية البلدان وجمع معلومات أكثر تفصيلا - والتشجيع على وضع أطر جديدة. وترتبط البلدان والقطاعات في الوقت الحالي ارتباطا وثيقا بحيث أصبح من الصعب تتبع الروابط وتحديد الأطراف التي ستؤثر عليها الأحداث الاقتصادية (راجع الرسم البياني). فعلى سبيل المثال نجد أن نصف الانكشافات المالية تقريبا لا تزال غير معروفة نظرا لأن حجم الأنشطة المالية التي تُنفذ من خلال البنوك أقل كثيرا عما كان خلال العقد الماضي. وعادة ما كان يشير مصطلح الانكشاف إلى الانكشافات المصرفية، لكن الانكشافات في إطار ما يسمى «بنظام الظل المصرفي» قد تكون أكبر و/أو مختلفة. لذلك فهناك حاجة متزايدة إلى تكميل الإحصاءات المصرفية بمعلومات أدق عن المؤسسات المالية غير

توافر البيانات السليمة أمر ضروري عند تحليل الاتجاهات والأحداث الاقتصادية. فبدونها يصير التنبؤ بالتوجه الاقتصادي المستقبلي المحتمل أو بالسبب في وقوع الأحداث الاقتصادية السابقة على النحو الذي صارت إليه أشبه بترتيب أحجية الصور المقطوعة التي ينقصها بعض القطع مما يجعل الصورة غير كاملة. وسوف تساعد مبادرة سد ثغرات البيانات على سد بعض هذه الثغرات وتحسين جودة البيانات التي يستخدمها خبراء الاقتصاد حول العالم.

وتنفذ هذه المبادرة بقيادة مجموعة الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة العشرين (مجموعة العشرين)، وتركز على سد ثغرات البيانات بتحسين جودة البيانات التي يتم جمعها، بما في ذلك البيانات الاقتصادية وبيانات القطاع المالي التي يظطلع صندوق النقد الدولي بجمعها. وتساعد المبادرة بذلك في إلقاء الضوء على الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، والقوى المحركة وراء هذه الأزمة، والتدابير المتخذة لمواجهةها.

كذلك تعمل المبادرة على حفز العمل المشترك بين الوكالات الدولية على مجموعة واسعة من الإحصاءات الاقتصادية والمالية، وذلك باستغلال نقاط القوة النسبية لكل وكالة بما يتيح معالجة العديد من أوجه القصور في الإحصاءات العالمية. وقد أسهم بالفعل تعزيز التعاون والتنسيق بين الوكالات الدولية على النحو المذكور في تحسين آليات تبادل البيانات، وزيادة الكفاءة بتفادي ازدواجية الجهود، وفي تقليل عبء الإبلاغ على البلدان.

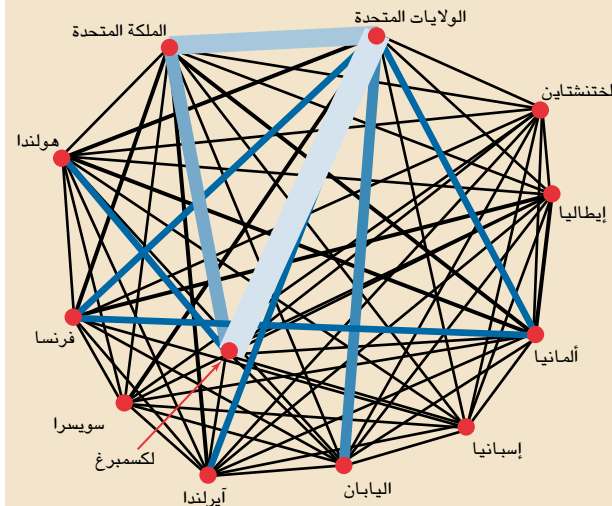
تنسيق سبل مواجهة الأزمة

بعد عمل استمر أربع سنوات تقريبا، تم وضع خطط لإجراء تحسينات على مجموعات البيانات الحالية، ونفذت بعض اقتصادات مجموعة العشرين عدة تحسينات بالفعل. (راجع «بيانات للإنقاذ» و«البحث عن بيانات جديدة» في العددين مارس ٢٠٠٩ وسبتمبر ٢٠١٠ من مجلة التمويل والتنمية على الترتيب). وجاري اتخاذ تدابير عمل مهمة بشأن عدد من المجالات الأخرى، بما في ذلك حسابات القطاعات المختلفة مثل الأسر المعيشية والمؤسسات المالية وغير المالية والحكومة؛ وإحصاءات الأوراق المالية الخاصة بأدوات الدين الدولية والأسهم الدولية والأوراق المالية المحلية؛ وأسعار العقارات. كذلك يجري حاليا تطوير العمل على المؤسسات المالية المؤثرة على النظام المالي.

وخلال أسابيع من إطلاق المبادرة المعنية بسد ثغرات البيانات، تم تشكيل الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الاقتصادية والمالية، والذي أنشأ بدوره موقع المؤشرات العالمية الرئيسية www.principalgloballndicators.org. ويعتمد هذا الموقع على البيانات التي يوفرها أعضاء الفريق - بنك التسويات الدولية، والبنك المركزي الأوروبي، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي (الذي يرأس المجموعة)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأمم المتحدة، والبنك الدولي - ويقوم بنشر هذه البيانات بشكل فوري، ويواصل القائمون على المبادرة نشر مجموعات

عالم متداخل

الروابط المالية بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ولكسمبرغ قوية للغاية. البلدان التي يربطها أكبر عدد من الروابط بغيرها من البلدان الأخرى



المصدر: مؤسسة ليبر (التابعة لشركة تومسون رويترز)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي (2010).
ملاحظة: الخطوط بالبنط الثقيل تشير إلى الانكشافات الأكبر حجما فيما بين البلدان.

المصرفية والمؤسسات غير المالية. فأهمية هذه المؤسسات تتزايد ازديادا كبيرا، لكن انعكاساتها على استقرار النظام المالي ليس مفهومة تماما إلى الآن.

وهدف آخر لمبادرة سد ثغرات البيانات هو رصد الأحداث بكفاءة في مختلف القطاعات. ولا تمثل المبادرة ثروة من المعلومات يمكن استخدامها لأغراض تحليل السياسات فحسب، ولكنها توفر أيضا إطارا تنظيميا ممتازا لإعداد الإحصاءات الخاصة بأبي اقتصاد. ويتيح هذا الإطار ربط مختلف مجموعات البيانات التي تغطي عدة مجالات مثل الأوراق المالية ومالية الحكومة ووضع الاستثمار الدولي لمختلف البلدان. وبالنسبة لإحصاءات مالية الحكومة، وضعت المبادرة المعنية بسد ثغرات البيانات نموذجا موحدًا لاستخدام جميع المنظمات الدولية في جمع البيانات لتسهيل عملية إبلاغ البيانات على البلدان وتحسين إمكانية مقارنة البيانات بين مختلف البلدان.

استخدام البيانات

كشفت الأزمة المالية الحالية عن فجوات خطيرة في البيانات تمثل عائقا كبيرا أمام تعزيز أنشطة التحليل الاقتصادي والمراقبة في الصندوق. وقد أبرزت هذه الفجوات الحاجة إلى إحصاءات عالية الكفاءة لتصميم السياسات الاقتصادية الكلية والمالية الملائمة وتنفيذها ومراقبتها بما يضمن الحفاظ على الاستقرار المالي الدولي. لذلك كان من الطبيعي اقتراح إدراج مجموعات جديدة من البيانات ضمن البيانات التي يتم تقديمها للصندوق في سياق قيامه بدوره المعتاد في مراقبة اقتصادات البلدان وقطاعاتها المالية وتحليلها.

تعزيز المعيار الخاص لنشر البيانات

المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات يتضمن تسع فئات بيانات جديدة بالزيادة عن المعيار الخاص لنشر البيانات

فئات البيانات	المعيار الخاص لنشر البيانات	المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات
إجمالي الناتج المحلي: الأسعار الاسمية والحقيقية والأسعار ذات الصلة	X	X
مؤشرات الإنتاج	X	X
ميزانيات القطاعات	X	X
سوق العمل	X	X
مؤشرات الأسعار	X	X
عمليات الحكومة العامة	X	X
إجمالي ديون الحكومة العامة	X	X
عمليات الحكومة المركزية	X	X
ديون الحكومة المركزية	X	X
مسح المؤسسات المملوكة للودائع	X	X
مسح البنوك المركزية	X	X
مسح المؤسسات المالية الأخرى	X	X
أسعار الفائدة	X	X
مؤشرات السلامة المالية	X	X
أوراق الدين	X	X
البورصة	X	X
المشاركة في مسح تكوين عملات احتياطيات النقد الأجنبي	X	X
ميزان المدفوعات	X	X
الأصول الاحتياطية الرسمية	X	X
النموذج القياسي لبيانات الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملات الأجنبية	X	X
تجارة البضائع	X	X
وضع الاستثمار الدولي	X	X
المشاركة في المسح المنسق لاستثمارات الحافظة	X	X
المشاركة في المسح المنسق للاستثمار المباشر	X	X
الدين الخارجي	X	X
سعر الصرف	X	X
إضافة: السكان	X	X

المصدر: صندوق النقد الدولي.

وتحقيقا لهذا الهدف، وافق صندوق النقد الدولي في ٢٠١٠ على تطوير معايير إعداد البيانات المطبقة لديه استنادا إلى المبادرة المعنية بسد ثغرات البيانات. فبدءا من عام ٢٠١٠، أصبحت مؤشرات السلامة المالية بندا محبذا، ومن المقرر أن يكون وضع الاستثمار الدولي ربع السنوي بندا إلزاميا في ٢٠١٤ وفق المعيار الخاص لنشر البيانات. وهو معيار عالمي خاص بنشر البيانات الاقتصادية والمالية قام بوضعه صندوق النقد الدولي. وستتيح لنا هاتان المجموعتان الجديتان من البيانات رؤية أعمق لديناميكيات اقتصادات البلدان. وإلى جانب هذه الخطوات التدريجية، نفذ الصندوق خطوة مهمة في بداية هذا العام عندما اعتمد معيارا عالي المستوى لنشر البيانات. وهو المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات الذي يضيف فئات بيانات ثبتت أهميتها في سياق العمل على المبادرة المعنية بسد ثغرات البيانات (راجع الجدول). وبالنسبة للبلدان التي وقعت على المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات، سيصبح تقديم مجموعات البيانات الجديدة إلزاميا في ٢٠١٩.

التعاون عنصر أساسي

حققت المبادرة المعنية بسد ثغرات البيانات تقدما كبيرا فيما يتعلق بكيفية التعاون بين المنظمات الدولية والوكالات الإحصائية في إعداد الإحصاءات الاقتصادية والمالية. وقد ساعدت كثيرا الاجتماعات أو المؤتمرات عبر الفيديو ربع السنوية التي يعقدها الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الاقتصادية والمالية في دفع هذا التقدم، كما أتاحت الاجتماعات السنوية التي حضرها كبار المسؤولين القطريين في السنوات الأخيرة معلومات مهمة استند إليها صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي في إعداد تقاريرهما السنوية التي يعرضانها على مجموعة العشرين بشأن مبادرة سد ثغرات البيانات.

وفي عام ٢٠١١-٢٠١٠، زار خبراء صندوق النقد الدولي بلدان مجموعة العشرين لمناقشة ما تم جمعه وتقديمه للمنظمات الدولية من بيانات اقتصادية ومالية. وفي عام ٢٠١٢، تم عقد أربعة مؤتمرات إقليمية في المكسيك وتركيا وفرنسا والصين ركزت على التقدم الذي أحرزته البلدان في جهودها الرامية إلى سد الفجوات التي كشفت عنها المبادرة. ومثلما قال أحد المشاركين في المؤتمرات، فإن «المبادرة المعنية بسد ثغرات البيانات ساهمت في التنسيق بين جميع الوكالات ذات الصلة التي تقوم بإعداد الإحصاءات الاقتصادية الكلية واستخدامها». أي أننا نعمل جميعا بدأب لتحقيق هدفنا. ونحن بذلك نشن ثورة صغيرة. ولكن كما هو الحال مع جميع الثورات، فالسؤال المهم هو كيف نحافظ على استمرار هذه الثورة ونوجهها نحو المرحلة المنتجة التالية.

نتائج ملموسة

تشكل الإنجازات التي حققتها المبادرة المعنية بسد ثغرات البيانات حتى الآن أساسا سليما يمكن الاستناد إليه في مواجهة باقي التحديات. وتشمل هذه التحديات إجراء تحسينات على حسابات القطاعات؛ وتعميق فهمنا لنظام الظل المصرفي ومراكز المؤسسات المالية وغير المالية وتدقيقاتها عبر الحدود وتحسين البيانات المتاحة في هذا الشأن؛ والانتهاء من تطوير الأدوات الأساسية المستخدمة في قياس مخاطر القطاع المالي، بما في ذلك المخاطر المتطرفة، وإجمالي الرفع المالي، وتباين أجال الاستحقاق. ولا يزال أمامنا الكثير من العمل لتعزيز تبادل بيانات المؤسسات المالية المؤثرة على النظام فيما بين المؤسسات الرسمية المعنية.

وسوف نحتاج إلى بذل مزيد من الجهود خلال المرحلة القادمة، لذلك لا يوجد وقت للراحة. ويعكف صندوق النقد الدولي بالفعل على تعزيز أنشطة المساعدة الفنية والتدريب لديه لمساعدة أعضائه بهدف تعزيز المنافع المتحققة من المبادرة في جميع البلدان الأعضاء. وبذلك سيتمكن سد جميع الثغرات وفهم حقيقة الأحداث على المستوى العالمي. ■

أدلهيد بيرغي - شملتس، مدير، وألفريدو ليون، نائب مدير بإدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي.

ما هي النقود؟

بدونها، لا يمكن أن تعمل الاقتصادات العصرية

إيرينا أسموندسون وسيدا أونر



النقود

قد تجعل العالم يدور، كما تقول الأغنية. والأغلب أن معظم الناس في العالم قد تداولوا النقود، وكثير منهم فعل ذلك بصفة يومية. ولكن برغم أن النقود مألوفة، فإن قليلين فقط هم الذين يعرفون على الأغلب ماهيتها أو طريقة عملها. وباختصار، النقود هي أي شيء يمكن أن يكون:

- مخزناً للقيمة، وهو ما يعني أن الأشخاص تستطيع ادخاره واستخدامه فيما بعد — تمهيد مشترياتهم على مدى الوقت؛ أو
- وحدة حساب، أي أنها تشكل أساساً مشتركاً للأسعار؛ أو
- وسيط مبادلة، أي وسيلة يستخدمها الأشخاص للشراء والبيع من بعضهم البعض.

ولعل أسهل طريقة للتفكير في دور النقود هو تأمل ما سيتغير لو لم تكن موجودة.

فلو لم تكن هناك نقود، لكننا قد اختزلنا إلى اقتصاد مقايضة. وسيتعين أن نبادل كل بند نريد شراءه بشيء نستطيع تقديمه في المقابل. وعلى سبيل المثال، لو كان هناك شخص متخصص في إصلاح السيارات ويحتاج إلى مبادلة خدماته بطعام فيسيلزمه العثور على مزارع لديه سيارة معطلة. ولكن ماذا تكون الحال لو لم يكن لدى المزارع شيء بحاجة إلى إصلاح؟ أو ماذا تكون الحال إذا كان كل ما يستطيع المزارع تقديمه إلى الميكانيكي عدداً من البيض أكبر من العدد الذي يستطيع الميكانيكي استهلاكه بطريقة معقولة؟ ونتيجة لضرورة العثور على أشخاص معينين للمبادلة يكون التخصص مسألة صعبة للغاية. ويمكن أن يتصور الناس جوعاً قبل أن يتمكنوا من العثور على الشخص المناسب للتقايض.

ولكن مع وجود النقود، لا تكون هناك حاجة إلى العثور على شخص معين. ويكون كل ما نحتاج إليه سوقاً نبيع فيه سلعتنا أو خدماتنا.



وفي تلك السوق، لا نقايض سلعة بأخرى. بل نبادل سلعتنا أو خدماتنا بوسيط مبادلة مشترك — أي النقود. ويمكننا بعد ذلك استخدام تلك النقود لشراء ما نحتاج إليه من الآخرين، الذي يقبلون أيضاً نفس وسيط المبادلة. ومع تزايد تخصص الأشخاص، يكون من الأسهل إنتاج المزيد من السلع والخدمات، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على المعاملات، ومن ثم زيادة الطلب على النقود.

أنواع كثيرة من النقود

يمكن أن نقول بعبارة أخرى إن النقود هي شيء يحتفظ بقيمته بمرور الوقت، ويمكن أن يُترجم بسهولة إلى أسعار، ويكون مقبولاً على نطاق واسع. وقد استخدمت أشياءً مختلفة كثيرة كنقود على مدى الأعوام — ومن بينها، الأصداف البحرية، والشعير، وحبات الفلفل، والذهب، والفضة.

وفي بادئ الأمر، كانت قيمة النقود مرتبطة باستخداماتها البديلة، وبوجود تكاليف إحلال. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يأكل المرء شعيراً أو يستخدم حبات الفلفل لإضافة نكهة إلى طعامه. وتمثل القيمة التي تولى لهذا النوع من الاستهلاك أساساً للقيمة. ويمكن أن يقوم أي شخص بزراعة المزيد، ولكن ذلك يستغرق وقتاً، ومن ثم فإننا استهلك الشعير تناقص معروض النقود.

وفي المقابل، ربما يريد عدد كبير من الأشخاص الفراولة ويرضون بمبادلة سلعتهم بها، إلا أن حصيلتهم من النقود تكون قليلة لأن الفراولة تعطب بسرعة. ومن الصعب تخزينها لاستخدامها في الشهر التالي، دع عنك السنة التالية، ومن شبه المستحيل استخدامها في المبادلة مع أشخاص بعيدين. وهناك أيضاً مشكلة قابلية القسمة — فليس كل ذي قيمة تسهل قسمته، كما أن وضع معيار موحد لكل وحدة مسألة خادعة: وعلى سبيل المثال، ليس من السهل تحديد قيمة سلة من الفراولة قياساً ببنود أخرى ولا الحفاظ على ثباتها. ولا يقتصر الأمر على أن الفراولة تضعف حصيلة النقود، بل إن تلك هي حال معظم الأشياء.

ولكن بدأ أن المعادن النفيسة تلبى الاحتياجات الثلاثة: فهي وحدة حساب مستقرة، ومخزن يدوم للقيمة، ووسيط مبادلة ميسور. وهناك صعوبة في الحصول عليها، وهناك معروض محدود منها في العالم. وهي تدوم عبر الأزمان. ويسهل تجزئتها إلى عملات موحدة ولا تفقد قيمتها عندما تقسم إلى وحدات أصغر. وإجمالاً، فإن ديمومة المعادن النفيسة ومحدودية المعروض منها وارتفاع تكاليف إحلالها وسهولة حملها جعلتها أكثر جاذبية كنقود من أي سلع أخرى.

وحتى الآونة الأخيرة نسبياً، كان الذهب والفضة يمثلان العملة الرئيسية التي يستخدمها الأشخاص. إلا أن الذهب والفضة ثقيلان ووجد الناس بمرور الوقت أنه من الأسير عليهم، بدلاً من حمل المعدن الفعلي في كل مكان يذهبون إليه ومبادلته بالسلع، أن يودعوا المعدنين النفيسين في البنوك ويقوموا بالشراء والبيع باستخدام ورقة تفيد ملكيتهم لودائع الذهب أو الفضة. وكان بإمكان من يرغب أن يذهب إلى البنك ويحصل على المعدن النفيس الذي يدعم الورقة. وفي نهاية المطاف، جرى فصل المطالبة الورقية على المعدن النفيس من المعدن. وعندما كسرت هذه الصلة، ولدت نقود الثقة. ومن الناحية المادية لا توجد لنقود الثقة قيمة، إلا أن قيمتها تنحصر في أن بلداً ما وافق

تصنيع النقود

تتسم نقود الثقة بكفاءة استخدام أكبر من المعادن الأخرى. ولا تعتمد تعديلات المعروض منها على مقدار المعادن النفيسة الموجودة. إلا أن ذلك يزيد من تعقيدها: فتحديدا لأنه توجد كمية محددة من المعادن النفيسة، يكون هناك حد لمقدار الأوراق النقدية التي يمكن استخدامها. وإذا لم يكن هناك ذهب أو فضة لدعم النقود، كيف تعرف الحكومات كمية الأوراق النقدية التي ينبغي أن تطبعها. وهذا يوصلنا إلى المعضلات التي تواجهها الحكومات. فمن ناحية، توجد إغراءات دائمة أمام السلطات لإصدار نقود، لأن الحكومات تستطيع استخدامها لشراء المزيد من السلع والخدمات وتعيين عدد أكبر من الأشخاص ودفع مزيد من الأجور وزيادة شعبيتها. ومن ناحية أخرى، فإن طبع مقادير زائدة من النقود يبدأ في رفع الأسعار. وإذا بدأ الأشخاص يعتقدون أن الأسعار ستواصل الارتفاع، فقد يزيدون أسعار سلعهم هم أنفسهم حتى بوتيرة أسرع. وما لم تتدخل الحكومة لكبح هذه التوقعات، فستتناقص الثقة في النقود، وقد ينتهي الأمر بأن تفقد قيمتها. وذلك هو ما يحدث في التضخم الشديد. ولتبيد هذا الإغراء بطباعة النقود بداع وبدون داع، قامت معظم البلدان اليوم بتفويض مهمة تقرير مقدار ما ينبغي طباعته من نقود إلى بنوك مركزية مستقلة، مكلفة بأن تفعل ذلك على أساس تقييمها لاحتياجات الاقتصاد ولا تقوم بتحويل أموال إلى الحكومة لتمويل إنفاقها (راجع مقال «ما هي السياسة النقدية؟» في عدد سبتمبر ٢٠٠٩ من مجلة التمويل والتنمية). وعبارة «طباعة النقود» هي في جزء منها تسمية خاطئة. فمعظم النقود الموجودة الآن هي في صورة ودائع مصرفية وليست عملات ورقية (راجع الإطار).

الاعتقاد يمكن أن يزوي

شهدت البلدان التي تسير في طريق التضخم المرتفع بنفسها كيف تعتمد قيمة النقود بالأساس على الأشخاص الذين يعتقدون فيها. ففي الثمانينات، أخذ الناس في بعض بلدان أمريكا اللاتينية، مثل الأرجنتين والبرازيل، يفقدون ثقتهم في العملة تدريجيا، لأن التضخم كان ينتقص قيمتها بسرعة كبيرة. وبدأوا يستخدمون عملة أكثر استقرارا، هي الدولار الأمريكي، كعملة بحكم الواقع. وتسمى هذه الظاهرة الدولار غير الرسمية، أو الدولار بحكم الواقع. وتفقد الحكومة في هذه الحالة احتكارها لإصدار النقود — ويمكن أن يكون الرجوع عن الدولار صعبا للغاية.

وتسلط بعض السياسات التي استخدمتها الحكومات لاستعادة الثقة في عملتها الضوء بطريقة جميلة على الجانب «الإيماني» المتعلق بعمل النقود. ففي تركيا، على سبيل المثال، أعادت الحكومة أساس عملتها، الليرة، بحذف ستة أصفار منها في عام ٢٠٠٥. وأصبح مليون ليرة بين عشية وضحاها ليرة واحدة. وفي المقابل، استحدثت البرازيل عملة جديدة في عام ١٩٩٤، الريال البرازيلي (وفي الواقع، استحدثت البرازيل عددا من العملات الجديدة بمرور الوقت). وفي كلا البلدين، مضى المواطنون قدما، مبينين أنه ما دام الجميع يقبلون أن تكون فئة مختلفة أو عملة جديدة هي العرف، فستكون ببساطة هي العرف. ومثلها في ذلك مثل نقود الثقة. إذا قبل الناس فكرة أنها نقود، فإنها تصبح نقودا. ■

إيرينا أسموندسون وسيدا أونر اقتصاديتان في إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

International Monetary Fund (IMF), 2000, Monetary and Financial Statistics Manual (Washington).

بشكل جماعي على إسناد قيمة لها. وباختصار، تعمل النقود لأن الناس تعتقد أنها ستعمل. ومع تطور وسائل التبادل، تطورت مصادره — من أشخاص في مقايضة، إلى شكل من أشكال القبول الجماعي عندما كانت النقود شعيرا أو أصدافا، إلى حكومات في العصور الأحدث.

ورغم أن استخدام عملات معدنية أو ورقية موحدة جعل من الأيسر تحديد أسعار السلع والخدمات، فقد أسهم مقدار ما هو موجود من نقود في النظام أيضا بدور مهم في تحديد الأسعار. وعلى سبيل المثال، يجد مزارع القمح سببين على الأقل للاحتفاظ بالنقود: استخدامها في المعاملات (دفع نقدية مقدما) وكهامش أمان يقيه من احتياجات المستقبل (الادخار التحوطي). ولنفرض أن الشتاء قادم وأن المزارع يريد زيادة حصيلته النقدية تحسبا لنفقات مستقبلية. وإذا كان المزارع يجد صعوبة كبيرة في العثور على أشخاص ذوي نقود يريدون شراء

باختصار، تعمل النقود لأن الناس تعتقد أنها ستعمل.

القمح، فربما يضطر إلى قبول عدد أقل من العملات المعدنية أو النقدية في مبادلة الحبوب. والنتيجة هي أن سعر القمح ينخفض لأن المعروض من النقود أقل من اللازم. وربما يكون أحد أسباب ذلك هو فقط أنه لا يوجد ذهب كاف لصك نقود جديدة. وعندما تنخفض الأسعار ككل، يسمى ذلك انكماشًا. وفي المقابل، إذا كان مقدار النقود المتداولة أكبر مع استمرار ثبات مستوى الطلب على السلع، تنخفض قيمة النقود. وهذا هو التضخم — عندما يتطلب الحصول على نفس مقادير السلع والخدمات قدرا أكبر من النقود (انظر مقال «ما هو التضخم؟» في عدد مارس ٢٠١٠ من مجلة التمويل والتنمية). ويمكن أن يكون الحفاظ على التوازن بين الطلب على النقود والمعروض منها مسألة خادعة.

كيف تقاس النقود

في الإحصاءات الرسمية، يقاس مقدار النقد في الاقتصاد عموما من خلال ما يسمى «النقود بمعناها الواسع»، التي تشمل كل شيء يمثل مخزنا للقيمة والسيولة. وتشير السيولة إلى المدى الذي يمكن عنده بيع أصول مالية بقيمة قريبة من قيمتها السوقية الكاملة في وقت قصير. أي، أنه يمكن تحويل هذه الأصول المالية بسهولة إلى شكل آخر من أشكال النقود، مثل النقدية. ورغم أن جميع البلدان تدرج العملة والودائع القابلة للنقل (النقود بمعناها الضيق) في النقود بمعناها الواسع، فإن هناك عناصر أخرى يمكن أن تمثل مخزنا للقيمة والسيولة على نحو يكفي لعددها ضمن النقود بمعناها الواسع. ومن بين الأشياء التي يقول صندوق النقد الدولي (2000) إنه يمكن عددها في النقود بمعناها الواسع ما يلي:

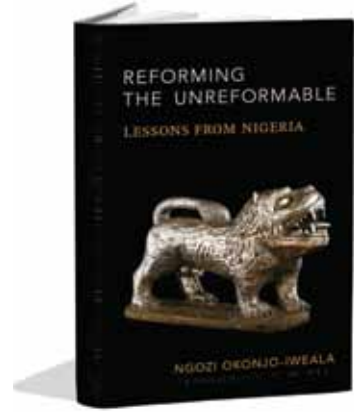
العملات الوطنية (تصدرها عموما الحكومة المركزية).

الودائع القابلة للنقل، التي تتضمن ودائع تحت الطلب (قابلة للنقل بشيك أو حوالة مصرفية): والشيكات المصرفية (إذا استخدمت كوسيط للمبادلة): والشيكات السياحية (إذا استخدمت للمعاملات التي تجرى مع مقيمين): وودائع أخرى شائعة الاستخدام لأداء مدفوعات (مثل بعض الودائع بالعملة الأجنبية)

الودائع الأخرى، مثل الودائع الادخارية غير القابلة للنقل، والودائع لأجل (الأموال التي تترك وديعة لفترة زمنية محددة)، أو اتفاقات إعادة الشراء (التي يقوم بمقتضاها أحد الأطراف ببيع ورقة مالية والموافقة على شرائها مرة أخرى بسعر محدد).

الأوراق المالية عدا الأسهم، مثل شهادات الإيداع والأوراق التجارية (التي تكون بالأساس سند مديونية لشركة) القابلة للتداول.

تحول بوجهين



نغوزي أوكونجو-إيويلا
Ngozi Okonjo-Iweala

إصلاح ما أفسد الدهر
Reforming the Unreformable

دروس من نيجيريا
Lessons from Nigeria

مطبوعة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا،
كيمبريدج، ماساتشوستس، ٢٠١٢، ٢٠٢
صفحة، السعر ٢٤.٩٥ دولارا (غلاف قماشي)

القصة

التي ترويها نغوزي أوكونجو-إيويلا عن تحول نيجيريا من بلد يسوده التقلب الاقتصادي وخراب البنية التحتية والمؤسسات وتفشي الفقر إلى بلد ينعم بقدر أكبر من الاستقرار قصة استثنائية. وهي قصة لا يمكن أن يكتبها إلا نيجيري كان في الخنادق أثناء عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية وإصلاح الحوكمة.

وتروى هذه القصة بتفاصيل مشبعة. وتتضمن رؤى اقتصادية أساسية صيغت بلغة شيقة تصف بصراحة التحديات التي واجهها الفريق الاقتصادي الذي رأسه أوكونجو-إيويلا عندما كانت وزيرة للمالية في الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٦. وتقيم المؤلفة النتائج الإيجابية وكذلك المبهمة التي تمخضت عنها الإصلاحات الاقتصادية الكلية المنفذة خلال فترتي ولاية الرئيس أولوسيجن أوباسانجو. وهي تروي القصة بلا انفعال، وتمتدح في أوباسانجو بصبرته، وتعرف مواطن قوتها وأخطائها أثناء العملية، وتصف بلغة رشيقة كيف حاول البعض الكيد لإفشالها أو تعطيل مسيرتها.

وكان الانتقاد الشائع هو أن نيجيريا لن تستطيع الخروج من هبوطها الاقتصادي

بسبب "لعنة" الثروة النفطية، وسيطرة العسكريين، وتدخّل الدولة في الاقتصاد، والفساد على مستوى الدولة والمحليات. ولكن أوكونجو-إيويلا تثبت عدم صحة ذلك. فبحلول عام ٢٠٠٧، كانت نيجيريا قادرة على تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وخفض التضخم ومضاعفة النمو إلى ٦-٧٪ والبدء في إعادة بناء النظامين التعليمي والصحي. وهي تبين أن القيادة الوطنية الجريئة، إذا اقترنت بشاغل تحقيق رفاه المواطنين، يمكن أن تشكل قوة كبيرة في تغيير أي اقتصاد.

ومن بين الدروس المستفادة من التجربة النيجيرية التي تحددها أوكونجو-إيويلا للقائمين بالإصلاحات ضرورة وجود خطة يمكن أن يتبعها فريق اقتصادي، حتى يكون التواصل فعالا ويكون هناك تركيز موجه نحو النتائج ويشمل المجتمع المدني والجمهور. وتقول إن الإرادة السياسية للقيادة المحلية كانت مهمة. إلا أن تحول نيجيريا كان بوجهين، فقد كان يتطلب أيضا مساعدة استراتيجية وشراكات مع المجتمع الدولي.

وعلى سبيل المثال، أخبرها رجل الأعمال البرازيلي أموري بيير أن تقوم بتجميع "فريق اقتصادي يكون لأعضائه فكر متشابه وقدرة على التكاتف وخوض معارك شرسة"، بينما نصحتها رئيس الوزراء البريطاني توني بلير ورئيس البنك الدولي جيمس وولفينسون بأن تنفيذ استراتيجية لإصلاح الاقتصاد الكلي يمكن أن يفتح الباب لمناقشات ناجحة بشأن تخفيف أعباء الدين أثناء الإصلاحات.

وتؤكد أوكونجو-إيويلا أهمية التاريخ الإفريقي في وضع استراتيجيات للإصلاح الاقتصادي. فقد تأثر الكابوس الاقتصادي الذي حفزه النفط والتعافي في نيجيريا بتاريخ المجتمعات العرقية والثقافية/الدينية القديمة، وسياسة الاستعمار القائمة على مبدأ فرق تسد، وحرب نيجيريا-بيافرا في الفترة ١٩٦٧-١٩٧٠ التي تلتها ٢٥ سنة من الحكم العسكري، والدمار الزراعي والاقتصادي. إلا أنها تعتقد أن الحوكمة تحدث الفرق دائما.

وتضمنت أكبر حالات النجاح خفض التسيّرات في عملية الميزانية، وتنفيذ قاعدة في المالية العامة قائمة على أسعار النفط أتاحت إعداد ميزانيات أكثر شفافية، وبلوغ الاستقرار الاقتصادي الكلي بحلول عام ٢٠٠٦، وزيادة الاحتياطيات الأجنبية، وخفض التضخم وأسعار الإقراض، وتحقيق نمو نسبته ٧٪. وفي عام ٢٠٠٣، بدأت

حكومة أوباسانجو الخصخصة، وإلغاء القيود التنظيمية، وتحرير الاقتصاد.

وكانت أكبر التحديات إصلاح الخدمة المدنية لتحسين تقديم الخدمات وترشيد المعاشات التقاعدية والقضاء على الفساد المحيط بالتجارة التعريفات والجمارك. فقد كان موظفو الخدمة المدنية من ذوي التعليم المتواضع يعززون مرتباتهم الهزيلة بالسماح للنخبة بتحويل مسار إيرادات الأجهزة الحكومية واستخدام تلك الإيرادات في تعزيز وضع اليد العليا الذي اصطنعته لنفسها. وما يقال هو أن نقل أوكونجو-إيويلا المفاجئ في عام ٢٠٠٦ من منصب وزيرة المالية إلى وزيرة الخارجية كان يعزى إلى عدم رغبتها في غض الطرف عن الإساءات التي كان يقوم بها السياسيون في مجال استيراد الأرز الذين كانوا يستخدمون تلك الإيرادات لتثنية ولايات حزبية.

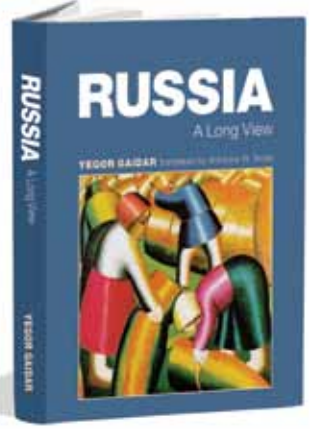
وتستعرض القصة لتأخذ مراقبي نيجيريا إلى الكواليس وترينا مدى التعقيد الذي ينطوي عليه الشروع في إصلاحات اقتصادية كلية في مجتمع إفريقي استفادت طبقاته السياسية المتنوعة من سوء إدارة الموارد والسيولة المالية وإنهيار قطاع الزراعة ودمار التعليم وإفقار المواطنين. وتوضح أوكونجو-إيويلا مدى الصعوبة التي واجهتها في رفع أيدي السياسيين عن الإيرادات النفطية ودفع نيجيريا باتجاه الاستقرار والتنوع واعتماد اقتصاد تدفعه قوى السوق ويقوم على الحوكمة الاقتصادية المسؤولة اجتماعيا.

وتنهي أوكونجو-إيويلا، التي عادت في عام ٢٠١١ وزيرة للمالية تحت رئاسة الرئيس غودلاك جوناثان بعد أربع سنوات من العمل في البنك الدولي، قصتها بالتطلع إلى المستقبل، مدركة أن نجاح نيجيريا يمكن أن يساعد على تحول إفريقيا. وتتساءل ما إذا كانت هذه الإصلاحات ستستمر وتفضي إلى نمو مستمر لنيجيريا، وما إذا كان يمكن، حال استمرارها، أن تكون نموذجا تحتذي به بقية إفريقيا. وتعود أوكونجو-إيويلا لتؤكد أهمية أن يقوم المجتمع العالمي بتوفير الدعم والمراقبة، وكذلك استمرار التزام نيجيريا بمكافحة الفساد، وتعزيز الإطار الاقتصادي الكلي، والنهوض بإصلاح القطاع المالي. وتتركنا لنسأل: "هل سيدوم ذلك؟"

غويندولين ميكيل

أستاذ علم الإنسان والخدمة الخارجية بجامعة جورج تاون

الصورة الكبيرة



ييجور غيدر
Yegor Gaidar

روسيا
Russia

نظرة طويلة

A Long View

مطبوعة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا،
كيمبريدج، ماساتشوستس، ٢٠١٢، ٥٢٥
صفحة، السعر ٣٩,٩٥ دولارا (غلاف قماشي)

ييجور غيدر، المهندس
الرئيسي للإصلاحات
الاقتصادية التي شهدتها

روسيا في مطلع التسعينات وأدت إلى إنشاء
اقتصاد سوق فيها، كاتباً وباحثاً أكاديمياً
مصقولاً أيضاً — وهو ما يظهر بوضوح في
كتابه.

وتركز النسخة الروسية، التي نشرت في
عام ٢٠٠٥، على طبيعة النمو الاقتصادي
وتسهم بدرجة كبيرة في الجدل الدائر في
روسيا بشأن الحاجة إلى تحديث الاقتصاد.
أما النسخة الإنجليزية فتحذف بعض
التفاصيل عن السياسات المتبعة في روسيا
وتضيف خاتمة موجزة كتبت في عام
٢٠٠٩، بعد فترة قصيرة من وفاة غيدر،
بحيث أصبح الجزء المتعلق بروسيا يقتصر
في الواقع على ثلث الكتاب.

ويقدم غيدر في البداية استعراضاً عاماً
لتاريخ العالم بدءاً بالعصر الحجري الحديث،
مروراً بالدول المدن الرومانية والإغريقية،
ثم المجتمعات الزراعية الساكنة والرحالة،
وانتهاءً بأصول التنمية الاقتصادية
الحديثة في أوروبا. ويتضمن الكتاب فصلاً
مثيراً عن الأفكار الماركسية بشأن التغيير
الاقتصادي وآخر عن المحددات الأساسية

للمنمو الاقتصادي وما يرتبط به من تعديلات
مجتمعية. وتتسم الفصول المتعلقة بالتاريخ
الاقتصادي لروسيا والاتحاد السوفييتي
بالشمول والتوازن.

ويركز الجزء الأخير من الكتاب على
مشكلات "عالم ما بعد الصناعة" —
وبالدرجة الأولى الاقتصادات الغربية. وهذه
تتضمن المشكلات التي تسببها شيخوخة
السكان وتناقص عددهم، وحجم الحكومة،
والعقبات في نظم الرعاية الاجتماعية،
وارتفاع تكلفة معاشات التقاعد الحكومية،
وجودة التعليم العام، وتمويل الرعاية
الصحية مع ارتفاع التكاليف، والفساد،
والعمل السياسي المعني بالإصلاح
الاقتصادي. ومع تحليل هذه المشكلات،
يستخلص غيدر دروساً لروسيا.

والنتيجة هي لوحة عامة، إن لم تكن
رسماً تخطيطياً مبدئياً إلى حد ما. (فعلياً،
العنوان الفرعي في النسخة الروسية هو
اسكتشات في التاريخ الاقتصادي.) غير أن
لهذه اللوحة أسساً راسخة في قراءات غيدر،
الواسعة بشكل ملفت للنظر، والتي تدل عليها
الحاشية المستفيضة في نهاية الكتاب. ورغم
أن غيدر اقتصادي، فإنه يتجاوز التحليل
الاقتصادي بكثير ويكتب بروح شومبيتر أو
ماركس أو كوزنيتس أكثر مما يكتب بروح

يمكن أن تتعلم روسيا من البلدان الغربية.

المؤرخين الاقتصاديين في العصر الحديث.
غير أنه يستخدم أيضاً أدلة إحصائية
بمهارة — في مقارنته مثلاً لروسيا ببلدان
غربية في السنوات الأخيرة عندما كان هناك
تماثل في مستوى نصيب الفرد من إجمالي
الناتج المحلي. وسواء كان غيدر يتعامل
مع الإحصاءات أو الفلسفة السياسية،
أو الموضوعات الجدلية التاريخية، يظل
أسلوبه دائماً واضحاً وحيوياً، مثلما يليق به
كصحفي سابقاً.

ولا يمكن في هذا المقام إعطاء أكثر من
لمحة عن الاستنتاجات التي يخلص إليها
غيدر. فهو يعتقد أنه مع تطور البلدان،
تتغير مؤسساتها، حسب رأي ماركس بأن
التكنولوجيا تحدد العلاقات الاجتماعية
والسياسية. (ربما يكون غيدر قد أكد هذه
النقطة لإعطاء ختم الحجية الماركسية
للرأي، المكروه في روسيا، القائل بأن
روسيا يمكن أن تتعلم من البلدان الغربية.)
ولم تنم المجتمعات الزراعية التقليدية
كثيراً إلى أن أضعفت النخب التي دأبت على

استخراج الفائض من الجماهير وإنفاقه
على الاستهلاك أو الحرب، وإلى أن تمكن
الأخرون من الاحتفاظ بالعوائد المتأتية
من استثماراتهم. وقد بدأ النمو الاقتصادي
الحديث في أوروبا مع تجار المدن الدول،
والاكتشافات الجغرافية، والنظم المالية
الوليدة، وزيادة أمن حقوق ملكية. وتمثل
العوامل الثقافية عنصراً مهماً في النمو،
إن يمكن علي سبيل المثال أن تؤدي أهمية
الروابط العائلية في بعض الثقافات إلى
إرجاء تطوير علاقات العمل الحرة وإلى
رأسمالية المقربين.

وقد انهار الاقتصاد السوفييتي لأنه لم
يكن يشجع الابتكار والتنافسية الدولية،
وكان يقلص الزراعة، وأصبح يعتمد على
صادرات النفط والغاز لتمويل أوجه عدم
الكفاءة لديه. وأدى هبوط أسعار النفط في
الثمانينات إلى خلق أزمة. ويقول غيدر إن
الركود التحولي الذي شهدته روسيا عقب
تفسيخ الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٩١ وبدء
الإصلاحات الاقتصادية في عام ١٩٩٢ كانا
حتميين ولم يحدثا نتيجة لاعتماد
إصلاحات معينة.

وإليك بعض الدروس التي يستخلصها
غيدر لروسيا. يجب أن تشجع روسيا الهجرة
لتعويض التراجع الطبيعي في عدد السكان،
ورفع أعمار التقاعد، وتشجيع المعاشات

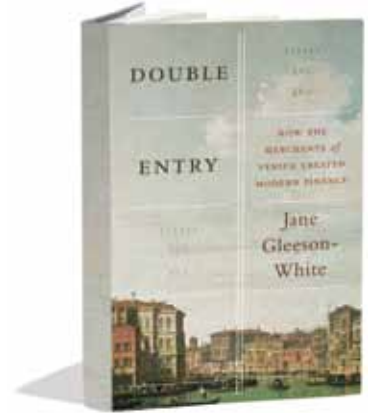
التقاعدية للقطاع الخاص. ويقول إن المجال
محدود أمام زيادة حجم الحكومة. وينبغي
أن تقوم الدولة بتمويل مستوى أساسي من
الرعاية الصحية على أن يغطي التأمين ما
عدها، وأن تشجع آليات السوق في التعليم
والرعاية الصحية. ويجب أن تستعيز
روسيا عن نظام الديمقراطية المدارة التي
تنتهجها في الوقت الحالي — الذي تؤدي
فيه المصالح الخفية إلى خنق الإصلاحات
ويتزعزع فيها الفساد — بديمقراطية نشطة
تشجع الإصلاحات.

وعلى وجه العموم، تعكس توصيات
غيدر رأياً محافظاً بعض الشيء عن دور كل
من الحكومة والسوق. وهو يعرض قضيته
بمهارة ومنطق ينم عن علم غزير.

جون أودلينغ-سمي

المدير السابق لإدارة الأوروبية
(٢) لصندوق النقد الدولي
(تغطي الاتحاد السوفييتي
السابق)

القيود المدينة والقيود الدائنة



جين غليسون-وايت

Jane Gleeson-White

**نظام القيد المزدوج
Double Entry**

**كيف أنشأ تجار البندقية التمويل
الحديث**

**How the Merchants of Venice
Created Modern Finance**

شركة W. W. Norton & Company للنشر،
نيويورك، ٢٠١٢، ٣٠٤ صفحة، ٢٦,٩٥ دولارا
(غلاف قماش).

هذا الكتاب الشيق للغاية، ترسم

جين غليسون-وايت لوحة

كثيرة الألوان تصف بها نشأة

نظام القيد المزدوج وتطوره.

ويعد أن تثبت نشأة المحاسبة الحديثة،

تمضي غليسون-وايت في توجه يزداد فيه

قدر التكهن، تفترض فيه أن القيد المزدوج

أتاح ثراء النهضة وصعودها، وحفز تطور

الرأسمالية، وكان إرهابا محوريا لنظام

المحاسبة القومية الذي وضع كينيز نظريات

بشأنه. ومع كل هذه القوة التاريخية،

أصبح لنظام القيد المزدوج الآن القدرة على

”إنجاح العالم أو إفشاله“ في القرن الحادي

والعشرين.

ويمهد النصف الأول من الكتاب، الذي

يغطي حياة مؤسس نظام القيد المزدوج

لوكا باشيولي (١٤٤٥-١٥١٧) ومساره

المهني، لقصة تبعث على الانبهار. فقد وظف

باشيولي نكاهه توظيفا جيدا في أدواره

كمختص في الرياضيات وساحر وراهب

فرانسيكاني. وباستغلال اختراع مطبعة

غوتنبرغ، قام باشيولي بنشر عدة كتب،

منها أول موسوعة للرياضيات في عصر

النهضة، التي اشتملت على مقالة عن إمسك

الدفاتر بين فيه فضائل نظام القيد المزدوج

في مدينة البندقية، وأصبح أهم تراث يخلفه
باشيولي.

وقد خرج باشيولي عن المؤلف بكتابة

مقالة عن القيد المزدوج باللغة العامية،

وهو ما جعلها في متناول الجميع، وشجع

بالتالي على استخدامها، وكان باشيولي

سببا رئيسيا في الاستعاضة تدريجيا عن

الأرقام الرومانية بالأرقام الهندية-العربية

في إيطاليا.

وتمضي عدة قرون سريعا ليصبح تراث

القيد المزدوج ظاهرا: فالبيانات المالية

لأي شركة مساهمة تعكس مقصد باشيولي

من معرفة ”ما إذا كان العمل يسير بشكل

جيد أم لا.“ ومن المؤكد أن تطور المعايير

والمبادئ المحاسبية تشكل أيضا بنظام

القيد المزدوج. ومن المؤسف أنه يغلب على

الكتاب في فصول لاحقة تهويل حسي (أو

على الأقل مبالغة) في تأثير نظام القيد

المزدوج. فمثل ”أثر الفراشة“ بشرحه

المؤلف — الذي يعزى حدوث إعصار إلى

الحركة الأولية لجناحي فراشة — يرتئي

البعض أن القيد المزدوج هو السبب في

جميع العيوب في القرارات التي تتخذ اليوم

على أساس البيانات المحاسبية. وحتى في

مسألة ”فوردي بيتنوت“ (عندما قامت شركة

السيارات باستخدام تحليل التكلفة والعائد

المحاسبى لتقرر عدم تركيب وسيلة أمان في

السيارة بينتوت في عام ١٩٧٧) يقع اللوم على

نظام القيد المزدوج الذي ”تحول إلى طريقة

حساب عالمية صارمة وخلق ثقافة تتيح

استخدام منطق يفرض إلى قرارات تخلو

من الرحمة“. وليست المحاسبة بالتأكد إلا

أداة واحدة من حالتها الطمع والقسوة لدى

الإنسان.

وبنغمة ناشزة بعض الشيء، يخوض

الكتاب أيضا بنبرات تخلو إلى حد ما من

أي استعداد للاعتذار، في موضوعات مثيرة

للجدل حول طبيعة المحاسبة كظاهرة

اجتماعية. ويحمل الفصل السابع عنوان

”القيد المزدوج والرأسمالية — الدجاجة

والبيضة؟“ ليعيد القارئ لجدل موضوعي

حول ما إذا كان القيد المزدوج أتاح

للرأسمالية أن تزدهر أم العكس هو الصحيح.

ولكن يتضح في ظرف فقرتين الجانب الذي

يتعاطف معه المؤلف: فالفكرة التي طرحها

الاقتصادي الألماني فيرنر سومبارت في

عام ١٩٢٤ ومفادها أن نظام القيد المزدوج

أداة من القوة بحيث إنها أفضت إلى تطور

نظام اجتماعي واقتصادي جديد نسبه

الرأسمالية لا ”توازنها“ إلا إشارة عابرة إلى

آراء معارضة للاقتصادي باسل يامي من

جنوب إفريقيا. وبالمثل، ينحاز ثبث المراجع

والاستشهادات إلى الآراء ذات الطابع

التقليدي الأكبر التي تقول إن المحاسبة هي
نتيجة التنظيم الاجتماعي وما يتصل به من
ضغوط.

ويمكن أيضا أن يرتفع حاجب الدهشة،

لا سيما بين المحاسبين المعتادين على

الميزانيات العمومية والمحاسبة على أساس

الاستحقاق، من فكرة أن نظام الحسابات

القومية يدين بنشأته إلى نظام القيد

المزدوج. فالنظرية العامة لكينيز التي تقول

إن مجمل الناتج يتحدد بالاستهلاك زائد

الاستثمار هي بالأساس معادلة متوازنة

بالضرورة حسب التعريف، وليست دفترا

ليست المحاسبة بالتأكد

إلا أداة واحدة من حالتها

الطمع والقسوة لدى

الإنسان.

لترميز وتصنيف وإيجاز الأصول والخصوم
والدخل والمصروفات ورأس المال في
الاقتصاد (من خلال توفيق القيود المدينة
والقيود الدائنة).

ويترك هذه المراوغات جانبا، فإن

الكتاب شيق في قراءته للمحاسب وغير

المحاسب على السواء. وتمضي غليسون-

وايت بخطوة سريعة وتظهر في رسمها

للشخصيات موهبتها في تحقيق التوازن

بين التفاصيل والتعميم. وتنجح بتنقيبها

عن بعض النفاثس المبهرة في إعادة

باشيولي إلى الحياة. وعلى سبيل المثال، لا

يسع المرء إلا أن يتخيل المناورات التي كان

يقوم بها باشيولي من وراء الكواليس حين

طالب رجال الدير الذي يقيم فيه في أواخر

عام ١٥٠٩ بحرمانه من امتيازاته البابوية

ومن جميع الواجبات الإدارية لشواغل تتعلق

بأسلوب حياته. ولم تمض سوى بضعة

شهور حتى عين باشيولي رئيسا للدير!

وكيف يمكن للمحاسبة «إنجاح العالم

أو إفشاله؟» بالنسبة لغليسون-وايت، تكمن

الإجابة في الفهم الأفضل للكيفية التي

يشكل بها قياس (وعدم قياس) قيمة الموارد

الاقتصاد العالمي. إنه مسعى جدير بالثناء،

ومن شبه المؤكد أنه تحد كان باشيولي

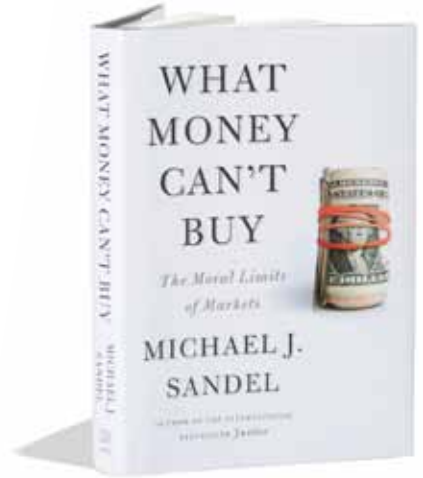
سيستمتع بقراءته.

كريستوفر هيموس

نائب مدير إدارة المالية في

صندوق النقد الدولي

حين يصبح كل شيء للبيع



مايكل ساندل

Michael Sandel

أشياء لا تشتري بالمال

What Money Can't Buy

الحدود الأخلاقية للأسواق

The Moral Limits of Markets

مؤسسة Farrar, Straus and Giroux للنشر، نيويورك، ٢٠١٢، ٢٤٤ صفحة، ٢٧ دولارا (غلاف قماش).

أحييت

الأزمة المالية الشوك التي طالما انتابت الناس حول الأسواق الحرة.

فانعدام الثقة فيها لا يقتصر على المحتجين من حركة "أحتلوا وول ستريت"؛ حتى أن غير المتحيزين للتوجهات السياسية باتوا في حيرة من أمرهم عما إذا كانت هذه الأسواق، كما يدعي أنصار حركة "أحتلوا وول ستريت"، تنشر الجشع وتقطع الأواصر الاجتماعية. ومن المفترض أن هذا التغيير في المشاعر السائدة بين عموم الناس له انعكاسات إيجابية على "مايكل ساندل" (Michael Sandel) وكتابه الذي صدر مؤخرا بعنوان "أشياء لا تشتري بالمال: الحدود الأخلاقية للأسواق" (What Money Can't Buy: The Moral Limits of Markets).

وفي هذا الكتاب، سيدج المهتمون بالتعمق في الانعكاسات الاجتماعية للأسواق الحرة مادة خصبة للقراءة والتعمق، لكنها على الأرجح لن تروي ظمأهم المعرفي. لكن البروفسور "ساندل"، أستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفارد، لا يهدف من وراء كتابه تعزيز صفو غالبية المجتمع المتمثلة في ٩٩٪ من السكان. وإنما يود أن يسرح القراء بخيالهم في انعكاسات دخول فكر

السوق في كافة مجالات حياتنا التي يمكن أن تصورها.

ويميز "ساندل" بين اقتصاد السوق، الذي يرى أنه يحقق السلامة والرخاء للمجتمع، و"مجتمع السوق". ففي مجتمع السوق كل شيء يمكن بيعه وشراؤه — الأعضاء البشرية، ووزنانات الدرجة الأولى في السجون للأثرياء المحكوم عليهم بالسجن، والعقود العسكرية للجنود المدنيين، وفترات السماح للشركات بشأن انبعاثات الكربون. والأخطر من ذلك، أن مجتمع السوق يسمح للمنطق الاقتصادي بالتغلغل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

ولا شك أن "ساندل" مصيب بأن علم الاقتصاد الحديث أصبح أهم العلوم السلوكية في عصرنا الحالي. فقد أصبح نموذج الفرد الذي يقارن بين التكاليف والمزايا، ويعظم المنفعة الشخصية، ويستجيب للحوافز — حيث يشير إلى تزايد استخدام مصطلح غريب هو "التحفيز" (incentivize) — هو النموذج المهيمن على جميع الأنماط الأخرى التي تصف السلوك البشري، لا سيما في هذا العالم الذي تتحكم فيه السياسة العامة.

ويعتقد "ساندل" أن هناك عاقبتين أساسيتين لمجتمع السوق — الأولى هي زيادة انعدام المساواة. ويرى أن "إكساب النقود أهمية أكبر" يجعل التفاوت بين الدخل دافعا لانعدام المساواة الاجتماعية. ويرى أن المشاركة في المساحات العامة، بما في ذلك المدارس والمنتزهات وصفوف الانتظار لدخول المسارح وطوابير التفتيش الأمني في المطارات، وإن كان لا يترتب عليها نشوء مشاعر تضامن صادقة، قد تعظم قيمة المساواة الديمقراطية.

فماذا لو أن أحد الأثرياء من جماعات المصالح الخاصة في الكونغرس استأجر خدمات شخص ما ليحجز له دورا في جلسات استماع الكونغرس أو إذا قام أحد كبار المديرين بالاستعانة بطبيب تحت الطلب" يتقاضى منه رسما سنويا باهظا نظير ضمان حصوله على الرعاية الطبية الشخصية في الوقت الذي ينتظر فيه باقي المرضى دورهم في غرفة الطوارئ؟ وما الأثر الواقع على العلاقات الاجتماعية عندما يحظى إعلامي كبير بفرصة متابعة المباريات الرياضية الأمريكية من مقصورة فاخرة في أعلى الاستاد بعيدا عن المدرجات المكتظة بالجمهور؟ وقد يدافع المتحمسون للأسواق الحرة عن مثل هذا الانعدام للمساواة بأن كلا البائع والمشتري يتصرفان بحرية، غير أن "ساندل" يحذر من وجود ديناميكية أخرى. فالنقود، في ظل زيادة عدم المساواة على وجه الخصوص، قد تكون السبيل للحرية. ففي حالة امرأة معدمة من الأصول الهندية تباع خدماتها في مجال "استئجار الأرقام"، على سبيل المثال، فإن الفقر يفرض عليها "توعا من الإكراه".

أما الأثر الضار الثاني لمجتمع السوق فيتمثل في إفساد السلع والخدمات المعروضة للبيع. وهنا يعترض خبراء الاقتصاد قائلين إن السوق محايدة فيما يتعلق بالمعاملات الاقتصادية، لكن

"ساندل" له رأي مختلف، حيث يقول إن "دور الأسواق لا يقتصر على توزيع السلع، بل إنها تبدي مواقف معينة وتروج لها إزاء السلع التي تجري مبادلتها. وحين يصبح السعر والكفاءة السبيل الوحيد لتحديد القيمة فإنهما يزاومان الدوافع الإنسانية الأعلى شأنًا. ويرى "ساندل" أن هناك بعض الأشياء التي لا يمكن شراؤها بالمال؛ فلا يمكن لأي شخص أن يستأجر من محل محله، على سبيل المثال، في هيئة المحلفين بالمحكمة، لأن العمل ضمن هيئة المحلفين هو التزام بموجب واجبات المواطنة لا يمكن ترجمته إلى قيمة نقدية.

لكن ما مدى صحة هذه التصورات؟ يطرح "ساندل" قدرا محدودا من البحوث التجريبية على طاولة النقاش؛ لكن الاستثناءات، علي أي حال، تتبين بسهولة. ويعارض "ساندل" مبدأ هدايا بطاقات الشراء مسبقا الدفع (gift cards) لأنه يعتقد أنها تسمح للناس بتجنب تخصيص الوقت والاهتمام اللازمين لشراء هدية حقيقية. "فالصداقة وما يقترن بها من ممارسات اجتماعية تحافظ عليها تتشكل من خلال بعض الأعراف والتصرفات والفضائل".

وإنني لأتساءل، هل أكون مفتقرا للباقة على مستوى تقديم الهدايا عندما أشتري لابنة أخي بطاقة شراء مسبقا الدفع من محلات "ميسي" للأزياء لأنني أخشى ألا يعجبها ذوقني في اختيار الملابس. وماذا لو أن صديقي استأجر كاتبًا ليكتب له عبارات التهنئة التي سيلقيها في حفل زفاف — وهو مثال آخر من أمثلة "ساندل" على ما للسوق من قوة الإفساد المزعومة — فهو حتما سيبدل قصارى جهده للحفاظ على سرية مثل هذه المعاملة. وذلك لأنه يعلم أنه متكاسل. إن الأعراف باقية، لكن الضمان هي التي تتغير. وبالنسبة لانعدام المساواة، من المؤكد أن الأغنياء كانوا دائما يشترون راحة بالهم من المهام المملة، والإرهاق، والازدحام؛ لذلك كانوا يستأجرون العربات الخاصة في القطارات والمرضعات لأطفالهم الرضع، والفرق في الوقت الزاهن ليس في جلوس الأغنياء في المقصورات الفاخرة في الاستاد، وإنما في دور جانب كبير من الشريحة العليا من الطبقة المتوسطة في جعل مثل هذه الكماليات ووسائل الترف أكثر شيوعا ووضوحا. وعلى أي حال، توافق ظهور مجتمع السوق في أمريكا مع طفرة الأعمال الخيرية، وزيادة الأعمال الاجتماعية، والعمل التطوعي المجاني أو بمقابل بسيط — عكس ما قد تتنبأ به نظرية "ساندل". وصحيح أن "ساندل" محق في رأيه بأن انعدام المساواة وعيوب الشخصية هي من مساوئ مجتمع السوق، لكنها عيوب ظلت ملازمة لكل المجتمعات على مدار آلاف السنين قبل أن يولد حتى الاقتصادي البارز "ميلتون فريدمان".

كاي هايموفيتز

رئيس تحرير مشارك، في جريدة "سيتي جورنال" وأستاذ وزميل أول في معهد مانهاتن؛ ومؤلف كتاب: "Manning Up: How the Rise of Women Has Turned Men into Boys"

متابعة استخدام قواعد المالية العامة



استحداث حدود رقمية كإجراء أساسي لمواجهة تبعات الأزمة على المالية العامة

تعزيز مصداقية خطط خفض الدين والعجز. وفي نهاية مارس ٢٠١٢، بلغ عدد البلدان التي تطبق قواعد مالية عامة وطنية أو فوق قومية أكثر من ٧٥ بلدا، مقابل خمسة بلدان فقط في ١٩٩٠. ويجري في الوقت الحالي وضع الجيل الجديد من قواعد المالية العامة كجزء من الاستجابة للأزمة المالية العالمية. والغرض من هذه القواعد الموازنة بشكل أفضل بين أهداف الاستمرارية والمرونة نظرا لأنها تؤدي في الغالب إلى تقلبات في الدورة الاقتصادية، أي تقلب معدل النمو الاقتصادي صعودا وهبوطا. فضلا على ذلك، غالبا ما يتم تكميل هذه القواعد بترتيبات مؤسسية أخرى، مثل مجالس المالية العامة التي تسند لها مراقبة سياسات المالية العامة ونشر الوعي العام بتأثيرها. كذلك وضعت الدراسة المذكورة الصادرة عن الصندوق مؤشرا لقواعد المالية العامة يعرض بإيجاز عدد هذه القواعد ومدى شموليتها. ويتضح من مؤشر قواعد المالية العامة الوطنية أن الاقتصادات الصاعدة لحقت بركب الاقتصادات المتقدمة في هذا المجال وأن المجموعتين قامتتا منذ وقوع الأزمة باستحداث قواعد جديدة وتعزيز القواعد المطبقة.

غير أن الجيل الجديد من القواعد يبدو أكثر تعقيدا مما قد يثير تحديات جديدة في تنفيذ هذه القواعد والتعريف بها ومتابعة تطبيقها. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن المؤشر يقيس الإطار المؤسسي للقواعد وليس مدى الالتزام الفعلي بها. غير أن قاعدة البيانات المتاحة تمثل أساسا سيمكن الباحثين من معالجة هذه المشكلة في المستقبل.

نبذة عن قاعدة البيانات

تستعرض مجموعة البيانات التي أعدها صندوق النقد الدولي مؤخرًا القواعد الرقمية الوطنية وفوق القومية المطبقة على المالية العامة في ٨١ بلدا في الفترة من ١٩٨٥ إلى نهاية مارس ٢٠١٢. وهي تتيح بذلك إلقاء نظرة سريعة على مختلف الاتجاهات فيما يتصل بنوع القواعد وعددها وسماتها الرئيسية، مثل الأساس القانوني الذي تستند إليه، وكيفية إنفاذها، ونطاق تغطيتها، وشروط التراجع عن تطبيقها، وشروط تعديلها لمراعاة تقلبات الدورة الاقتصادية. كذلك تغطي مجموعة البيانات السمات الكاملة لهذه القواعد، مثل أجهزة الرقابة المستقلة وقوانين المسؤولية المالية، بالإضافة إلى وصف تفصيلي للقواعد المطبقة في فرادى البلدان. ويمكن الاطلاع على البيانات من خلال أداة سهلة الاستخدام للتمثيل المرئي للبيانات - تتضمن مقارنات قطرية بسيطة - ومن خلال ملفات إكسل وملفات التحليل الإحصائي (Stata) التي تيسر على الباحثين القيام بعملهم. ويمكن الاطلاع على مجموعة البيانات، التي سيتم تحديثها سنويا، والدراسة نفسها من خلال الرابط التالي: www.imf.org/external/datamapper/FiscalRules/map/map.htm

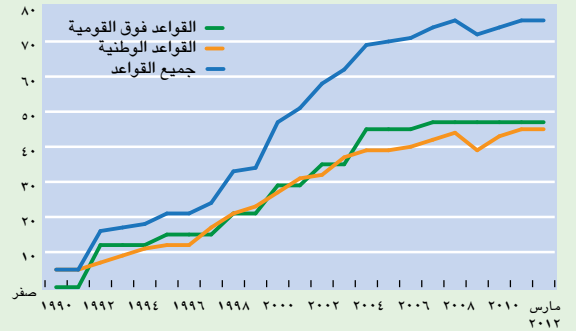
من إعداد نينا بودينا، من الإدارة الأوروبية، وأندريا شينختر من إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي.

دراسة جديدة صادرة عن صندوق النقد الدولي أن الكثير من البلدان فرضت قيودا طويلة الأجل على مجملات الميزانية الرئيسية من خلال وضع حدود رقمية للعجز أو الدين أو المصروفات أو الإيرادات. ويمكن أن تساعد هذه الحدود، والتي يطلق عليها قواعد المالية العامة، في احتواء ضغوط فرط الإنفاق بما يضمن المساءلة المالية واستمرارية القدرة على تحمل الدين. وفي ظل تعثر أوضاع المالية العامة في الكثير من الاقتصادات، يمكن أن يساعد تطبيق قواعد المالية العامة في الانتقال إلى مستويات عجز أقل مع

أفادت

منذ ١٩٩٠، ارتفع عدد البلدان التي تطبق قواعد المالية العامة ارتفاعا هائلا.

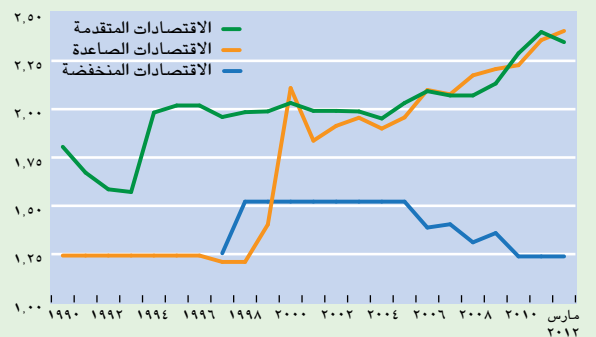
(عدد البلدان التي تطبق قواعد مالية عامة)



المصادر: السلطات الوطنية، وتقييم خبراء صندوق النقد الدولي. ملاحظة: استنادا إلى قواعد المالية العامة المطبقة في نهاية مارس ٢٠١٢.

يتضح من القواعد الوطنية أن الاقتصادات الصاعدة تمكنت من سد الفجوة بينها وبين الاقتصادات المتقدمة في هذا المجال خلال العقد الماضي.

(مؤشر قواعد المالية العامة، صفر - خمسة)



المصادر: السلطات الوطنية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملاحظة: يقيس مؤشر قواعد المالية العامة عدد قواعد المالية العامة المطبقة وإطارها المؤسسي. وكلما كانت القواعد المطبقة أكثر عددا وخصائصها أكثر شمولاً، ارتفعت قيمة المؤشر.

برنامج الندوات

2012 TOKYO
ANNUAL MEETINGS
INTERNATIONAL MONETARY FUND
WORLD BANK GROUP



تحديات عالمية وحلول على مستوى العالم

١٠-١٣ أكتوبر ٢٠١٢ - طوكيو، اليابان

يضم برنامج الندوات لعام ٢٠١٢ القادة الماليين وصناع السياسات وكبار المفكرين الذين اجتمعوا لمناقشة التحديات التي تواجه العالم اليوم على المستويين الاقتصادي والإنمائي - مع التركيز بصفة خاصة على الاقتصاد العالمي، والوظائف والقدرة التنافسية، ومنطقة اليورو، والنمو في آسيا، والصحة العالمية، وقضايا البلدان منخفضة الدخل، والنمو الشامل للجميع والقابل للاستمرار، والمخاطر السيادية.

وتضم مجموعة المشاركين في الندوات نيشا أغراوال، وجون أزومي، وشاران بارو، وغونيل كارلسن، وميغيل كاستيلا، ومارغريت شان، وبول كولير، وكوابينا دوفور، وكويتشيرو غيمبا، ويوشيhiro إينو، وإلين جونسون-سيرليف، وشاندا كوشار، وكريستين لاغارد، وداوكوي لي، وديفيد ليبتون، وكريستيان نوير، وبيتر أورزاغ، ولي كي، ونعمت شفيق، وناويوكي شينوهارا، وماساكي شيراكاوا، وكليير شورت، وأدماسو تاديسي، وأكيهيكو تاناكا، وجاو شيكينغ، وجانيت يلين، ومن زو.

للاطلاع على مزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني www.worldbank.org/pos



التمويل والتنمية، سبتمبر ٢٠١٢ - ٨ دولارات



MFIAA2012003